

# الخارطة السياسية والعسكرية لشرق الفرات

شفان محسن إبراهيم  
باحث وكاتب وصحفي





مركز رووداو للدراسات  
Rudaw Research Center  
2020

# الخارطة السياسية والعسكرية لشرق الفرات

للفترة بين 2011-2019

شفان محسن إبراهيم  
باحث وكاتب وصحفي



الطبعة الأولى - أربيل - كردستان العراق  
2720 كوردي - 2020 ميلادي  
researchcentre@rudaw.net  
العنوان - أربيل - إقليم كردستان العراق

كافة حقوق الطبع والإقتباس محفوظة لمركز رووداو للدراسات

رقم الإيداع في المكتبة العامة في إقليم كردستان العراق ( )

طبع في مطبعة رۆژهه‌لات - أربيل

## الفهرس

7	المملخص التنفيذي
11	المقدمة
13	أولاً: الوضع الداخلي/ الوضع الأمني والعسكري
25	التحالفات العسكرية ومراكز انتشارها وأجنتها السياسية
31	بدائل التحالفات السياسية والأمنية القائمة ومستقبلها
41	التحالفات السياسية القائمة
45	الوضع الحالي للمجلس الكوردي
51	سياق تشكل الإدارة الذاتية والمخاطر التي تهدد وجود PYD
60	العملية التربوية في كوردستان سوريا
71	ثانياً: مسارات التنوع في الشمال السوري
80	التحديات السياسية ومعوقات الوحدة الكوردية ضمن مركزين كوردستانيين
85	التعاون بين المكونات
87	ثالثاً: التهديدات الخارجية
98	الحوار والتحالف البيني الكوردي/ أو مع النظام
100	التدخل التركي عسكرياً لتفكيك المزيد من الجغرافية الكوردية
102	مرحلة الدستور السوري
111	هل تتفق الدولة السورية وتركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية
113	الخاتمة والمقترحات

تم انجاز هذه الدراسة في اكتوبر ٢٠١٩

## الملخص التنفيذي:

- يشهد المسرح العسكري في كردستان سوريا توزيعاً وتنوعاً للقوى العسكرية ونقاط تمركزها وتشابك الخارطة العسكرية جغرافياً من حيث المساحة، أو الاستراتيجية المكانية، أو تعدد الجهات الحاكمة عسكرياً في منطقة صغيرة كشرق الفرات، مقارنة بعموم سوريا.

يرتبط المصير والمستقبل الكورديان في سوريا بالوجود الأمريكي، خاصة وأن وسائل الإعلام المقربة من دائرة القرار التركي والجيش السوري التابع لحكومة المعارضة السورية استقبلت تغريدة ترمب بكثير من التفاؤل حول المصير المتوقع لوحدات الحماية العسكرية والتنظيمات السياسية المرتبطة به بعد الانسحاب الأمريكي.

- مرحلة ما بعد داعش تبدو أكثر صعوبة للكورد في سوريا مع إصرار تركيا على المنطقة الآمنة وإخراج مقاتلي وحدات الحماية الشعبية وقوات سوريا الديمقراطية من شرق الفرات بعد غربها ومنبج، وتضع الكورد أمام سيناريوهات تبدو أقل مما كانت تطمح إليه القوى السياسية والعسكرية للاتحاد الديمقراطي خلال

سنوات الحدث السوري، خاصة وأن مصير أيّ قوة ومآلاتها المستقبلية مرتبط بمصير تحالفاتها والمناطق التي تسيطر عليها، وهي مرتبطة مباشرة بالقوة الاقتصادية والخزان البشري الذي يمدّها به.

- معظم السيناريوهات مرتبط بمصالح الدول الخارجية ذات التأثير على الخارطة العسكرية خاصة والسياسية عامة وشرق الفرات خصوصاً.

- التوغل التركي كان يصطدم بالتواجد الأمريكي في شرق الفرات الذي يبدو كمحظية أمريكية جيوسياسية وجيو اقتصادية مهمة. بينما فشلت تركيا في تطبيق ما ترغب به في منبج كأحد الخواصر الرخوة والمهمة والمتنازع عليها بين تركيا وسوريا وروسيا وأمريكا والاتحاد الديمقراطي. لذا يمكن التساؤل كيف لتركيا من فرض سيطرتها على منطقة مثل الحدود بين تركيا والعراق وسوريا دون توافق مع أمريكا، ما يشير إلى إمكانية مُغادرة أمريكا ولو جزئياً للمنطقة كأحد الخيارات السعيدة لتركيا، وحينها قد نجد المنطقة أمام استراتيجية جديدة.

- العملية البرية تصطدم برفض روسي - إيراني ومن المحتمل أن يسعي لتحريك قطعات من الجيش السوري لمواجهة التدخل التركي، فقوات الحكومة السورية نظامية وشرعية وفق القانون الدولي والتواجد التركي يصبح اعتداءً وتالياً احتلالاً عدا عن رغبة روسيا وإيران في تحجيم الدور التركي في شرق الفرات وسعي روسيا نحو تجفيف منابع العنف في سوريا سعياً بهدف إنهاء أو التأثير على مسار الحل السياسي في جنيف، أو قد نجد أن الانسحاب الأمريكي يؤثر مباشرة على الوضع الميداني لقوات سوريا الديمقراطية التي لن تجد حينها سوى التوجه صوب النظام وروسيا، وحينها ستشهد المنطقة تحولات جديدة.

- قد نجد تجاوباً وعلاقات قوية بين تركيا وسوريا عبر إعادة إحياء اتفاقية أضنة بين الطرفين ما سيستوجب التدخل التركي عسكرياً عبر البر لإخراج قوات العمال الكوردستاني. لكنه يبدو شيئاً من الصعوبة جداً والسبب مجدداً هو التواجد الأمريكي.

- الغالبية المطلقة في شرق الفرات هي من الشعب الكوردي، لذا من الصعب على تركيا القول إنها جاءت لحماية المدنيين أو الدفاع عن النفس ولن يكون



هناك مبرر أو ذريعة شرعية، خاصة وأن المنطقة تشهد توزعاً بين النفوذ والقوة العسكرية.

- تخشى تركيا من نقاط التماس الجغرافي بين الاتحاد الديمقراطي والعمال الكوردستاني لذا ستسعى على أقل تقدير لضبط الحدود بين الطرفين (كراتشوك، تل كوجر، تل حميس، معبر سيمالكا) إن لم تتمكن من الدخول إلى شرق الفرات. - لم ينجح الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية التي شكلها من كسب ود الأطراف الفاعلة والمعنية بالحدث السوري سياسياً، ولا بمواثيق تقيهم من شبح الحرب وخسارة ما تبقى من الجغرافية الكوردية التي تقلصت إلى أقل من النصف إن كانت الحرب في سوريا قد انتهت. إلا أن الثابت والباقي يتمحور حول مصير ومستقبل المنطقة الكوردية ونوعية المشروع السياسي الذي سيحكمها.

- أحد السيناريوهات هو أن «يعبر الجيش السوري نهر الفرات ويعود إلى الرقة ودير الزور وحتى الحسكة»، والهدف الأبرز لدمشق، استعادة حقول النفط والغاز في محافظة دير الزور، ربما يحصل ذلك إثر تفاهم مع قسد، وما سيسهل مهمة دمشق هو تحالف فصائل عربية ضمن قوات سوريا الديمقراطية وعشائر من المنطقة معها على اعتبار أنها «الأكثر قوة».

- ينعكس أي اتفاق تركي - أمريكي، أو تركي - روسي سلباً وعكساً على وضع قوات قسد ومسد لتبدو القوتان في أكثر حالاتهما ضعفاً، خاصة وأنهما لم تتلقيا أي تطمينات أمريكية جدية لحمايتها من أيّ خطر قادم وإدراك الاتحاد الديمقراطي أن النظام مستعد للتخلي عن أي شيء وعشرات الكيلومترات لقاء الوصول إلى منابع النفط والمياه في الرقة ودير الزور ومنبج.

إدارة المنطقة من قبل سكانها التاريخيين من الكورد، شكّل الحلم الذي راود الجميع منذ عقود. لكن يُخشى أن يكون الكورد هم الخاسر الأكبر جراء التطورات الأخيرة، مع محاولات الحفاظ على الحد الأدنى من المكتسبات. لكن لا أحد كالكورد لديهم ما يخسرون، ما بين خسارة كلية أو جزئية وإمكانية إنقاذ شيء ما، خارج سياق الشراكة العسكرية مع أمريكا.

- طبيعة الخلاف/ الصراع الكوردي - الكوردي في سوريا يعود إلى صراع فكري سياسي

للوجود والمستقبل في المنطقة برمتها وليس سوريا فحسب. ربما أمكن تسميته بمستقبل المشاريع الكوردية في الشرق الأوسط، ودور وموضع الكتل السياسية الكوردية إقليمياً ودولياً، والدور المحلي والمستقبلي للأحزاب الكوردية والكوردستانية على حد سواء في الصراع العالمي الحالي ومستقبل المنطقة كُلهَا، وكتحصيل حاصل لاختلاف المشاريع الكوردية ثمة خلافات حادة في التطبيقات العملية للبرامج السياسية لكل طرف، لجهة التعاطي مع الحلول المطروحة للقضية الكوردية.

- إن التقارب الكوردي- الكوردي المأمول شعبياً ونخبوياً والذي سعى إليه البارزاني خلال أربع اتفاقيات سابقة بين الطرفين الكورديين في سوريا، لم تر مُخرجات أي منها النور؛ ما يُعجل من مخاوف الكثيرين من أي انهيار أو تصادم حاد للجهة الكوردية داخلياً أكثر مما هي عليه اليوم، واستغلال ذلك من لدن جهات معارضة للتطلعات الكوردية، واستغلالها لحالة الخلاف المتجدرة.

- لعل الديناميكيات الواجب دراستها والبحث فيها هي أبرز نقاط الخلاف وأسبابها بين المكونات ومختلف الأطراف العرقية والدينية والقومية المختلفة في شمال شرق سوريا، وهل هناك توترات مُحددة وكيف تظهر وما هي الخطوات التي يجب أن تُتخذ للتعامل معها؟ وهل يمكن لهذه التوترات أن تخلق نوعاً من الصراع المستقبلي؟ وهو ما يستوجب التعامل الاستباقي معه. وفي ظل إرث الخلافات المتجدرة نتيجة سياسات النظام في المنطقة، كيف يمكن أن يؤثر الصراع على العلاقات بين الطوائف وأخيراً ما هي أبرز السيناريوهات التي يتصورها كل مجتمع من المجتمعات، وإمكانية التوفيق بين هذه السيناريوهات؟

- في علاقة الاتحاد الديمقراطي مع العمال الكوردستاني مشاكل عميقة على صعيدين مركبين الأول يخص الهاجس التركي، خاصة وأن الثاني محظور في تركيا وأي تواصل بينهما يعني امتداداً وتوصلاً تنظيمياً وفكرياً وسياسياً وعقائدياً، وربما هو ما يُفسر الضربة التركية على قره جوخ في 23 نيسان 2017 بمشاركة 40 طائرة تركية حربية استهدفت تحركات لعناصر العمال الكوردستاني.

عدا أن المنطقة تُدار من قبل أجهزة متداخلة فيما بينها وهي: 1 - سياسية يمثلها الاتحاد الديمقراطي وهو التيار المرتبط عضويّاً وسياسياً وأيديولوجياً بـ استراتيجية

وأيديولوجيا العمال الكوردستاني وزعيمه المعتقل عبدالله أوجلان، وله ذراع عسكري أمني داخلي أطلق عليه مؤخراً اسم قوى الأمن الداخلي -آسايش- مرتبطة هي الأخرى بالأيديولوجيا والاستراتيجية نفسها ما يعني أن التهديد التركي لن يتوقف عند حدود إبعاد قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحماية الشعبية فقط، طالما أن هذه القوة تمثل الذراع العسكري للاتحاد الديمقراطي لتفعيل وتطبيق مشاريع سياسية.

## المقدمة:

لطالما كانت المنطقة الكوردية تحظى بتحليلات ومدخلات لغالبية الباحثين والمهتمين بالشأن السوري عامة والكوردي خاصة. إذ شكل صعود القضية الكوردية بعد 2011 عاملاً مهماً لتقييم وفهم المشروع السياسي المستقبلي لعموم سوريا. لكن على الرغم من تصدره لغالبية خطابات الدول العظمى إلا أنه لا حلول مطروحة بشكل فعلي مرفقة بخطط للتنفيذ حتى الآن، والثابت أن القضية الكوردية في سوريا أخذت مكانة الأولوية في سياسات الإدارة التركية الخارجية، خاصة بعد تغلغل الاتحاد الديمقراطي ضمن المجتمع الكوردي وتشكيله لإدارة ذاتية تتبعه في القرارات، وافتقار هذه الإدارة إلى الإجماع الشعبي والسياسي، وتضخم القوة العسكرية الخاصة بهذه الإدارة والتي تقول تركيا إنها ليست سوى واجهة للاتحاد الديمقراطي الذي تصنّفه تركيا بالذراع السوري للعمال الكوردستاني المحظور لديها. في الوقت نفسه، فإن السوريين أنفسهم نظاماً ومعارضة ينظرون إلى الوضع القائم في شرق الفرات على أنه عابر للسورية رغم جميع محاولات نفي ذلك.

في كورستان سوريا اليوم نماذج وهياكل حكم محلية، مدعمة ببناء ضخم عسكرياً وأمنياً وإدارياً، وهي تشكل عصب عمل الاتحاد الديمقراطي للسيطرة على المنطقة. في الوقت الذي لا زال المجلس الوطني الكوردي بعيداً عن أيّ تفعيلات ميدانية لأسباب ذاتية وموضوعية ولم تبق في يده سوى بطاقة المعارضة السورية التي وصل عبرها إلى هيئة التفاوض وأصبح جسماً مستقلاً ضمنه.

ولا زال الشعب الكوردي يعيش هاجس نزوح جديد فيما لو تدخلت تركيا في شرق الفرات كما تصرح دوماً، في حال لم تنفذ أمريكا طلبها في آليات وحدود المنطقة الآمنة.

تكمّن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى لتشكيل رؤية وملف متكامل حول شرق الفرات منذ بدايات الحدث السوري وإلى لحظة الانتهاء من إعداد الدراسة، وتسهم في توضيح الصورة حول التحالفات العسكرية وتشكيلها وبنائها وتياراتها السياسية، والتحالفات القائمة وبدائلها، وتوضيح السيناريوهات المحتملة لمختلف مسارات الحرب والسلم... إلخ. كما تساعد هذه الدراسة وعبر أقسامها الثلاثة في وضع رؤية سياسية اجتماعية ميدانية واضحة أمام صنّاع القرار السياسي الإقليمي والمحلي لما توضحه من طبيعة البنى وآليات تشكيلها والعناصر المؤثرة والفاعلة في تحالفاتها المقبلة ومدى تأثيرها على الشارع من عدمه. فالدراسة تشرح الفواعل الرئيسيين في معادلة شرق الفرات وأفضل المقترحات للخروج بأقل الخسائر على صعيد المستقبل الكوردي.

اعتمدت الدراسة على البحث والاستقصاء المعرفي والمقابلات البحثية والتصريحات الخاصة، وبعض المقالات المؤثرة وذات العلاقة بمادة هذه الدراسة. كما استفاد الباحث من تواجده ضمن المدعوين إلى لقاء تشاوري بين مجموعة من الخبراء يومي 1-2 كانون الأول 2018 في الجامعة الأمريكية - دهوك لبحث أهم التحديات والمعوقات بين الأطراف السياسية في شمال وشرق روجافا، وفي ملتقى شمال شرق سوريا وإقليم روجافا: الفرص والتحديات في مدينة السليمانية بتاريخ 3-5 أيار 2019 في الجامعة الأمريكية - السليمانية بدعوة من منظمة دراسات وتنمية المجتمع المدني IMPACT، ومنظمة شرق وغرب.

يعرض البحث في القسم الأول التهديدات الداخلية، ويتطرق إلى الوضع الأمني والعسكري والسياسي، وتوزع القوى العسكرية في المنطقة، والتحالفات الموجودة وبدائلها المتوقعة. إضافة إلى الخارطة السياسية وراهنية الأجساد السياسية الحالية وهيكل الحكم الحالية.

ويعرض في القسم الثاني مستقبل التنوع في الشمال السوري ومسارات تمكين الكورد في

سوريا ومعوقات التعاون الكوردي - الكوردي، والتعاون الكوردي مع باقي المكونات. أما في القسم الثالث والأخير فيتم الحديث عن المخاوف الخارجية والعوامل المؤزمة للوضع الكوردي، وأبرز السيناريوهات والمخاطر المحدقة بشرق الفرات، والوضع بعد داعش.

## أولاً: الوضع الداخلي:

### الوضع الأمني والعسكري

#### توزع نقاط القوى العسكرية في المنطقة وأحجامها التقريبية

يشهد المسرح العسكري في كردستان سوريا توزعاً وتنوعاً للقوى العسكرية ونقاط تمركزها وتشابك الخارطة العسكرية جغرافياً من حيث المساحة، أو الاستراتيجية المكانية، أو تعدد الجهات الحاكمة عسكرياً في منطقة صغيرة كشرق الفرات، مقارنة بعموم سوريا.

### النظام السوري:

تتوزع نقاط السيطرة وفرض القوة العسكرية والأمنية للجهات والأفرع الأمنية إلى:

- 1 - مطار القامشلي الدولي وما يحتويه من آليات عسكرية وطائرات حربية وعدد كبير من العساكر والجنود.
- 2 - المربعان الأمنيان في قامشلي والحسكة، حيث جميع الأفرع والأجهزة الأمنية وعناصرها ولواحقها.

ففي الحسكة يبدأ المربع من شارع القامشلي غرباً ويشمل ساحة الرئيس والأبنية الحكومية والقصر العدلي وسرايا المحافظة وقسماً من السوق المركزي، لينتهي عند الحارة العسكرية شرقاً، إضافة إلى سيطرته على فوج جبل كوكب الواقع على بعد 15 كيلومتراً شمال شرقي الحسكة، ويعد أكبر قطعة عسكرية خاضعة لسيطرة النظام<sup>1</sup>.

1 مربعان أمنيان للنظام السوري في الحسكة والقامشلي بإدارة كوردية، الموقع الشرق الأوسط، 9/3/2018،

أما في القامشلي فيتحكم النظام بأكثر من مربع أمني أحدهما تجتمع فيه الأفرع الأمنية وأجهزتها ومساكن للضباط والعناصر، ومركز فرع حزب البعث العربي الاشتراكي، ويقع في وسط المدينة، أما الآخر فيجمع قسم كبير من المؤسسات الحكومية كالكهرباء، الزراعة، الإرشاديات، التربية، مكتب الحبوب، المركز الثقافي، رابطة الشبيبة التابعة للنظام، وتتحكم بدوار «زوري» وهو المدخل الرئيس لمدينة قامشلي وصلة الوصل بين الطريق الدولي الواصل من عموم المدن والمحافظات السورية باتجاه العراق. ما حدا بالإدارة الذاتية إلى تشغيل طريق آخر عبر مفرق حطين على الطريق الدولي القادم من مدينة الحسكة، باتجاه قرية علي فرو والدخول إلى مدينة قامشلي، تفادياً لمرور الجهات التابعة لها والمواطنين عبر ذلك الحاجز. كما تتمركز حواجز النظام في منطقة جرمز - قرية الدبانة باتجاه منطقة تل حميس وهناك مجموعة من الحواجز والسيطرات لمختلف القرى العربية الخاضعة لسيطرته. يسيطر الفوج رقم 137 في جنوب مدينة قامشلي، وهو يضم الآلاف من الجنود والضباط وصف الضباط وعدداً من السلاح الثقيل، على مناطق شاسعة من تلك المنطقة.

3 - قوات الدفاع الوطني: وتشكلت كقوة رديفة لقوات النظام، مهمتها حماية المناطق الخاضعة لها، ورفد الجيش السوري بالعناصر العسكرية في أي اشتباكات أو أي لحظة يحتاجها، وتتوزع في مناطق مختلفة خاضعة لسيطرة الدولة السورية<sup>1</sup>.

بدأت كقوة مؤلفة من أكثر من 1000 عنصر لكن سرعان ما انخفض العدد كثيراً بسبب قلة التمويل وضعف الاهتمام، بشكل أخص بعد نهاية داعش في المناطق العربية الموالية للنظام السوري.

4 - قوات السوتوروsootورو: وهي قوات عسكرية بهوية دينية تابعة للنظام السوري تتخذ من مناطق المسيحيين في وسط القامشلي مركزاً لهم، تأسست بتاريخ 1 آذار 2013. لا يملكون أي سلاح ثقيل، ويحملون الكلاشنكوف والمسدسات فقط، أعدادهم بضع آلاف فقط لا غير ويرفعون العلم السوري، كان يعود بتابعيته لمجلس السلم

الرابط: <https://cutt.us/jUd5v>

1 \* تتوارد أحاديث عن تواجد قوات لحزب الله والحرس الثوري الإيراني في المنطقة، لم يصدف أن تم الحديث عن رصد لحركتهم، أو نفي وجودهم أيضاً، ولا دلائل سوى إطفاء طابع ما يحدث في عموم سوريا على المنطقة أيضاً.

الأهلي الذي تشكل من كافة الأطراف السياسية والدينية المسيحية في المنطقة، لكن سرعان ما تعرضت للانشقاق، وهي قوات تتألف من شباب منتمين إلى فصليين مسيحيين هما شباب سوريا الأم، والتجمع المدني المسيحي<sup>1\*2</sup>.

5 - لواء درع الجزيرة: تحت عنوان «مواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها العرب في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الكوردية والدفاع عن الشرف الوطني ودحر الإرهابيين»، أعلن عن تأسيس «لواء درع الجزيرة السورية»، في محافظة الحسكة في 24 حزيران 2015، ووجهت الدعوة إلى شيوخ القبائل العربية لتجهيز خطة ميدانية شاملة<sup>3</sup>. لكنه لم يكن سوى حالة إعلامية، ولم يعد له وجود.

6 - العشائر العربية الموالية للنظام السوري: وهي مسلحة ومدربة وتنقسم إلى مجموعة من الفئات المتناكفة فيما بينها، وهي: 1- منضمون إلى الأفرع الأمنية، 2 - الدفاع الوطني أو الجيش النظامي. تم الاجتماع بهؤلاء لأكثر من مرة من قبل الدولة السورية، وهي عشائر ناقمة على الاتحاد الديمقراطي وتتهمه بالسعي نحو الانفصال. في اجتماع قرية جرمز<sup>4\*</sup> حيث ورد في بيانهم الختامي في شهر أيار المنصرم «نرفض رفضاً قاطعاً مخططات الانفصال والتقسيم التي يروج لها أعوان المحتل الأمريكي حيث كنا وما زلنا مع وحدة سورية أرضاً وشعباً ونقف صفاً واحداً خلف الجيش العربي السوري الذي يسيطر أروع الملاحم ويدحر الإرهاب وداعميه»<sup>5</sup>. لكن هذه العشائر لم تتمكن من الحفاظ على وحدة صفها وانتماءاتها وولائها، فقسم من العشائر موجود ضمن قوات قسد ومجلس سوريا الديمقراطية وأصدرت بياناً توضح موقفها الداعم لهم في اجتماع عين عيسى حيث جاء في إحدى فقرات البيان الختامي

1 - \* كانت في البداية جسداً واحداً، قبل الانشقاق، بجسمين عسكريين بنفس الاسم، وسيتم شرح ذلك لاحقاً.

2 - الأورينت نيوز، 12/4/2015، الرابط: <https://cutt.us/iFYBr>

3 - النظام السوري يشكّل «لواء درع الجزيرة» في الحسكة لمواجهة الأكراد وداعش: الموقع الشرق الأوسط: التاريخ 25/6/2015، الرابط <https://aawsat.com/home/article/391931>

4 - قرية عربية تقع بالقرب من الطريق الدولي باتجاه جنوب قامشلو، تُعتبر مركزاً لتجمع العشائر العربية الموالية للنظام السوري.

5 - ملتقى العشائر في جرمز: الوقوف صفاً واحداً خلف الجيش السوري ورفض مخططات الانفصال الموقع: سانا، تاريخ 3/5/2019، رابط: <https://www.sana.sy/?p=940713>

بتاريخ 3 أيار 2019 "الدور البارز للعشائر في مكافحة الإرهاب، ودعم وبناء الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية»، إضافة إلى مناقشة سبل تجفيف المنابع والمصادر الفكرية والذهنية لمرتزقة داعش في المنطقة، وقطع الطريق أمام الأجنات الإقليمية التي تتربص بسوريا.<sup>1</sup> بعض العشائر التي حضرت ملتقى العشائر الذي دعا إليه الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا برئاسة حميد حاج درويش وانبثقت عنها لجنة متابعة دعت لعقد اجتماع في الأول من أيار 2019 في مدينة الحسكة والتي تدعو للحوار مع النظام السوري، ووقف الحرب والاتفاق على حل سلمي.<sup>2</sup>

7 - كتائب تابعة للأفرع الأمنية: انتسب إليها عدد من الشباب والمتقدمين في العمر، سواء لعدم الالتحاق بالجيش والخدمة الإلزامية، أو للحصول على بطاقة أمنية، أو لقناعات تتعلق بانتماءاتهم السياسية، وقُدر عددهم بحوالي 200 عنصر.

8 - كتائب البعث: تشكلت من المنتسبين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، ولم يتجاوز عددهم 500 عنصر، وغالبيتهم ممن نزحوا من قراهم نتيجة المعارك الدائرة هناك ضد تنظيم داعش.

9 - المغاوير: تم تشكيلها في بدايات دخول داعش إلى محافظة الحسكة في 2014 وخاضت معارك عديدة ضد التنظيم، لكن لم يعد لها وجود، بسبب خلافات حول احتساب فترة التواجد ضمن صفوف المغاوير من الخدمة الإلزامية.

من سياق تشكيل وحل تلك الأطراف أو الأجساد العسكرية على اختلاف وظائفها وأحجامها، يُستشف أنها جميعاً كانت حالات طارئة وتهدف للزج بهم في معارك عوضاً عن الجيش السوري النظامي، وما أن انتهت الحاجة لهم حتى تم الاستغناء عن خدماتهم أو تفريغ محتوى وأسباب تواجدهم.

1 - العشائر السورية الإدارية الذاتية مشروع نهضوي وأحد الحلول الفاعلة للأزمة، الموقع شبكة روداو الإخبارية الرابط: <http://www.rudaw.net/arabic/kurdi%20191>

2 - موقع يكي تي ميديا، تاريخ 3/6/2019، الرابط: <https://cutt.us/hcJoi>



## الاتحاد الديمقراطي:

أسس الاتحاد الديمقراطي تشكيلات عسكرية صغيرة، سرعان ما تضخم عددها ومناطق سيطرتها الجغرافية، وبدأت من:

1 - وحدات حماية الشعب والمعروفة بـ YPG ثم قوات حماية المرأة: تشكلت من مسلحين شباب من أبناء الشعب الكوردي، وتم الإعلان عن تلك القوات بعد بداية الاحتجاجات الشعبية في سوريا 2011، وتحديداً في 2012 وينتشر أعضاء التشكيل العسكري في مناطق الكورد بسوريا، خاصة في شمال وشرق البلاد. وينظر إليها على أنها الفرع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكوردي، وأنها موالية لحزب العمال الكوردستاني المحظور في تركيا.<sup>1</sup> اعتمدت في تدريباتها الفكرية والعسكرية على عناصر من العمال الكوردستاني ويقدر عددهم بحوالي 20-30 ألفاً.<sup>2</sup>

2 - قوات يختلف الشارع في عموم المنطقة على تسميتها ما بين الاسم الذي أطلقته عليها الإدارة الذاتية (قوات الحماية الذاتية) وما بين الاسم الذي أطلق عليه من قبل المعارضين لفكرته وتأسيسه (التجنيد الإجباري). بعد إقرار قانون خاص بالدفاع الذاتي من قبل المجلس التشريعي بتاريخ 13 تموز 2014 يلزم الشباب الكورد ممن أمموا سن 18 عاماً بمراجعة شعب التجنيد المنتشرة لتسوية أوضاعهم سواء للالتحاق أو التأجيل الدراسي، أو الاعفاء كوحيد لأحد الوالدين أو من له أخ ضمن صفوف قوات الحماية الشعبية.

3 - قوات الآسايش: تشكلت كقوة مركزية أمنية للمنطقة بعد انسحاب النظام من المنطقة في البداية قالت إنها منضوية تحت سلطة الهيئة الكوردية العليا<sup>3</sup>،

1 - قوات وحدات حماية الشعب الكوردي، الموقع BBC، التاريخ 18/2/2016، الرابط: <https://cutt.us/4W7pM>

2 - البنى العسكرية والأمنية للإدارة الذاتية، بدر ملا رشيد، مركز عمران للدراسات، تاريخ 31/10/2017، رابط: <https://www.omrandirasat.org/>

3 - تشكلت الهيئة الكوردية العليا كملحق للاتفاقية الموقعة بين الطرفين الكورديين والتي سميت اتفاقية هولير وأشرف عليها الرئيس مسعود البارزاني، وبعد ظهور خلافات بين الطرفين، عقدت اتفاقية هولير الثانية أو ملحق الاتفاقية والتي نصت على إنشاء الهيئة الكوردية العليا.

لكن سرعان ما انتهى مفعول الهيئة وتتبع الآسايش إلى مجلس سوريا الديمقراطية والمجلس التشريعي الخاص بالإدارة الذاتية. ويتبع الآسايش مجموعة من الهيئات الأمنية (شرطة الترافيك، المرور، أمن الحواجز، قوات مكافحة الإرهاب HAT، آسايش المرأة، جهاز الأمن العام، مكافحة الجريمة المنظمة).

4 - وحدات الحماية الجوهرية: والتي يقولون (الإدارة الذاتية) أن اسمهم مستوحى من جوهر المجتمع وفق أدبيات الإدارة الذاتية، وتقوم بنصب الحواجز ليلاً على الطرقات المؤدية للأحياء العامة.

5 - الصناديد: قوة عسكرية تشكلت بإشراف من حميدي دهام الهادي أحد أبرز شيوخ عشيرة شمر العربية. بداية التزم الشيخ حميدي دهام الهادي، الحيات الأقرب للموقف الرمادي من الأحداث الدائرة في سوريا، على الرغم من تواجد بعض أفراد عشيرته وقبيلته ضمن الحراك السلمي ثم الانضمام إلى فصائل المعارضة المسلحة على اختلاف تسمياتها، وشهد أواخر العام 2013 فرض تلك الفصائل سيطرتها على معبر تل كوجر - اليعربية، فلجأ حميدي إلى تشكيل جيش أطلق عليه تسمية جيش الكرامة، واستعاد المعبر الحدودي الهام مع العراق وإقليم كردستان، بمساعدة قوات الحماية الشعبية. لكن جيش الكرامة وجد نفسه مضطراً للانسحاب من المعبر في منتصف 2014 بعد سيطرة تنظيم داعش عليه. في 2015 غير اسم قوته العسكرية إلى قوات الصناديد التي انضمت في نهاية العام نفسه إلى تحالف قوات سوريا الديمقراطية، وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن هادي يحصل على تمويله عبر بيع النفط الخام من الآبار الموجودة في مناطق نفوذه، عن طريق الإدارة الذاتية، وبدأ التوسع الفعلي له بعد النصف الثاني من 2014<sup>1</sup>.

6 - المجلس السرياني العسكري: وفق بيان نشر على اليوتيوب<sup>2</sup> فإن مجموعة من الشباب السريان أسست هذا التشكيل في 8 كانون الأول 2013 كقوة حماية للوجود المسيحي من خطر التنظيمات المتطرفة الذي استهدف وجودهم وعمل على الخطف

1 - ملف قوات الصناديد، النشأة والتحالف ثم الانسحاب، موقع: الاتحاد بريس، 12/11/2016، الرابط: <https://cutt.us/TuXqP>

<https://www.youtube.com/watch?v=VGbsKFUwuFE> - 2

والقتل وطلب الفدية كما يقولون وفق بياناتهم، ويقدر عددهم بـ1000 عنصر.

7 - قوات حماية نساء بيت نهرين: تشكيل مسلح خاص بالنساء السريانيات، تم الإعلان في أكاديمية قرية روتان التابعة لبلدة ترسيية المعربة إلى القحطانية، وتضمنت 35 فتاة سريانية، ويتبع المجلس العسكري النسائي السرياني<sup>1</sup>.

8 - قوة عسكرية أرمنية: أعلن المكون الأرمني في 24 نيسان 2019 من قرية تل كوران بناحية تل تمر عن تأسيس أول قوة عسكرية باسم الشهيد «نوبار أوزانيان» ضمن قوات سوريا الديمقراطية.<sup>2</sup> يتوقع أن يكون العدد قليلاً نسبياً نظراً لقلّة عدد الأرمن أنفسهم في المنطقة، إضافة إلى عدم الإعلان عن العدد المنضوي ضمن التشكيل المعلن، يُرجح أنه إحدى الرسائل السياسية من جانب الاتحاد الديمقراطي إلى تركيا بخصوص قضية مجازر الأرمن التي ارتكبتها تركيا خلال القرن الماضي.

9 - السوتورو: أعلن عن تأسيسها مطلع آذار 2013م وتعني الحماية، وتأسست على أساس حماية الأحياء المسيحية. وينتشر عناصره في مدن الحسكة وقامشلو وديرك وترسبي وقسم كبير من القرى القريبة من مجرى نهر الخابور، قبل أن يتعرض للانشقاق العسكري<sup>3</sup> ويؤثر على التحالف السياسي للأحزاب السريانية الآشورية<sup>4</sup>.

1 - تشكيل المجلس العسكري النسائي السرياني، الموقع اينكاوا دوت كوم، تاريخ: 13/8/2015، الرابط: <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=790664.0>

2 - الأرمن يشكلون أول تشكيل عسكري ضمن قسد، الموقع أدار بريس، تاريخ 24/4/2019، الرابط: <https://cutt.us/QqasT>

3 - بعد تعرض بعض الأحياء ذات الغالبية المسيحية في الحسكة للخطف وطلب الفدية، تشكلت لجنة للسلام الأهلي من الكنيسة السريانية الأرثوذكسية والمنظمة الأثورية، وحزب الاتحاد الديمقراطي السرياني، وتجمع سوريا الأم والتجمع المدني المسيحي، وهما تشكيلان ظهرا بعد 2011، تم في البداية تنظيم نوبات حراسة ليلية للأحياء المسيحية.

تطورت الأحداث في الأزمة السورية، وألقت بظلالها على الوحدة التنظيمية للسوتورو، وحصل انشقاق بينهم إلى جماعتين، وأصبح في المنطقة تشكيلان باسم السوتورو أحدهما تابع للدفاع الوطني، والآخر تابع للاتحاد السرياني والذي بدوره يتبع الإدارة الذاتية. والسبب الأساس للانشقاق كان عدم التجانس والاصطفاف الحزبي السياسي ما بين الإدارة الذاتية والدفاع الوطني.

4 - قوات السوتورو، الموقع: الوقائي، تاريخ: 30/6/2019، الرابط: [alwekae.com/قوات-السوتورو/](http://alwekae.com/قوات-السوتورو/)

## القوات الآشورية\*:

أ- **قوات الناطورة:** أطلقت على نفسها تسمية اللجنة الشعبية للحرس الآشوري، وتُسمى رسمياً في الأوساط السياسية الآشورية قوات الأمن الداخلي الآشوري، تتخذ من بلدة تل تمر ووادي خابور شمال غرب الحسكة مقراً لها، وهي منطقة مكتظة بالملكون الآشوري، انضم إليها الشباب الآشوريون إلى جانب أفراد من مجلس حرس الخابور الآشوري التابع للحزب الآشوري الديمقراطي، وشارك في عدد من الحملات والمعارك الحربية، ويبلغ قوامه قرابة 70-125 تشير بعض المصادر إلى أن تاريخ تأسيس اللجنة الشعبية للحرس الآشوري يعود إلى 1 تشرين الأول 2011.

ب- **قوات حرس الخابور:** تعمل ضمن مجلس حرس الخابور الآشوري، وتتبع سياسياً للحزب الآشوري الديمقراطي، وكانت سابقاً تعمل ضمن قوات السوتور-الاتحاد السرياني قبل أن تعتمد إلى فك الارتباط بعد مقتل قائدها العام داود عنتر، واتجهت صوب التنسيق مع وحدات حماية الشعب في نهاية 2015. تشير المصادر إلى أن عددهم لا يتجاوز 150 عنصراً\*.

ت- **القيادة العامة لقوات آشور:** تشكلت عبر دمج القوتين السابقتي الذكر. حيث أصدر الحزب الآشوري الديمقراطي بياناً جاء فيه «تنفيذاً لتوجيهات الحزب الآشوري الديمقراطي المرجعية السياسية لمؤسستنا العاملة في الخابور، تم تشكيل قيادة موحدة بين قوات حرس الخابور الآشوري وقوات الناطورة تحت اسم القيادة العامة لقوات آشور»<sup>3</sup>.

---

1 - تم تشكيل القوة خلال فترة الهجمة على القرى الآشورية وشاركت في حملة تحرير الخابور، حملة الميالية، حملة الهول، حملة الشداي، حملة تل حميس، حملة عين عيسى، حملة ريف الرقة، حملة منبج، وبعد هجمة الخابور و الفراغ الأمني الذي حدث بقرى الخابور تم فرز نقاط أمنية و دوريات من قبل اللجنة الشعبية للحرس الآشوري (قوات الناطورة). موقع: اللجنة الشعبية للحرس الآشوري، تاريخ: 10/10/2016، الرابط <https://cutt.us/M4wDY>

2 - شاركت إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية في حملة منبج، وتنتشر في بلدة تل تمر والقرى المحيطة بها على ضفتي نهر الخابور وحول الكنانس في مدن ديرك وقامشلو والحسكة، للمزيد: البنى العسكرية والأمنية في مناطق الإدارة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

3 - من مهام التشكيل الجديد، تولي الملف الأمني في مناطق تواجد الآشوريين، والتواصل والتنسيق مع كافة المرجعيات العسكرية، والعمل على حل المشاكل السابقة بين الفصيلين، وتوحيد مكاتب الإعلام و... إلخ

ج- الإعلان عن تشكيل المجلس العسكري السرياني الآشوري: كما ورد في صياغة البيان فإن المجلس الجديد تشكل بعد مشاورات طويلة للخروج بجسم عسكري موحد مشكل من المجلس العسكري السرياني ومجلس حرس الخابور الآشوري تحت مسمى «المجلس العسكري السرياني الآشوري» ويكون حزب الاتحاد السرياني أولاً، ثم مجلس سوريا الديمقراطية تالياً بمثابة الممثل الاستشاري والسياسي لهم<sup>1</sup>.  
10 - قوات سوريا الديمقراطية: تم الإعلان عن تأسيس قوات سوريا الديمقراطية في مدينة قامشلي، شمالي سوريا في 10 تشرين الأول 2015.

وأصدرت هذه القوات بياناً للتعريف بنفسها جاء فيه «إنها قوة عسكرية وطنية موحدة لكل السوريين تجمع العرب والكورد والسريان وكافة المكونات الأخرى»، وجاء في البيان أن هذه القوات تضم القوى العسكرية التالية: «التحالف العربي السوري وجيش الثوار وغرفة عمليات بركان الفرات وقوات الصناديد وتجمع ألوية الجزيرة والمجلس العسكري السرياني ووحدات حماية الشعب الكوردية ووحدات حماية المرأة الكوردية»<sup>2</sup>، إضافة إلى كل من كتائب شمس الشمال، تجمع ألوية الجزيرة، لواء التحرير، اللواء 99 مشاة، ثم انضم إلى قسد كل من تجمع الضباط الأحرار (حسام العواك، قبل الانشقاق) مجلس منبج العسكري، والذي يتألف من لواء جند الحرمين، تجمع ألوية الفرات، لواء القصي، كتيبة تركمان منبج، وجيش العشائر، بينما دخلت قوات النخبة التابعة لأحمد الجربا في تحالف مع قوات قسد<sup>3</sup>.

#### 11 - المجالس العسكرية

شكّلت "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) مجالس عسكرية في مختلف المناطق التي تقع تحت سيطرتها، منها ثلاث مدن تخضع لها في شمال وشرق سوريا، في مدة

للمزيد: بيان للحزب الديمقراطي الآشوري حول تشكيل قيادة موحدة لقوات حرس الخابور الآشوري وقوات ناظورة...، 22/12/2018، موقع الحركة الديمقراطية الآشورية، الرابط: <https://cutt.us/M4wDY>

1 - الإعلان عن تشكيل مجلس عسكري آشوري سرياني، الموقع: شباب بوست: ٢٠١٩/٧/٧، الرابط: <https://twsas.org/archives/9622>

2 - نبذة عن قوات سوريا الديمقراطية، ٢٠١٧/٧/٨، الموقع: BBC، الرابط: <https://cutt.us/YQ5R4>

3 - البنى العسكرية والأمنية للإدارة الذاتية، مرجع سبق ذكره.

لم تتجاوز الأسبوع. حيث تم تشكيل المجلس العسكري لمدينة كوباني والذي سبقه تشكيل المجلس العسكري لمدينة تل أبيض الحدودية مع تركيا، بعده بيومين في مدينة الطبقة<sup>1</sup>.

يبد أن هدفها الأساس كما اتضح كان مسك الأرض عوضاً عن قوات سوريا الديمقراطية ووحدات الحماية الشعبية التي أصرت تركيا على إبعادها عن المنطقة ضمن ملف الاتفاق التركي الأمريكي حول المنطقة الآمنة.

لكن مصيرها ما زال مجهولاً، خاصة مع الترويج للدور والقرار الأمريكي حول تأسيسها، وهو عينه الترويج الذي صاحب تأسيس مُجمل الأجناس العسكرية والإدارية التي أسسها الاتحاد الديمقراطي، ومدى تقبل تركيا لهذا التشكيل بأنه بعيد عن توجهات العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي. وللملاحظة فإن بقاء قوات الآسايش بعيدة عن أي ترتيبات أو تشكيلات جديدة، يعني وفق الرؤية التركية، بقاء سطوة العمال الكردستاني عسكرياً وأمنياً ضمن ما يُسمى شرق الفرات.

## التواجد الأمريكي في شرق الفرات:

- 1 - قاعدة أمريكية بمثابة مقر وزارة الخارجية الأمريكية في خراب عشق.
- 2 - نقطة عسكرية في مشتى النور.
- 3 - مطار روياريا.
- 4 - موقع عسكري في صرين.
- 5 - مطار الطبقة العسكري.
- 6 - مركز قيادة العمليات في كل من قرية عين دادات، وقرية أثرية.
- 7 - قاعدة في تل أبيض.
- 8 - قاعدة في عين عيسى.

1 - قسد تشكل مجالس عسكرية في ثلاث مدن، موقع عنب بلدي، 18/6/019، الرابط: <https://www.enabbaladi.net/archives/308577>

9 - قاعدة بالقرب من تل براك في الحسكة.

10 - مطار رميلان كان زراعياً وعدل ليصبح جاهزاً لاستقبال طائرات الشحن.

11 - قاعدة مبروكة في سري كانيه.

12 - قاعدة في الشدادي.

13 - قاعدة في تل بيدر.

وتشير بعض المصادر إلى وجود 22 قاعدة أمريكية.

إضافة إلى تواجد نوعي روسي في منطقة الفيلات بالقرب من مطار القامشلي الدولي، وهؤلاء لا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص وغير مسلحين.

## 2-1 القوى العسكرية الكوردية والعربية التي تتخذ مقار لها خارج الجغرافية الكوردية في سوريا

أبرز قوة منتمية إلى جغرافية وتاريخ كوردستان سوريا، وهي غائبة عن الحيز المكاني، هي قوات بيشمرگة (لشكري روج) إضافة إلى قوات النخبة التابعة لأحمد الجربا رئيس تيار الغد السوري.

- قوات البيشمرگة: تأسست قوات بيشمرگة كوردستان سوريا (لشكري روج) في 12 آذار 2012، بقرار من رئيس إقليم كوردستان، مسعود البارزاني. أسسها الشباب الكوردي المنشق من الخدمة الإلزامية في سوريا بعد بداية التظاهرات الشعبية في 2011، إضافة إلى المتطوعين والراغبين في الانخراط ضمن صفوف البيشمرگة. بدأ العمل على تشكيل قوات البيشمرگة حتى أصبح فوجاً من ثلاثة ألوية، تدرّبوا على يد قوات الزيرفاني وحلف الناتو على الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، شاركت في معارك ضارية ضد تنظيم داعش في معارك سد الموصل وأسكي موصل ومنطقة شنكال وزمار وربيعة ومنطقة خازر وجبل زردك، وقدمت 54 شهيداً من ضباط وضباط صف وعساكر ولديهم 300 جريح و10 مقعدين.

غالبيتهم من منتسبي الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، وبعض الأحزاب الأخرى في المجلس الوطني الكوردي في سوريا ENKS، في حزيران 2015 أصبحوا

الجناح العسكري للمجلس الوطني الكوردي في سوريا. يتبع مقاتلو بيشمرگة كوردستان سوريا في غالبيتهم فكرياً وعقائدياً، الرئيس الكوردي مسعود بارزاني، ويسرون على خطى نهج الملا مصطفى البارزاني الخالد، كأب روعي ورمز قومي. - قوات النخبة السورية: الجناح العسكري لحزب الغد السوري الذي أعلنه أحمد الجربا من مصر، والرئيس الأسبق للاتلاف السوري. أعلن سيطرته على عدة قرى في المناطق بين دير الزور والحسكة، ويشدد على التلاحم الكوردي - العربي ووحدة التراب السوري والإيمان بالديمقراطية والتعددية<sup>1</sup>.

وأعلنت عن أول عملياتها العسكرية في بداية 2016، وبالتحديد في منطقة الحدود العراقية - السورية في صحراء دمشق في المنطقة المحيطة بمعبر التنف الحدودي، تم نقلها في نيسان 2016، إلى محافظة الحسكة ونشرها بالقرب من مدينة الشدادي في تقاطع الحدود الإدارية لمحافظة الحسكة ودير الزور. دخلت في تحالف مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) دون أن تنضم إليها، ويتراوح تعدادها بين 2000<sup>2</sup> و3000 مقاتل<sup>3</sup>، قسم كبير منهم من عشيرة الشيعيات من دير الزور. لكن التحالف فشل وطففت المشاكل على السطح وسط تبادل الاتهامات بين الطرفين حول نية قسد منعهم من إدارة ملف الرقة وقطع الطريق أمامهم ووضع العراقيين لمنع تضخيم القوات عبر منع انضمام الراغبين بالتطوع إلى صفوفهم بل إلى جسد قسد «كما ذكر لاحقاً» بينما اتهمتها قسد بالسعي نحو التفرد وتضخيم قواتها ومحاولة سحب المكون العربي من صفوف قسد وضمه إلى صفوفها<sup>4</sup>.

زار الجربا كوردستان، والتقى مع الرئيس مسعود بارزاني لمناقشة دخول (قوات النخبة) بالاشتراك مع قوات (بيشمرگة روج) كعازل بين وحدات حماية الشعب

1 - قوات النخبة السورية، تشكيل جديد، الموقع: الدرر الشامية، 18/4/2016، الرابط: <https://eldorar.com/node/97112>

2 - قوات النخبة الجناح العسكري لتيار الغد السوري تتعهد بمواصلة القتال بعد تحرير بعض المناطق، <https://www.youtube.com/watch?v=EXDgufYx1II>

3 - قوات النخبة تنتشر بين رأس العين وتل أبيض، الموقع: المدن، 19/12/2018، الرابط: <https://www.almodon.com/ArabWorld/2018/12/29>

4 - البنى العسكرية والأمنية في مناطق الإدارة الذاتية.. مرجع سبق ذكره.



YPG) والحدود التركية - السورية، ما يحول دون التدخل التركي. الجربا زار أنقرة للهدف نفسه<sup>1</sup>.

تنتشر هذه القوات ما بين مناطق متفرقة من الشدادي ودير الزور، وبقايا قيادات الصف الأول وممثليها السياسيين في الخارج يتنقلون بين تركيا وكوردستان العراق ومصر بحسب بعض المصادر الخاصة.

لكن مصير هذه القوات بات يكتفنه الغموض، بعد إعلانها الانفصال عن أحمد الجربا، وأن الأخير لم يعد يمثلهم سياسياً، وعقب الإعلان صدر بيان آخر يُفند تلك المزاعم، وأكد بقاء تلك القوات تابعة لجناحها السياسي المتمثل بتيار الغد<sup>2</sup>.

### 1-3 التحالفات العسكرية ومراكز انتشارها وأجنتها السياسية

في أيّ علاقة ربط بين الأجنحة العسكرية وممثليها السياسيين لا بد من مُحددين: الأول: مدى الانسجام التنظيمي بين الأجساد العسكرية المختلفة والعائدة لجهة سياسية واحدة.

الثاني: البناء الهيكلي للمنظومة العسكرية والأمنية ومدى الربط والالتزام الفعلي مع المرجعية السياسية لها.

فأيّ جسد عسكري يستقي مرجعيته وشرعيته عبر توافر جملة من العوامل الخاصة بذلك الجسد من قبيل النوعية، الكفاءات، القبول والرضا الشعبي العام، التوافق السياسي... إلخ والمنسجمة مع التوجه السياسي للممول أو الجهة المؤسسة. أما قضية الانبعاث من ضرورات شعبية أو تمثيلية فهي تخضع لمدى الرضا الشعبي العام، بعيداً عن الاكتفاء بالجمهور الحزبي. بل أن أيّ جسد ليس سوى متطلبات مشروع سياسي وتمكين للتحكم الجغرافي أو مسك الأرض.

بالعموم يمكن القول إن القوة العسكرية في كوردستان سوريا تعود إلى جسمين عسكريين فقط، هما النظام السوري وما أسسه من تشكيلات وهيئات وأجساد

1 - قوات النخبة تنتشر بين رأس العين وتل أبيض، الموقع: المدن، ٢٠١٢/١٩، سبق ذكره.

2 --ويُشك أن تكون قوات قسد هي التي تقف وراء هذا الانشقاق، منعاً من مشاركة تلك القوات في إدارة شرق الفرات، وفق الترتيبات التركية الأمريكية، للمزيد يُراجع: <https://geiroon.net/archives/158654>

عسكرية اعتمدت على المواليين والمستفيدين منه والناقمين على الاتحاد الديمقراطي، لأسباب تتعلق بالعنصرية تجاه الآخر من جهة، والانتهاكات التي تطال الحزب المذكور من قبل تلك التجمعات البشرية حول قضايا الانفصال وإلحاق الأذى بهم، فعمد إلى سحب قواته بشكل تدريجي من أغلب مناطق الشمال السوري، خاصة بعد تحول الاحتجاجات الشعبية إلى معارك مُنظمة في المدن الرئيسية وأريافها. والاتحاد الديمقراطي وما أسسه من مسميات عديدة تصب في مجملها في خدمة مشروعه السياسي على الرغم من المسميات العديدة، لكنها بمجملها تصب في خدمة مشروعه السياسي بالرغم من إعلانه عن جسد عسكري ضخم بعدده ونوع المنضمين إليه، لكنه في النهاية يسعى لتنفيذ مشروعه ودور الجهات العابرة للحدود فيه، وهو ما سيؤثر على نوعية الوطنية الكوردية في المدى القريب. لجأ PYD لنشر أفكار تتعلق بالحماية الشعبية للمنطقة واعتماده على نوع من الخطاب العاطفي لكسب ودّ شريحة الشباب في البداية، قبل أن يتجه صوب توسيع مشاريعه وتعديل آليات خطابه عبر كتابة عقد اجتماعي على مقاسه تبعه بناء مؤسسات سياسية وإلحاق تشكيلات عسكرية بها، واعتماده على تحالفه وقوة العمال الكورستاني وما قدمه الأخير من دعم لوجستي وعسكري ومالي في البداية.

## - النظام السوري (التشكيلات العسكرية) \*1:

بعد تفاقم الوضع الأمني والعسكري في مناطق متفرقة من سوريا، ولعدم قدرة الجيش النظامي على تغطية كل النقاط من جهة، ومن جهة ثانية لعدم إرهابه في اشتباكات أو توترات صغيرة أو متوسطة كالتالي تحصل في الأحياء الشعبية والمناطق التي يحسبها أحد روافده الرئيسة بشرياً واقتصادياً، عمد بداية إلى تشكيل اللجان

1 - يُمكن القول: إن أغلب التشكيلات والأجساد العسكرية الموالية والمحسوبة على النظام قد تم حلها أو في طريقها للحل، لأسباب تتعلق بالوضع المالي، وضعف التنظيم، والانتهاك من داعش. وهؤلاء أمام ثلاث خيارات أما الالتحاق بالجيش النظامي وهو ما يلزم أن يكون ضمن سن التكليف، خاصة وأن أعداد كبيرة منهم تجاوزوا الأربعين عام وقد أنهوا سابقاً الخدمة الإلزامية، أو الانخراط في الحياة المدنية، أو الانضمام إلى إحدى التشكيلات العسكرية التابعة للاتحاد الديمقراطي، وهذا يلزم موافقة الطرف الأخير أولاً.

الشعبية التي انحصرت مسؤوليتها على حماية الأحياء كما قالت، أو إنشاء نقاط صغيرة للحراسة ومراقبة المناطق الهادئة ومنع ظهور بؤابر أيّ تمرد سواء عسكري أو على شكل تظاهرات. ثم تطور الأمر وتم الإعلان عن تشكيل قوات تُعرف باسم «الدفاع الوطني» مهمتها مسك الأرض في مناطق وأحياء خاضعة للنظام بحجة حفظ الأمن ومنع دخول الطرف المسلح الآخر، وامتازت بزيتها الموحد وحملها أسلحة أكثر تطوراً من اللجان الشعبية، وأصبحت لها رواتب في البداية قبل أن يتأخر توزيعها فيما بعد<sup>1\*</sup>. تنتشر هذه القوات في القامشلي في منطقتي حيّ طي ذات الغالبية العربية الموالية للنظام، وبعض القرى المحسوبة عشائرياً على النظام السوري الملحقة إدارياً بتل حميس، والمشفى الوطني القديم على شارع القوتلي الخاضع لسيطرة النظام. إضافة إلى مراكز وبعض القرى الموالية للنظام في الحسكة. ليس لها ممثل سياسي واضح، فلا يمكنها التفاوض أو الحوار خارج المنظومة السياسية لدمشق، وفي أي لقاءات يتواجد دائماً العلم السوري وممثلون عن النظام ولهم القرار<sup>2\*</sup>، وهو في طريقه للاندثار بسبب قلة التسليح، وضعف الرواتب وعدم انتظام توزيعها، لدرجة أنها أصبحت عبئاً على الدولة نفسها، بسبب تصرفاتها ومناوشاتها ضد الاتحاد الديمقراطي وضعف الارتباط أو الالتزام التنظيمي بجميع القرارات، خاصة فيما يتعلق بنوعية وطبيعة العلاقات النازمة لوجود قوتين في منطقة واحدة، الجيش النظامي وقوات الحماية الشعبية<sup>3\*</sup>.

1 - هذه القوات لم تكن خاصة بالمنطقة الكوردية فقط، بل جاءت لتكون معممة على عموم المناطق السورية، وكان موقع (روسيا اليوم) الإخباري أول من أشار إلى هذا الجيش الجديد، ونقل عن مصدر رسمي سوري قوله: «إن السلطات السورية تتجه لإنشاء ما يمكن تسميته بجيش الدفاع الوطني يتألف من ١٠ آلاف شاب، كهدف للقوات النظامية التي تتفرغ للمهام القتالية، وسيشكل من عناصر مدنية أدت الخدمة العسكرية إلى جانب أفراد اللجان الشعبية.. ومهام (جيش الدفاع الوطني) ستقتصر على حماية الأحياء من هجمات مسلحي المعارضة، وسيقتاضون رواتب شهرية كما سيكون لهم زيّ موحد».

2 - على الرغم من الخلافات والمناوشات التي تحصل أحياناً، كحادثة اعتداء عناصر من الدفاع الوطني على عنصر من الأمن العسكري في الحسكة، وحرق محل ألعاب كومبيوتر يعود للفرع، بسبب خلاف على عدم دفع أجور اللعب في المحل، والضرب المتبادل بين عناصر الطرفين، وانتشار عناصر «الدفاع الوطني» عقب الحادثة في منطقة المربع الأمني، خاصة شارع مقر «الأمن العسكري»، استعداداً لمواجهة محتملة، قبل أن يُصار إلى احتواء الموقف من دمشق ومنع تطوره أكثر. للمزيد: الحسكة: صراع الأمن العسكري والدفاع الوطني، الموقع: المدن، <https://cutt.us/a8q946/9/2018>

3 - وهو ما يُمكن سحبه على كل من درع الجزيرة وجيش العشاير أو تجمع العشاير العربية في الحسكة.

- قوات السوتورو السريانية الآشورية وانقسامها بين النظام والإدارة الذاتية السوتورو: وهي موزعة بين النظام السوري والاتحاد الديمقراطي. بدأت بجسم عسكري واحد، ثم انشقت إلى قسمين: السوتورو أو ما يعرف بالدورونايي وهي تتبع قوات قسد، والسوتورو sootoro مكتب الحماية الذي يوالي النظام السوري. «السوتورو»: كلمة سريانية تعني الحماية أو الأمن، ويقدم عناصر هذه الميليشيا أنفسهم على أن مهمتهم حماية المناطق المسيحية في منطقة الجزيرة، حيث أعلن عن تأسيسها بتاريخ 1 آذار 2013. كانت تتبع مجلس السلم الأهلي الذي تشكل من مجمل الجهات المسيحية الفاعلة في المنطقة سواء الدينية أو السياسية، الجديدة منها أو القديمة.

لم يتمكن من الحفاظ على استقلاليته وتعرض للانشقاق عقب زيارة وفد من الدفاع الوطني إلى مقره في حي الوسطى في قامشلي وإهدائهم صورة للرئيس السوري والعلم السوري، فانشق على أثر ذلك مجموعة من الأحزاب المؤسسة كحزب الاتحاد السرياني «الدورونويي» والمنظمة الآشورية وبعض التشكيلات الأخرى من السوتورو وبقي كل من الفريقين يحمل اسم سوتورو بالعربي مع اختلاف بالكتابة الإنجليزية لكن بنفس المعنى «الحماية والأمان».

القسم الأول أصبح متحالفاً مع النظام السوري ويتلقى تدريباته وتسليحه ورواتبه من النظام والفوج العسكري الموجود في قرية طرطب جنوب قامشلي وأصبح تابعاً للدفاع الوطني. يبلغ عدده 2000 مقاتل بقيادة شخص يسمى سركون شمعون ونائب له خلدون حنو، وخاض معارك ضد تنظيم الدولة. بينما توجه القسم الثاني صوب التحالف مع الاتحاد الديمقراطي، وقاد عملية الحوار والتحالف معهم حزب الاتحاد السرياني التمتع بعلاقات قديمة معهم، وتلقوا التدريبات والسلاح الثقيل ويبلغ عددهم قرابة 2000 عنصر يقوده شخص يدعى ملكي رابو ويسمى قائد فرقة السوتورو ويتبع

---

حيثُ يُلاحظ من بياناتهم وتصريحاتهم رغبتهم العارمة في إخراج قوات الحماية الشعبية وقوات سوريا الديمقراطية من المنطقة، بحجة التعامل مع أمريكا والسعي نحو الانفصال. دوماً تكون المرجعية السياسية عائدة للنظام السوري، ما يشي بتوجه العلاقة بين الاتحاد الديمقراطي والنظام نحو نوع من التفكك أو وصولها إلى درجات متدنية ومتوترة بعد العلاقة الوطيدة بين قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي لمحاربة داعش، لكن كما ورد سابقاً، فإن درع الجزيرة ليس له وجود، إنما فقط العشاير العربية.

للجهاز الأمني للحزب الاتحاد الديمقراطي؛ باعتبار أن المهمة الأساسية لهم الدفاع عن الأحياء والمناطق المسيحية في حال تعرضها لأي اعتداء مسلح<sup>1</sup>.

## -الاتحاد الديمقراطي:

عمد الاتحاد الديمقراطي إلى لمّ شمل جميع التشكيلات العسكرية المنسجمة والمتحالفة معه في جسد عسكر واحد أطلق عليه (قوات سوريا الديمقراطية) التي تعرف اختصاراً بـ(قسد). هذا التحالف العسكري مع الفواعل الآخرين، منح بعداً آخر للحزب مغايراً للعصب العسكري التقليدي له عبر التشكيلات العسكرية المنتمجة له تنظيمياً أو سياسياً. جاء تشكيل وإعلان تأسيس قسد بعد التدخل الروسي في سوريا بحوالي 20 يوماً فقط. هذا التحالف القائم على اتحاد مجموعة من القوات العربية والكوردية والسريانية، والعشائر الموجودة في الشمال السوري، اعتبر أحد الأذرع الأمريكية للقضاء على داعش، خاصة وأنه جاء بعد إعلان البنتاغون إيقاف برنامج إرسال جنود أمريكيين للتدريب خارج البلاد، بعد هجوم النصرة على مجموعة مقاتلين مدربين أمريكياً في أول ظهور لهم شمال سوريا. لا توجد أعداد حقيقية واضحة لعدد المنضمين في مختلف الجهات العسكرية التابعة للاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية ويرجح أن الأعداد لو كانت ضخمة ما كانت المدن الكوردية تشهد عمليات التجنيد الإجباري، كما أن القيادة العامة لقوات قسد تمنع على الفصائل ضم الراغبين بالالتحاق إلى أجسادهم العسكرية مباشرة، بل إلى جسد قسد نفسه لأسباب ربما تتعلق برغبة قيادة تلك القوات بكسبهم مباشرة إلى طرفهم وليس ضمن التشكيلات العسكرية الأخرى. تنتشر هذه القوة على طول الشريط الحدودي من عين ديوار إلى كوباني والرقعة ودير الزور، مع ملاحظة سيطرة قوات الآسايش وملحقاته على المدن والأحياء والمناطق خارج دائرة الحرب والتوتر كدير الزور والرقعة والشدادي وأطراف الحسكة وغيرها. على الرغم من الاختلاف الضمني بين الأجساد العسكرية المشكلة لقوات قسد،

1 - قوات السوتورو، الموقع: الوقائي، دبت، الرابط: <https://cutt.us/12D9Z>

والتوافق الشكلي لمبررات التأسيس عسكرياً، خاصة وأن قوات الحماية الشعبية تشكل العصب والعمود الفقري لتلك القوات فإن هذا التحالف وكل تلك القوات تغدو أذرعاً تابعة للاتحاد الديمقراطي وأجنداته التي يتشابه فيها الأداء السياسي الداخلي وتركيزه على البعد الوطني السوري. إلا أن الأفكار والتطبيقات تتجاوز الوطنية المحلية ما سيؤثر لاحقاً على البعد الوطني للوجود الكوردي في سوريا. يُلاحظ من خلال النوع والكمية والتوزيع الجغرافي، أن المنطقة موزعة بين طرفين أساسيين، خلق كل منهما لنفسه تشكيلات أو روافد عسكرية صغيرة أو كبيرة، لكن في النهاية فإن الجيش النظامي والأفرع الأمنية هي الجهة الوحيدة صاحبة القرار في كل ما يتعلق بجانب الدولة ومؤسساتها. في الطرف الآخر، فإن الاتحاد الديمقراطي هو صاحب الكلمة الفصل فيما يتعلق بالقرارات العسكرية للمناطق التابعة له والخاضعة لسيطرته. كما يُلاحظ توجه الطرفين لخلق حالة خاصة للمكون المسيحي لديهم، كل بحسب وضعية وحجم ونوعية المتعاملين معه. فالنظام عمد إلى حلّ أغلب الكتائب والتشكيلات العسكرية التي شكلها، باستثناء قوات السوتورو (مكتب الحماية) حيث لا يزال وعلى الرغم من كونه تابعاً للدفاع الوطني، فإنه يتمتع بمزايا ونوعية خاصة من التعامل. كما أن قوات السوتورو والمجلس العسكري السرياني وأجنحته السياسية، يتمتعون بتمثيل نوعي يفوق حجمهم العددي و ثقلمهم السياسي، ويسعى كل منهما للظفر بالمكانة المسيحية خدمة لأغراضه السياسية، وتنوع الخزان البشري الموالي له.

## تحالف البشمركة وقوات النخبة

وهو تحالف عسكري كوردي - عربي أعلن عنه ضمناً أثناء زيارة وفد من تيار الغد إلى إقليم كوردستان ولقائه مع الرئيس مسعود البارزاني، وممثلين عن البرلمان الكوردستاني<sup>1</sup>. وأراد منه تشكيل جسد عسكري جديد لمسك الأرض بين المنطقة

1 - تحالف بين قوات النخبة والبشمركة، الموقع: إيلاف: 3/2/2019، الرابط: <https://elaph.com/Web/News/2019/02/1237025.html>

الفاصلة بين قوات قسد والحدود الجنوبية التركية. خاصة بعد زيادة الحديث عن المنطقة الآمنة والرفض التركي المطلق لتواجد قوات الحماية الشعبية أو قوات قسد على حدودها الجنوبية، وتم طرح هذا التحالف بمثابة سد الذرائع أمام تركيا لعدم التدخل في شرق الفرات. لاقى هذا التحالف رفض قسد، حيث رُوج قبل فترة حول عقد مباحثات بين ضباط البيشمركة وقوات الحماية الشعبية برعاية وحضور أمريكيين، للاتفاق على مسك الأرض، ولكن لم يتم الاتفاق حتى اللحظة، وتُعيد بعض المصادر سبب عدم الاتفاق إلى أن<sup>1</sup> «وحدات حماية الشعب ترفض الاقتراح الأمريكي أن يكون لقوات البيشمركة دور في المناطق الكوردية».

#### 1-4 بدائل التحالفات السياسية والأمنية القائمة ومستقبلها

بعد أعوام من الحرب والكلفة الباهظة على مختلف الصعد، فإن ما يهيم المواطن في كوردستان سوريا هو العيش في أمان والبحث عن مصادر توسيع أعماله الاقتصادية والتعليمية و...إلخ. هذا الشيء يتطلب حكماً محلياً رشيداً، وأهم عناصر بناء هذا الحكم هي الأدوات العسكرية والأمنية والتحالفات والعلاقات البينية والهيكل التنظيمية والمستندات المرجعية.

المنطقة تحت خطر «تهديدات» النظامين التركي والسوري، ولكل منهما ذرائعه وحججه، بغض النظر عن مدى صوابيتها ومصداقيتها من عدمها. فتركيا تجد في تواجد قوات سوريا الديمقراطية خطراً وجودياً على أمنها، وعلى الرغم من بعض المحاولات الإعلامية التي تسعى إليها الإدارة الذاتية ومن خلفها الاتحاد الديمقراطي لدرء شبهة أي ارتباط بينها وبين العمال الكوردستاني، إلا أن مظاهرة واحدة على الحدود الجنوبية لتركيا، رافعة شعارات وأعلام وصور رموز وقيادات العمال الكوردستاني، كفيلة بدحض جميع مزاعمها. فتركيا ليست بالغباء لتصدق أن قوة عسكرية كبيرة كقوات قسد تشكلت من تجميع عدد من الأولوية والتشكيلات

1 - مصدر: تفاصيل لقاء البيشمركة وقوات الحماية الشعبية، الموقع: باسنيز، 16/12/2018، الرابط: <http://www.basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/487731>

العسكرية، التي حاربت في فترات سابقة النظام السوري، وتشكل قوات الحماية الشعبية عمودها الفقري، تكون بعيدة عن أيديولوجيا وأدبيات العمال الكوردستاني، وما التهديدات المتكررة لرئيس النظام التركي حول نية اجتياح شرق الفرات إلا دليل على ذلك<sup>1</sup>. سبق أن حشد أردوغان 65 ألف مقاتل لاجتياح الشمال السوري، لكن تم توقيف أو تأجيل العملية بطلب من الرئيس الأمريكي ترمب<sup>2</sup>، وشكلت الخلافات بشأن سوريا مصدر توتر بين تركيا وحلفائها لا سيما الولايات المتحدة التي دعمت على مدى سنوات وحدات حماية الشعب في المعركة ضد داعش.

فيما يخص تهديدات النظام السوري للاتحاد الديمقراطي بالعودة العلنية وبشكل أكثر قوة وفعالية إلى مناطق سيطرة الأخيرة، فإنها تخضع لمتغيرين: الأول عودة سطوة وسيطرة النظام على مناطق كانت تحت سيطرة قوة المعارضة، وخاصة بعد انقسام المعارضة السورية المسلحة في درعا ما بين الانسحاب من درعا أو البقاء فيها مع تسليم سلاحها الثقيل<sup>3</sup>.

الثاني وهو يخضع لمُحددين اثنين: أولهما تغيير الاتحاد الديمقراطي لنمطية علاقته وتحالفاته التي دخلها في بداية الحدث السوري. حيث كان من الواضح وجود رابط ضمني بين النظام السوري والحزب، لم يتم الإفصاح عنه. إلا أن التحالف العسكري بينهم وبين قوات التحالف، والدعم الأمريكي لقوات الحماية الشعبية وقوات قسد، وبدئهم بفك الارتباط ولو جزئياً أو على مراحل من التنسيق والتشبيك مع النظام السوري، دفع الأخير إلى زيادة حذية تصريحاته وتهديداته وتجميع العشائر العربية رفضاً للعلاقة بين الأمريكان والاتحاد الديمقراطي بجميع تشكيلاته العسكرية.

1 - تركيا إلى شرق الفرات، الموقع: BBC 12/12/2018، الرابط: <https://cutt.us/UiIV>

2 - ترامب يكشف تفاصيل مكاملة منعت أردوغان من مهاجمة كورد سوريا، الموقع: KURDISTAN24، الرابط: <https://cutt.us/1nEpZ>

3 - قال متحدث باسم الجبهة الجنوبية إن اتفاقاً لوقف إطلاق النار بدأ تطبيقه بوساطة روسية، بعد موافقة المعارضة على تسليم سلاحها الثقيل وانسحاب قوات النظام من البلدات والقرى التي دخلتها مؤخراً، حيث ستتم إدارتها من قبل قوات محلية تحت إشراف روسي. وأضاف، أن الشرطة العسكرية الروسية ستنتشر أيضاً في المنطقة قرب الحدود الأردنية. أما في ما يخص المقاتلين، فنص الاتفاق على أنه «يحق لجميع المسلحين تسوية أوضاعهم بضمانات روسية. ويمكن لمن لم يرغب من المسلحين بتسوية أوضاعهم مغادرة الجنوب السوري مع أفراد عائلاتهم إلى أدلب. درعا: اتفاق يسلب سلاح المعارضة ويعيد مؤسسات النظام، الموقع: المدن، ٢٠١٨/٧/٦، ٢٠١٨/٧/٦، <https://www.almodon.com/arabworld/2018/7/6>



كثيراً ما شهدت المنطقة اشتباكات ونزاعاً مسلحاً بين قوات الحماية الشعبية وقوات النظام السوري، ودماءً، كانت تنتهي بمصالحات بسيطة أو دون نتائج أو مقابل يُذكر. لكن نقطة الفصل أو إن جاز التعبير، بداية الطلاق بين الطرفين تعود إلى حادث مقتل مابين 11 و14 عنصراً من النظام السوري بمدينة قامشلي بالحي الغربي، صبيحة يوم 8 أيلول 2018 بينما كانت دورية تابعة للنظام تتجه من المربع الأمني صوب دوار زوري في المدخل الجنوبي للمدينة لتغيير المناوبة<sup>1</sup>، واعتبرت بداية النهاية لعلاقة اتسمت بالالتباس والغموض بين طرفين يسعى كل منهما نحو تنفيذ مشاريعه. على أثر ذلك ونتيجة ردود النظام وبحسب بعض المصادر المحلية من الساحل السوري، مسقط رأس معظم الذين فقدوا حياتهم في ذلك اليوم، فإنهم شُيعوا مع عبارات التخوين والتهديد بالثأر ورد الدين، وضمن تلك التدايعيات رفض النظام السوري وعلى لسان محافظ الحسكة الاعتذار الذي تقدم به الاتحاد الديمقراطي، وتم وصف الأخير من قبل ممثل النظام في المحافظة بـ«الخونة».

حيث قال محافظ الحسكة، جاييز الموسى، في تصريح إعلامي: «إن الجريمة التي ارتكبتها الآسايش من خلال الكمين الذي نفذته مستهدفة إحدى دوريات الجيش العربي السوري لن تمر مرور الكرام»، مشيراً إلى أن «الحكومة السورية رفضت الاعتذار الذي قدمته قوات سوريا الديمقراطية عن الحادثة والتي حاولت تبرير الموقف على أنه تصرف فردي»<sup>2</sup>.

## 2 - الخارطة السياسية:

1 - الآسايش تقتل عناصر النظام، 8/9/2018، الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=iIKSqYVHU8>

2 - النظام يرفض اعتذار قسد حول اشتباكات قامشلي، الموقع: المدن، 9/9/2018 <https://cutt.us/8Ki6O> وكانت القيادة العامة للآسايش أصدرت بياناً حول الحادثة: قامت دورية تابعة للنظام مؤلفة من ثلاثة سيارات بالدخول إلى مناطق سيطرة قواتنا في مدينة قامشلي، واعتقال مدنيين عزل، وتابع البيان «أثناء مرورهم من إحدى نقاطنا العسكرية قام عناصر الدورية باستهداف قواتنا بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة لترد قواتنا على هذا الاعتداء لينجم عنه قتل 11 عنصراً من عناصر النظام وجرح اثنين فضلاً عن استشهاد سبعة من رفاقنا و جرح واحد».

1-2 أبرز الأحزاب السياسية في المنطقة (كوردية - عربية - مسيحية) وبرامجها السياسية والقاعدة الشعبية لكل منها، والتحالفات السياسية بينها ولمحة موجزة عن البرامج السياسية لتلك التحالفات:

## - الأحزاب الكوردية في كورستان سوريا

الملاحظة الأساسية عن الحركة الكوردية في سوريا، هي غياب حركات الإسلام السياسي. كانت الانشقاقات العنوان الدائم لكورد سوريا سياسياً، لكن الملفت أن الحزبين (الأصل والفرع) يبقيان على نفس الاسم، وهو ما يساهم في التشويش على الباحثين في الحقل السياسي الكوردي، بل إن الكورد أنفسهم يتيهون بين الأسماء. تتفاوت قوة وحجم الأحزاب الكوردية الرئيسة فيما بينها، بحسب توازنها وتحالفاتها الإقليمية والخزان البشري لها. حيث هناك أربعة أحزاب كوردية رئيسة متفرعة عن الحزب الأول 1957، على مراحل أو الانشقاق عن جسم سياسي انشق عن الحزب الأول في سوريا.

### 1 - الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

يُعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا PDK-S أول حزب كوردي في سوريا، كان يُسمى الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي). غير اسمه بعد عملية الاندماج والاتحاد السياسي في 2014 مؤلف من سبعة أحزاب كوردية متفاوتة الحجم والشعبية، وهي الحزب الأم (البارتي) وحزب آزادي الكوردي بقيادة مصطفى أوسو، وحزب آزادي بقيادة مصطفى جمعة، وحزب يكتي الكوردستاني برئاسة عبدالباسط حمو، والحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) بقيادة المرحوم عبدالرحمن ألوجي، وهو منشق عن (البارتي)، والبارتي الديمقراطي الكوردستاني الذي انشق عن الأخير وغير اسمه، سكرتيره عبدالكريم سكو، الذي لم يلتزم بالاتحاد السياسي

وانضم مع بعض رفاقه إلى الإدارة الذاتية لاحقاً، بينما بقي قسم آخر من رفاقه ضمن الاتحاد السياسي، ومجموعة منشقة عن الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) بقيادة نصرالدين إبراهيم، وانضموا للحزب المذكور. بذلك تشكل هذا الحزب على أساس توحيد الأحزاب السبعة. على الرغم من تعرضه لانشقاقات عديدة عبر تاريخه، لكنه بقي محافظاً على مسلكياته وتحالفه المتين مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة مسعود البارزاني. شارك الحزب في إعلان دمشق 2000، ومن المؤسسين البارزين للمجلس الوطني الكوردي في 2011. سكرتيره الحالي هو مسعود الملا، ويصدر الحزب دورية وحيدة باسم (كوردستان).

يدعو إلى الديمقراطية لسوريا والفدرالية لكوردستان سوريا واعتبار القضية الكوردية جزءاً أساسياً من القضايا الوطنية العامة في البلاد، ونحو حزب جماهيري مؤسسي، وتوحيد الصف الكوردي من أجل تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الكوردي، ومن أجل تعزيز نهج البارزاني. يمتاز بشعبية جماهيرية كبيرة؛ لسبب رئيس يُجسد مدى التزام الشارع الكوردي مع التيار القومي إضافة إلى الارتباط العضوي بين الشرائح والفئات العمرية المختلفة للكورد مع الملا مصطفى البارزاني.

## 2 - الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا.

تأسس هذا الحزب عام 1965 كانشقاق عن البارتي، وشارك في إعلان دمشق، وتأسيس المجلس الوطني الكوردي 2011، يحظى بعلاقات قوية ومتينة مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، وكان لسكريتر الحزب علاقات قوية ومتينة مع الراحل جلال طالباني. قاد الحزب منذ تأسيسه عبدالحميد حاج درويش الى وفاته سنة 2019، ويصدر دورية باسم (التقدمي). مؤخراً شكل إطاراً مرجعياً بينه وبين حزب الوحدة بقيادة محي الدين شيخ آلي.

بدوره تعرض للانشقاق في 1992 وتولد حزب بنفس الاسم (الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا) بقيادة المرحوم عزيز داوي، وفي 1998 انشق الحزب على نفسه وأسس طاهر صفوك حزباً باسم (الحزب الوطني الديمقراطي الكوردي في سوريا)،

ثم غير الحزب المنشق الأول اسمه في مؤتمر 2008 إلى حزب المساواة الكوردي في سوريا. ثم تعرض التقدمي إلى انشقاق آخر قاده فيصل يوسف وأسس حركة الإصلاح الكوردي.

يدعو إلى الديمقراطية لسوريا والحقوق القومية للشعب الكوردي في سوريا، والسعي نحو سوريا موحدة وديمقراطية خالية من التطرف والإرهاب. يؤكد على أن الحل السياسي والحوار بين السوريين هو السبيل الأمثل لحل الأزمة في البلاد. كما يؤكد على الحوار والتفاهم بين الأحزاب الكوردية كضمانة لتحقيق حقوق الشعب الكوردي وصوت قراره السياسي الوطني. له امتداد وتواجد تنظيمي في أغلب مناطق كوردستان سوريا، لكنه يُصنف على أنه حزب نخبة، أكثر من كونه حزباً جماهيرياً. سعى نحو تشكيل جسد سياسي من الأحزاب الكوردية للتوجه صوب دمشق والحوار مع النظام حول الحقوق الكوردية، لم يلتزم معه لا المجلس الكوردي ولا الاتحاد الديمقراطي. ثم عمل على تشكيل جسد مؤلف من الأحزاب والعشائر والوجهاء من مكونات المنطقة، لكنها لم تنل حتى الآن بطاقة قبولها كمثل عن الكورد أو عن محافظة الحسكة أو غيرها.

### 3 - حزب الوحدة الكوردي في سوريا (يكتي)

تأسس سنة 1993 بعد اجتماع عدة أحزاب كوردية منشقة من باقي التنظيمات السياسية، انتخب الراحل إسماعيل عمر أول سكرتير للحزب. من المساهمين في إعلان دمشق، والمجلس الوطني الكوردي في سوريا. يختلف عن باقي الأحزاب بهدى تمسكه أكثر بالبعد الوطني السوري على حساب الانتماء الكوردستاني، ومن الأحزاب التي لا تستخدم مصطلح غرب كوردستان للتعبير عن المناطق الكوردية في سوريا. تم إبعاده من المجلس الكوردي، بحجة تصويته لصالح قائمة الاتحاد الديمقراطي، في إحدى جولات الانتخابات بين الطرفين للتمثيل ضمن المرجعية الكوردية. دخل في تحالف سياسي جديد باسم التحالف الوطني الديمقراطي الكوردي في سوريا، هو ومجموعة من الأحزاب الأخرى منها من أبعد معه من المجلس كالباتي بقيادة

نصرالدين إبراهيم، وحزب الوفاق، وانضم إليهم حزب اليسار الكوردي بقيادة صالح كدو وحركة الإصلاح بقيادة أمجد عثمان، الذي انشق عن حركة الإصلاح الكوردي، ويرى التحالف ضرورة الانطلاق من الأرضية السورية والالتزام بقضية ومصالح الشعب الكوردي وترسيخ استقلالية الحركة الكوردية في سوريا، ويقول إن مهمته هي رسم الاستراتيجيات والسياسات العامة للكورد في سوريا وبلورة وتجسيد الموقف الموحد حيال كافة القضايا المتعلقة بالشعب الكوردي في سوريا إضافة إلى المسائل والقضايا الوطنية، إلا أن هذا التحالف السياسي لم يستطع إثبات نفسه ولم يحصل على مدّ شعبي أو علاقات مع دول الجوار، وبقي ضمن إطار التعامل مع الإدارة الذاتية لا غير.

يقوده حالياً محي الدين شيخ آلي، ويصدر دورية (الوحدة) ومجلة (الحوار) باللغة العربية.

تعرض للانشقاق، وحمل الحزب الجديد الاسم نفسه، ثم انشق الحزب الجديد أيضاً، وحمل اسم حزب الوحدة الكوردستاني، قبل أن يترك صفوفه مجموعة من القياديين ويعودوا إلى الكتلة الأولى التي انشقت عن حزب الوحدة.

#### 4 - حزب يكي تي الكوردستاني - سوريا

تأسس الحزب في 1999 كانشقاق عن حزب الوحدة، ويتميز بكونه من الأحزاب الكوردية النادرة التي تتغير قيادتها دورياً، وهو يساري التوجه، يصف في بيانه التأسيسي العرب المغمورين (وهم الذي غمرهم سد الفرات ونقلتهم السلطات السورية إلى الجزيرة) بالمستوطنين وقراهم بالمستوطنات، من المؤسسين للمجلس الوطني الكوردي. غير اسمه مؤخراً إلى حزب يكي تي الكوردستاني - سوريا، بعد أن كان حزب يكي تي الكوردي في سوريا، سكرتيه هو سليمان أوسو، ويصدر دورية باسم (يكي تي). أقدم على اتخاذ إجراءات تنظيمية بحق بعض رفاقه القياديين، ما دفع بهم لتشكيل حزب يكي تي الكوردستاني، مع الحفاظ على نفس اللوغو والشعار الذي استخدمه الحزب الأول. في انتظار عقد مؤتمر لانتخاب سكرتير له،

لكن السبب الأساس لعدم انعقاد مؤتمر القسم المنشق هو عدم معرفتهم للوجهة السياسية القادمة ما بين السماح لهم بالبقاء في المجلس الكوردي، أو العمل منفرداً، أو التقرب من الإدارة الذاتية.

## 5 - الاتحاد الديمقراطي

تأسس الحزب في 2004، ويعتبر امتداداً للعمال الكوردستاني. انضم لهيئة التنسيق الوطنية، وكان الحزب الكوردي الوحيد الذي بقي ضمنه بعد انسحاب أحزاب كوردية أخرى، حتى قرابة 2013 أسس في 2011 مجلس شعب غرب كورستان. تتبع له تنظيمات أمنية وعسكرية عديدة كالآسايش وقوات الحماية الشعبية. أعلن في تشرين الثاني 2013 ومنفرداً الإدارة الذاتية الديمقراطية، كروية للحكم والحل في المناطق الكوردية في سوريا، ثم توسعت هذه الإدارة لتضم شرق الفرات بكامله، بعد أن فقدت سيطرتها وتواجدها في عفرين بسبب الحرب التركية والفصائل السورية المحسوبة عليها هناك. كان على علاقات وتنسيق معين مع النظام السوري، وروسيا، قبل أن ينخرط ضمن الدعم الأمريكي العسكري للمنطقة لمحاربة داعش. أسس مجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية، لم يتلق حتى اللحظة أي قبول للتواجد ضمن أروقة هيئات التفاوض أو أي اجتماعات وحوارات حول الحل السياسي لسوريا.

ضم إلى الإدارة التي أسسها مجموعة من الأحزاب الكوردية التي تفتقد للتأثير الجماهيري والشعبي، واستقطب بعض الأحزاب التي كانت منضوية في المجلس الوطني الكوردي. يرى أن الدولة القومية هي سبب البلاء وأن الخلافات والتوترات والاحتقانات في الشرق لن تنتهي طالما هناك من يدعو إلى الدولة القومية، لذا يطرح مفهوم أخوة الشعوب، والرئاسة المشتركة لتمثيل كافة المكونات ضمن هيئاته المختلفة. يضم مجموعة من الأحزاب العربية والسريانية والآشورية غالبيتها تأسست بعد 2011.

## الخارطة السياسية للأحزاب السريانية الآشورية في كردستان سوريا

يقتصر العمل الأمني والعسكري لأبناء الطائفة المسيحية (السريان والآشوريين) على أطراف محددة تمثلت بالحزب الآشوري وحزب الاتحاد السرياني<sup>1</sup>. لم تنشأ أحزاب سريانية آشورية جديدة في الحدث السوري، ولا يزال العمل السياسي لهم مقتصرًا على الجهات الموجودة قبل 2011، المنظمة الآثورية الديمقراطية أقدمها وأكثرها شعبية، تأسست في 15 تموز 1957، ثم برز اسم الاتحاد السرياني في الأزمة، علماً أنه كان يعمل تحت غطاء الجمعية الثقافية السريانية، أو مجلس بيت نهرين القومي، بعد حزيران 2011 ظهر أول بيان له باسم الاتحاد السرياني وكانوا نفس المجموعة السابقة، والحزب الآشوري الديمقراطي تواجده الأساس في الخابور منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي<sup>2</sup>.

بادرت المنظمة الآثورية في بداية الأزمة للاجتماع والاتفاق على المشتركات والثوابت، لكن المشروع لم يتطور بسبب حدية الاصطفاف السياسي. مع ذلك توجد وثائق وتفاهمات بين المنظمة الآثورية والاتحاد السرياني والحزب الآشوري الديمقراطي وتم الاتفاق على الدعوة للاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب السرياني الآشوري واعتبار اللغة والثقافة السريانية من اللغات والثقافات الوطنية ضمن إطار الدولة السورية، وضمان كافة الحقوق الدستورية للسريان الآشوريين، وتدعو كافة الأطراف إلى بناء دولة ونظام ديمقراطي علماني وفصل الدين عن الدولة، ولا يمكن حل حالة التعدد القومي إلا في إطار نظام ديمقراطي تعددي برلماني. ويضيف «كبرئيل موشي (المسؤول السياسي للمنظمة الآثورية الديمقراطية والناشط

1 - في لقائه مع مركز روداو للدراسات، يقول كبرئيل موشي إنهم كمنظمة آثورية كانوا منذ البداية مع «الطول السلمية والسياسية للثورة في سوريا، وضد الأسلحة والعسكرة» ولم تحاول المنظمة تشكيل أي زراع عسكري لها، إضافة إلى عدم السماح لأي فصيل بحمل السلاح إلا للمحسوبين على النظام، أو الإدارة الذاتية والاتحاد الديمقراطي. ولنا علاقات جيدة مع الاتحاد السرياني والحزب الآشوري بعيداً عن أزرعتها العسكرية والتي هي أقرب إلى الشرطة أو البوليس أكثر من تسميتها بالعسكرية، وتقتصر علاقاتنا على الجانب السياسي فحسب.

2 - هناك تواجد ضئيل لتجمع أطلق على نفسه الحزب الأرامي لكن ليس له تواجد فعلي، وبخصوص تجمع سوريا الأم، فهو ليس بحزب سياسي، يغلب عليه طابع التجمع الشبابي بالرغم من مشاركته في بعض اجتماعات موسكو (منصة موسكو)، وموالي للنظام السوري.

السياسي السرياني-الآشوري السوري)» اتفقنا على مبادئ مجردة يتبناها كل طرف ضمن مكان تواجده، فلا أيديولوجيا تفرق بينهم. المطالب واحدة على الرغم من البنية التنظيمية المختلفة، المقاربات السياسية يمكن لها أن تتوحد أكثر، على الرغم من التوزيع بين الأطر السياسية، فمساحة التباينات قليلة بينهم. لكن إحدى المشكلات التي من الممكن أن تؤثر على اتفاق القوة السريانية الآشورية حول العمل المشترك سياسياً أو حتى الاستمرار في المطالب القومية لهم في سوريا المستقبل، يكمن في انتماءاتهم السياسية والتنظيمية بين المعارضة الساعية لإسقاط النظام، والإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية الراغبة في تجسيد مبدأ أخوة الشعوب أو الأمة الديمقراطية واحتمالية توجيههم صوب النظام للحوار والتفاوض، وتبني المنظمة الآشورية للحل السلمي في مقابل توحيد الأجساد العسكرية للاتحاد السرياني والحزب الآشوري الديمقراطي في جسد واحد، وهذه الأجساد لم تعد قادرة على الانسحاب سواء خوفاً أو مكسباً أو غير ذلك.

## الأحزاب السياسية العربية في الجزيرة:

الأحزاب السياسية العربية المعلنة في الجزيرة كلها مرتبطة بالإدارة الذاتية التابعة لـ PYD ولا توجد أحزاب مستقلة معلنة بأسماء صريحة؛ وهذه الأحزاب التابعة للإدارة هي الهيئة الوطنية العربية، برئاسة محمد بنيان، حزب المحافظين برئاسة مانع حميدي دهام ابن الرئيس المشترك لـ «إقليم الجزيرة» من عشيرة شمر. حزب الحداثة والديمقراطية برئاسة فراس قصاب وهو مقيم في ألمانيا ومن مدينة حلب، وهذه الأحزاب جميعها لا تمتلك برامج سياسية معلنة وهي مشاركة في مؤسسات الإدارة الذاتية. بنيتها التنظيمية ضعيفة ولا تمتلك قاعدة أو شعبية جماهيرية وتحصل على تمويلها من الإدارة الذاتية وتختلف آلية التمويل من حزب لآخر. بالإضافة لبعض المجالس القبلية المرتبطة بالحكومة السورية مثل مجلس شيوخ ووجهاء العشائر بالحسكة برئاسة الشيخ ميمز المسلط من شيوخ قبيلة الجبور ومجلس قبيلة طيء برئاسة محمد عبدالرزاق ومحمد الفارس وكلاهما من آل



عساف شيوخ طي ويتبع لمجلسهم مكتب سياسي يضم 12 شخصاً من عشائر طي كلهم ينتمون لحزب البعث.

## 2-2 التحالفات السياسية القائمة

- أحزاب الإدارة الذاتية:<sup>1</sup> برئاسة الاتحاد الديمقراطي، حيث تتضمن مجموعة من الأحزاب غالبيتها حديثة المنشأ، وتضم أيضاً أحزاب التحالف الوطني الكوردي<sup>2</sup>، وأحزاب حركة المجتمع الديمقراطي<sup>3</sup>، وتجمع اليساريين الديمقراطيين الكورد في سوريا<sup>4</sup>.

هذه الأحزاب مع تشكيلات عسكرية وسياسية عربية وسريانية أخرى أسست مجلس سوريا الديمقراطية، في ديرك في كانون الأول 2015 بعد دعوة وجهتها حركة المجتمع الديمقراطي لعقد مؤتمر للمعارضة السورية تحت شعار «معاً نحو بناء سوريا حرة وديمقراطية»، حيث جاء تأسيس المجلس تزامناً مع انعقاد مؤتمر الرياض في السعودية لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي انبثقت عنه هيئة عليا للتفاوض مع النظام في سوريا من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للمسألة

1 - الهيئة الوطنية العربية، حزب الاتحاد السرياني، حزب اليساري الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي السوري، الحزب الأشوري الديمقراطي، أحزاب تجمع اليساريين والديمقراطيين الكورد في سوريا، أحزاب التحالف الوطني الكوردي في سوريا، أحزاب حركة المجتمع الديمقراطي، حزب التآخي الكوردستاني، حزب روج الكوردستاني، اتحاد شبيبة روجافا، اتحاد المرأة الشابة، مؤتمر ستار.

2 - الحزب اليساري الديمقراطي الكوردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا البارتني جناح نصر الدين إبراهيم، حزب الوحدة الكوردي في سوريا، حركة الإصلاح - سوريان، حركة الوفاق الديمقراطي الكوردي.

3 - حزب الاتحاد الديمقراطي، الاتحاد الليبرالي الكوردستاني، حزب السلام الديمقراطي الكوردستاني، حزب التجمع الوطني الكوردستاني، البارتني الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، للمزيد: <https://xeber24.org/archives/127687>

4 - وهي تضم الأحزاب التالية: حزب الخضر الكوردستاني، حزب التغيير الكوردستاني، حركة التجديد الكوردستاني، اتحاد الشغيلة الكوردستاني، حزب اليسار الكوردي في سوريا. لا يشكلون أي تأثير شعبي أو جماهيري أو قاعدة يمكن لها التأثير في الشارع الكوردي. للمزيد: AR.aspx?Jiamre=10904&T\_

السورية<sup>1</sup>. القوة العسكرية «قوات سوريا الديمقراطية» تسيطر على حوالي 16% من مساحة سوريا، وأسست هياكل حكم تميزت بالتذبذب وانعدام الانسجام والكفاءات والخبرات الضرورية.

ثم في 27 آذار 2019 عقد المجلس مؤتمره الثالث في كوباني عقب الانتصار على داعش، بحضور الرؤساء المشتركين لـ«مسد» رياض درار وأمينة عمر ورئيسة الهيئة التنفيذية للمجلس إلهام أحمد، إلى جانب مشاركة 132 شخصية أخرى<sup>2</sup>.  
- المجلس الوطني الكوردي في سوريا ENKS: تحالف وكيان تشكل في 26 تشرين الأول 2011، من 15 حزباً سياسياً كوردياً وبعض التنسيقيات الشبابية والمستقلين ووجهاء المنطقة. على علاقة وثيقة وتحالف متين مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود البارزاني، دخل في حوار مع المجلس الوطني السوري قبل أن يُجمد حواراته معه بسبب عدم قبول القوى السورية المعارضة مفهوم الفدرالية أو اللامركزية السياسية وإصرارهم على اللامركزية الإدارية فحسب، لكنه الآن عضو في هيئة التفاوض وممثل في اللجنة الدستورية.

- الأحزاب السريانية الآشورية: تتقاطع في طروحاتها حول مستقبل والاعتراف الدستوري بالشعب الآشوري السرياني، لكن الحوار والتحالف بينهم يتعرض للخطر واحتمالية القطيعة، بسبب توزعها في اصطفاقاتها السياسية بين المعارضة السورية والإدارة الذاتية في ذلك يعيد كبرئيل موشي السبب إلى أن المنظمة الآشورية ومنذ بداياتها اتخذت طابع المعارضة، وكانت من المؤسسين الفاعلين في إعلان دمشق، ثم المجلس الوطني السوري، وحالياً الائتلاف المعارض، وعضو في هيئة التفاوض وممثل بعضوين في اللجنة الدستورية، وتعتبر المنظمة الآشورية الأكثر قرباً وذات علاقات قوية مع الأحزاب الكوردية، أكثر من التنظيمات السريانية الآشورية الأخرى. بينما الحزب الآشوري الديمقراطي ومن خلال بياناته لم يكن له طابع المعارضة أبداً

1 - إلا أنها تعرضت لحملة نقد ورفض من المعارضة السورية. للمزيد والتعرف على أبرز المشاركين من مختلف الأطياف والتيارات، يُراجع: <https://cutt.us/Gkb7r>

2 - تم انتخاب رياض درار رئيساً مشتركاً للمجلس بعد تقديم هيثم مناع استقالته. وعقد المؤتمر الثاني للمجلس تحت عنوان لقاء وتقديم في ٢٨ تشرين الثاني من العام الماضي. للمزيد يراجع: <https://www.enabbaladi.net/archives/290478>

ولم يتخذ هذا النموذج من العمل السياسي. في حين حاول الاتحاد السرياني أن يأخذ مكاناً له ضمن المعارضة في البداية وكان لهم ممثلون ضمن المجلس الوطني السوري، لكن الأمر في النهاية يتعلق بنوعية الخيارات والأولويات والتموضعات السياسية لكل طرف، وحالياً الحزب الآشوري الديمقراطي والاتحاد السرياني منتميان لمجلس سوريا الديمقراطية، والمنظمة الآشورية جزء من المعارضة السورية.

## 2-3: الأحزاب المنضوية في فلك النظام ومعارضة الداخل

1 - المبادرة الوطنية للأكراد السوريين: يقودها عمر أوسي وهو من مدينة الدرباسية في الأصل ويستقر في دمشق، وهو عضو مجلس الشعب السوري عن محافظة دمشق. تأسست المبادرة في 2007، وتسعى لتقريب الكورد من النظام السوري<sup>1</sup>، ويجد في دمشق والعلم السوري الخلاص الأساسي للكورد من الظلم، سبق وأن دعا أوسي الكورد لرفع النظام السوري، كما أحيى عيد النوروز في إحدى القاعات المغلقة في دمشق، رافعاً العلم السوري<sup>2</sup>.

2- حزب الشباب الوطني السوري: تقوده بروين إبراهيم وهي من قامشلي ومستقرّة في دمشق. أعلن رسمياً عن الحزب في 2012، بعد صدور قرار تنظيم العمل الحزبي للعام 2011، جاء في نظامه الداخلي إن سوريا من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها لغربها وطن لكل السوريين وإن الانتماء الوطني هو المقياس لمصادقية عمل أي فرد أو تيار سياسي في سوريا<sup>3</sup>.

---

1 - جاء في البيان التأسيسي للمبادرة: المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عبارة عن تجمع للمستقلين الأكراد السوريين يؤمن بالنهج الديمقراطي الحر والواقعية السياسية، بعيداً عن التشنج القومي والديني والطائفي والمذهبي، وينبذ العنصرية والفكر الشمولي الإلغائي. يشكل الشعب الكوردي جزءاً هاماً من الموزاييك الاجتماعي والديمقراطي التاريخي لسوريا (وهو ما أكده السيد الرئيس بشار الأسد عندما قال إن أبناء القومية الكوردية هم جزء من النسيج الوطني والتاريخ السوري) للمزيد: <https://cutt.us/0XfQ2>، وللإطلاع على طروحاتهم السياسية فيما يخص الكورد في سوريا، أنظر: <https://cutt.us/jGXE6>

[https://www.youtube.com/watch?v=B0WpCuHiq\\_Q](https://www.youtube.com/watch?v=B0WpCuHiq_Q) - 2

3 - حيث جاء في النظام الداخلي للحزب: حزب ينتهج سياسة علمانية تهدف لترسيخ ثقافة الحوار بين السوريين على قاعدة أن لا ميزة لأحد على آخر إلا بمقدار ما يقدم لهذا الوطن. كما عمل الحزب على

3- أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية: وهي مجموعة من التشكيلات السياسية التي تدين بالولاء للنظام السوري، تدخل معها في قائمة واحدة في أيّ انتخاباتٍ كمجلس الشعب أو البلديات ومجالس المحافظة، وتعتبر القائمة فائزة بغض النظر عن النتائج، لأن أعضاء تلك الأحزاب ملزمون بالتصويت لهم، عدا عن أن قوائم الظل تكون جاهزة في حال شاركت أحزاب المعارضة بالانتخابات، تكون النتائج محسومة، وآليات فرز الأصوات تُحسب حصراً لصالح تلك القائمة بغض النظر عن مضمونها<sup>1</sup>.

4 - أبرز الأحزاب المنضوية في قائمة الجبهة الوطنية التقدمية والناشطة في المدن الكوردية:

حزب الإرادة الشعبية: حزب الإرادة الشعبية تأسس في ديسمبر 2011، انشاقاً عن الوجوديين الشيوعيين، ويشكل أحد أطراف الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، ويقول إنه يلتزم بالمبادئ الماركسية - اللينينية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ممثل في مجلس الشعب السوري بعضو واحد. نشأ الحزب عقب إعلان اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تحولها إلى حزب سياسي حمل تسمية «الإرادة الشعبية» ووحدة الشيوعيين السوريين نواتها مجموعة قاسيون التي كانت جزءاً من الحزب الشيوعي السوري. هذه المجموعة كانت عبارة عن 27 شخصاً أعلنت ميثاق شرف الشيوعيين ودعت جميع فصائل الشيوعيين المتخاصمين والمتفقين للاتفاق النهائي على عقد مؤتمر توحيد الشيوعيين كلهم في سوريا، وقع قرابة 200 شيوعي سوري عليه، لكن لم تتفق الأطراف ولم تتوحد الحركة الشوعية حتى الآن. مع الأحداث الأخيرة في سوريا عقدت تحالفاتها الخاصة وشكلت مع الحزب السوري القومي الاجتماعي وبعض الشخصيات المستقلة ما عُرف باسم جبهة التحرير والتغيير.

### فرع الحزب السوري القومي الاجتماعي:

تصحيح مفهوم المعارضة الوطنية والتواصل الجاد مع كافة التيارات السياسية والاجتماعية الوطنية على الساحة السورية للمزيد: <http://ypsyria.com/index.php?ACT=9&LNG=Ar>  
وللإطلاع على رؤيته السياسية: <http://ypsyria.com/index.php?ACT=1&LNG=Ar>

1 - هذه الأحزاب هي فروع أو امتداد للأحزاب المتواجدة في دمشق، وهي مجموعة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي هي ائتلاف مكون من مجموعة الأحزاب الوطنية والقومية الاشتراكية والشيوعية في سورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، للمزيد يُراجع: <https://cutt.us/enpZL>

حزب سياسي قومي يعمل في سوريا ولبنان، مُسجل رسمياً يدعو إلى إقامة دولة «الأمة السورية» والتي تشمل منطقة الهلال الخصيب، بما فيها جنوب شرق تركيا وشبه جزيرة سيناء وقبرص وكذلك الكويت. استناداً إلى أن لهذه المنطقة تاريخ مشترك، حسب الحزب، وهو ثاني أكبر مجموعة سياسية قانونية في سوريا بعد حزب البعث.

فرع الحزب الشيوعي- بكداش: تأسس في 1972 بعد خلافات بين أجنحة الحزب الشيوعي، وانضم إلى الجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسه، وهو ممثل في مجلس الشعب السوري.

### 3 - الوضع الحالي للمجلس الكوردي

#### 1-3 الرؤية السياسية

يُطالب المجلس في اجتماعاته ومجالسه بمشروع قومي كوردي، وي طرح رؤية سياسية بهذا الخصوص، لكنه على الصعيد العملي والتطبيقي لم يحصل لا على ضمانات دولية، ولا موافقات ضمن أروقة المعارضة السورية. كما أن حوارات انضمام المجلس الكوردي إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة، وهو الجسم السياسي الرئيس الذي تشكل بشكل منظم وضم مختلف أطياف المعارضة السورية، وكان مركزه تركيا. حوارات الطرفين لم تفض إلى أي اتفاق بينهما حول شكل الدولة ونظام الحكم ومطالب الكورد، عدا عن أن سوريا دولة متعددة القوميات، وتطبيق مبدأ المواطنة واللامركزية الإدارية، مع ورود البند الأول الذي أكد على الاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب الكوردي في سوريا، واعتبار القضية الكوردية في سوريا جزءاً من القضية الوطنية السورية والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في سوريا، والعمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم المجحفة بحق الكورد وتعويض المتضررين وإعادة الحق إلى أهله. ما دفع المجلس للحفاظ على الفقرة الثانية من البند الثالث المتعلق باللامركزية الإدارية، والإصرار على رؤيته

التي ترى أن أفضل صيغة للحل في سوريا هي في النظام الاتحادي الفدرالي<sup>1</sup>. وبخصوص الرؤية السياسية للمجلس حول مستقبل سوريا وحل القضية الكوردية في سوريا، والعلاقات البينية الكوردية - العربية فإنها تتلخص في حقيقة الوجود الكوردي في سوريا سياسياً كشعب أصيل يعيش على أرضه (كوردستان سوريا) وقضيته هي قضية وطنية بامتياز، ارتضى العيش المشترك مع المكونات الوطنية الأخرى من عرب وسريان كلدو آشور وتركمان وغيرها وله الحق كل الحق في التمتع إلى جانب تلك المكونات بحقوقه القومية والديمقراطية كافة وذلك وفق العهود والمواثيق الدولية في هذا الشأن ومن خلال بناء الدولة الاتحادية (الفيدرالية) ذات النظام الديمقراطي البرلماني التعددي التي يتساوى الجميع فيها بالحقوق والواجبات<sup>2</sup>. وكان المجلس الوطني الكوردي والاتحاد الديمقراطي<sup>3</sup> قد أقر سنة 2015 في ملحق اتفاقية دهوك ما اتفق عليه الجانبان في اتفاقية هولير 2012/11/23 حول رؤيتهما المشتركة لسوريا والقضية الكوردية والتي تتلخص في «سوريا دولة اتحادية تعددية ديمقراطية برلمانية متعددة القوميات مما يستوجب إعادة بناء الدولة وفق النظام الاتحادي الفيدرالي بما يضمن حقوق جميع المكونات، واعتبار الكورد قومية ذات وحدة جغرافية سياسية متكاملة في مجال حل قضيتهم القومية والإقرار الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي في سوريا وفق العهود والمواثيق الدولية». مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية<sup>4</sup>.

### 3 - 2 الهيكلة التنظيمية:

[/https://www.facebook.com/PYDKS.SK/posts/508931729183526](https://www.facebook.com/PYDKS.SK/posts/508931729183526) - 1

[/https://www.facebook.com/Eslahkurd/posts/1029781397055354](https://www.facebook.com/Eslahkurd/posts/1029781397055354) - 2

3 - حين ذاك كان الاتحاد الديمقراطي ممثلاً بمجلس الشعب لغربي كوردستان وتمت إعادة الاتفاق على ما أكد عليه الجانبان واتفقا عليه مسبقاً حول الرؤية السياسية المشتركة للقضية الكوردية في سوريا

<https://rojavanews.com/arabic/index.php/ku/item/2210-rojavanews> - 4

يمتاز المجلس الكوردي بهيكلية بسيطة جداً، مؤلفة من المجلس العام، وتنبثق عنه الأمانة العامة والتي يبلغ تعدادها قرابة 30 عضو، وللأمانة العامة مجموعة من المكاتب هي: مكتب الرئاسة ورئيس المجلس يبلغ عددهم 5 أعضاء، المكتب المالي، المكتب القانوني: يضم مجموعة من الحقوقيين المستقلين والحزبيين، العلاقات الخارجية يبلغ عدد أعضائه 3-5. مكتب شؤون المجالس المحلية يشرف على عمل المجالس الفرعية والبالغ عددها 15 مجلساً محلياً فرعياً. مكتب الإعلام ويشرف عليه أعضاء من الأمانة العامة وعضوية مجموعة من الأعضاء الذين لا يلقبون أي اهتمام أو رعاية. مكتب شؤون المرأة والطفولة، مكتب السلم الأهلي، مكتب الشباب والطلبة، ومكتب شؤون عوائل الشهداء. علماً أن المكاتب المفصلة هي مكتب الرئاسة ومكتب العلاقات الخارجية فحسب، أما بقية المكاتب فهي لا تزال تبحث عن آليات عمل أو لنقل إنها لا تجد الإمكانيات للعمل. للمجلس الكوردي ممثلات خاصة به في إقليم كردستان، تركيا، وفي أوروبا<sup>1</sup>.  
لا يملك أي هياكل حكم أو سلطة، أو أجنحة عسكرية على الأرض في المنطقة الكوردية، وأعلن في مؤتمره الأخير (الثالث) أنه تبنى بيشمرگة روجافا كجناح عسكري له.

### 3 - 3 آلية العمل:

يفتقد المجلس الكوردي إلى آلية عمل واضحة. خاصة وأن قواه الداخلية مغيبة وهو أيضاً لم يكلف نفسه جهداً في كسب ودّ النخب الكوردية، ولجأ إلى شبه الثبات داخلياً بعد إغلاق مكاتبه من قبل الآسايش. يقتصر عمله منذ عامين تقريباً في الداخل على إصدار بيانات وإبداء مواقف سياسية حول مجمل القضايا، وهذه تعتبر من اختصاص الأمانة العامة، التي تتألف مناصفة من ممثلي الأحزاب الأعضاء في المجلس والمستقلين عن الأحزاب. أصدر 10 أعداد من جريدة الكترونية غير مطبوعة توقفت بحجة عدم توفر السيولة المادية، أو إلى حين تأمين ثمن الطباعة. تجتمع

1 - للمزيد يُراجع: <https://cutt.us/bxntb>

الأمانة العامة مرة واحدة شهرياً بشكل تقريبي، وكل ثلاث أشهر يجتمع المجلس العام. أغلب قراراته تتم بالتوافق ضمن الاجتماعات. على الصعيد العملي والمؤسسي: ليس للمجلس أي مؤسسات كهياكل الحكم أو الإدارات، كما أنها لم تُغير نمطية العمل السياسي منذ بدايات تشكيل الأحزاب الكوردية؛ فهي لم تهتم كثيراً بمجال حقوق الإنسان وفق تعبير المحامي رضوان سيدو: «الحركة الكوردية في سوريا لم تهتم كثيراً بمجال حقوق الإنسان ولم تتعمق في دلالتها الاصطلاحية إلا مؤخراً. الحركة الكوردية كانت تطالب سياسياً بالحقوق الكوردية، وذلك وفقاً لرؤية الحركة الكوردية السياسية، ولم تستطع مواجهة السلطات الاستبدادية في دمشق من خلال المواثيق والمعاهدات الدولية التي كان النظام السوري قد صادق عليها، وإلى الآن هناك خلط عند السياسيين في استخدام المصطلحات الحقوقية ضمن مطالبهم السياسية»<sup>1</sup>، كما يضيف سيدو حول مشروع الفدرالية الذي يطرحه المجلس قائلاً «لا يوجد شرح واضح لمفهوم الفدرالية التي تطالب بها القوى الكوردية حول كيفية المطالبة بها، وآلية تحقيق المطلب من الناحية الدستورية، وهل الفيدرالية المطالب بها مشابهة لحالة كوردستان العراق (فيدرالية جغرافية). علماً بأنه لا توجد فيدرالية على أساس قومي في العالم».

### 3-4 المجلس الكوردي إلى أين؟

يُعاني «المجلس الوطني الكوردي» جملة من الخلافات المزدوجة، بينه وبين المعارضة السورية على نظام الحكم وشكل الدولة السورية مستقبلاً، ما بين اللامركزية الإدارية أو السياسية. ومع أن اللوحة السياسية للحرب في سوريا لم تتبلور بعد بالشكل المستقبلي، ثمّة خلاف بين المجلس والمعارضة، يتمحور حول نوعية العلاقة بين الأول والاتحاد الديمقراطي، وإمكانية فتح صفحة حوار وعمل مشترك جديد، من عدمه.

امتازت أحزاب المجلس الكوردي بنضالها منذ 1957 بأنها كانت السد المنيع أمام

1- وفق ورقة عمل كان قد أعدها المحامي رضوان سيدو في إحدى الملتقيات حول مصير المنطقة الكوردية والحوار الكوردي - الكوردي.



كثير من حفريات الإلغاء وطمس الوجود الكوردي في سوريا، ثم قال المجلس إنهم يطرحون مشروعاً قومياً لتشكيل إقليم كوردستان سورية، وكما يُعرف نفسه، فإنه حامل سوسيوسياسي للقضية الكوردية في سوريا ضمن أروقة المعارضة، ولئن اعتبر المجلس نفسه رقماً سياسياً هاماً في المعادلة السورية، فإن مدى تأثيره بفاعليه ممزوجة بنتائج مؤثرة تبقى راهنتها متعلقة بحجم تأثيره المتبقي على الشارع الكوردي، إضافة إلى لزومية معرفة الجماهير التي التفت حول طروحاته القومية، إلى أين وصلت بمساعيها، خصوصاً أنها جعلت قسماً من الشارع الكوردي يبتعد عن الاتحاد الديمقراطي، ليجد في المجلس ضالته المنشودة. أما البقاء على راهنية العمل التنظيمي والفكري الحالي فإنه يقود في النهاية إلى خسارته مزيداً من مناصريه ومثقفيه ومؤيديه.

انتهى عصر الازدهار الداخلي للمجلس باكراً بفواعل ضمن الجسم نفسه، لم تكن لتجد نفسها ضمن جسدٍ سياسي مُنسجم، ولا وجدت لنفسها موطنٍ قدمٍ في دائرة القرار المُصغر، وبضواغط محلية، وضربات متتالية أفقدته أوراقه وقوته. قابله مزيد من الشكوى واستردار العواطف، ما جعله في موقف أقل ندية من الإدارة الذاتية وحزبها الحاكم، الاتحاد الديمقراطي، فلم يتمكن المجلس من امتلاك نواصي العمل الاقتصادي، ليجمع من حوله الطبقات الفقيرة، والقوة المرنة التي تستعد لفعل أي شيء، فكان من الطبيعي أن ينحسر مدّھ البشري، في ظل ظروف معيشية، قلبت موازين الطبقات الاجتماعية، وسحقت حتى الطبقة الوسطى كوردياً. إحدى أبرز المشكلات التي يُعاني منها الشارع الكوردي مع المجلس محاولات بعضهم إيجاد نوع من التابوهات أمام أي حوار أو رأيٍ مُخالف لهم، ما جعل المجلس يفقد قسماً كبيراً من قوته.

لم تعد سياسات الاحتواء التي اتبعتها المجلس تُجدي نفعاً مع الشارع الكوردي، خصوصاً أن أجيالاً راحت تنمو وتكبر على وقع طبول الحرب، وهدير طائرات التحالف الدولي في قصفها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وأخذت وسائل الإعلام دور المُرشد والمُنبه لتلك الأجيال حول كل ما يقال أو يشاع أو ينشر، ولو توفرت الرغبة والإرادة السياسية فإن ثماني سنوات كانت كفيلة بإعداد أجيال متسلحة

بالعلم والمعرفة، حاملة للقضية الكوردية، وكان بإمكانهم منذ بدايات الحرب، تأهيل طلبة الصف الثالث الثانوي للحصول على الخبرة اللازمة والدكتوراه في مجالات تهم المراحل والمحطات التي سيخوضها المجلس الكوردي.

بقي أمام المجلس إيجاد موطئ قدم في الداخل الجغرافي للمنطقة الكوردية، وإلا فإن مصيره سيكون كحكومات المنفى، لطالما أن القضية السورية لم تُحل بعد، وهذه تتطلب ضمان وجود مكانة لها ضمن إدارة المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها.

### 3-5 مكانة ودور المجلس ضمن أروقة المعارضة:

استفاد المجلس من المعارضة على صعيد التمثيل الدولي، وتواجهه ضمن أروقة ومراكز اتخاذ القرار، وتمكن من حضور جميع المؤتمرات التي دعت إليها أو حضرتها المعارضة السورية، وكان لها تواجد ضمن مسار الحل السياسي في جنيف وأستانة ومؤتمرات الرياض الأول والثاني. بيد أن المشكلة هي أنه لحد اللحظة لم يتمكن من تثبيت ما وعد الشارع الكوردي به من الفدرالية أو اللامركزية السياسية في سوريا. كما أنه قصر كثيراً في تأمين حصص المنطقة الكوردية من الإغاثة وتمويل المنظمات المدنية، بحجة تواجد الاتحاد الديمقراطي فيها.

### 3-6 نقاط القوة ونقاط الضعف:

- 1 - المجلس جزء من المعارضة السورية التي نالت اعترافاً دولياً، وأصبح المجلس جزءاً من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة والتي تجري برعاية دولية.
- 2 - له قاعدة جماهيرية، لكنها تتضاءل بسبب الظروف التي تمر بها كورستان سوريا.
- 3 - يمتلك قبولاً نسبياً إلى حد ما في الأوساط الدولية والدبلوماسية الإقليمية، وقد وقع بفضل عضويته في الائتلاف عدداً من الاتفاقيات المهمة منها اتفاق الرياض 1 والرياض 2.

لكن موازاة ذلك فإنه يحمل نقاط ضعف:  
إلى اللحظة يفتقد لأي برنامج سياسي أو رؤية واضحة ويفتقر إلى الأدوات اللازمة لوضعها، كما يتفقد إلى أي تصور واضح عن حاضر أو مستقبل المنطقة.  
يعيب عليه الشارع إنه خارج أيّ خطط للتعامل مع القضايا المهمة الإدارية أو الخدمية.  
لكن الأكثر ضعفاً أن آلية اتخاذ القرار غير واضحة وهناك ضعف في صناعة القرارات الموحدة على كافة المستويات.

## 4 سياق تشكل الإدارة الذاتية والمخاطر التي تهدد وجود الاتحاد الديمقراطي في المنطقة

### 1-4 سياق التشكل والإطار القانوني:

يقول حزب الاتحاد الديمقراطي إنه طرح أفكاره فيما يخص الحكم الذاتي والفدرالية منذ بدايات الحدث السوري، وبعد عمليات الانسحاب التي أقدم عليها النظام السوري من مجمل المناطق الحدودية الشمالية، وسيطرة الحزب عليها بعد تأسيسه مجلس شعب غربي كوردستان الذي أعلن في 16 كانون الأول 2011 وعبر في بيانه التأسيسي عن احتمالية نيته تشكيل إدارة ذاتية<sup>1</sup>.  
عقب ذلك توجه مجلس غرب كوردستان صوب الإعلان عبر «الإدارة الديمقراطية» عن المجلس العام التأسيسي للإدارة المحلية بتاريخ 12 تشرين الثاني 2013<sup>2</sup>، وتنفيذاً لقرارات المجلس العام التأسيسي للإدارة المحلية تم الإعلان عن مقاطعات (كانتونات) الجزيرة، عفرين، كوباني، وتشكيل مجالسها التنفيذية بداية من الجزيرة، ثم كوباني، ثم عفرين.

1 - مجلس شعب غرب كوردستان يصدر البيان الختامي لأعمال مؤتمره الأول، ANF، 2011، <https://bit.ly/2KQAsny>

2 - بانوراما 2013 الإدارة الذاتية الديمقراطية، ANF، 2013، <https://bit.ly/2MxFnw1>

كان من أصل الحوارات أن يلجأ الطرفان إلى الإعلان المشترك للإدارة، لكن وفق بيان وموقف المجلس الكوردي فإن الاتحاد الديمقراطي لجأ للإعلان بمفرده عن الإدارة، بينما التزم هو باتفاقية هولير 2012 برعاية الرئيس مسعود البارزاني، وشكلا سوية لجان تخصصية في المجالات الإنسانية والخدمية والأمنية والتخصصية. لكنه وفور العمل بها واجهتها صعوبات بسبب نزعة التفرد والهيمنة من قبل الطرف الآخر والإبقاء عليها دون معالجة حتى توقف اجتماعات الهيئة الكوردية العليا منذ بداية آذار 2013 لأسباب خاصة بهم وعلى إثرها تعطل العمل بكافة اللجان الأخرى»<sup>1</sup>. أعلن عن الإدارة الذاتية بشكل رسمي من طرف واحد ممثلاً لمجلس غرب كوردستان بتاريخ 21 كانون الثاني 2014، وتم تشكيل المنسقية المشتركة للمجالس التنفيذية الثلاث في 27 آذار 2014.

من جهته لم يشارك المجلس في أي إعلان عن الإدارة الذاتية ووفق بعض قياديه فإن السبب يعود إلى تفرد الطرف الآخر باتخاذ القرارات والإصرار على شكل ونظام حكم للإدارة يُكرس «لضعف البنية الجغرافية الكوردستانية» على حد تعبيرهم<sup>2</sup>. وفي 2018 تم الإعلان عن إدارة مدنية موحدة لشمال شرقي سوريا، وذلك عقب انتهاء اجتماع عقده مجلس سوريا الديمقراطية، الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية، في بلدة عين عيس التابعة لمحافظة الرقة لتضم الإدارة الجديدة المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في الرقة ودير الزور والحسكة ومناطق وبلدات أخرى<sup>3</sup>.

1 - بيان من المجلس الوطني الكوردي، ٢٠١٤، <https://bit.ly/31W3J5W>

2 - سبق أن قال إبراهيم برو الرئيس السابق للمجلس الكوردي إن الإعلان عن الإدارة الذاتية ومشروع الكانتونات خطوة لتقسيم كوردستان سوريا مؤكداً أن هذا المشروع لا يخدم المصلحة الكوردية ولا يعبر عن آمال وطموحات الشعب الكوردي واصفاً الإدارة الذاتية بأنها تقزيم للقضية الكوردية من قضية شعب إلى مسألة إدارة بلديات في المدن والمناطق الكوردية. للمزيد: <https://bit.ly/2Ztv8P6>

3 - الأكراد يعلنون تأسيس إدارة ذاتية جديدة في شمال سوريا، عربي 21، 2018، <https://bit.ly/2ZiK7HC>

#### 2-4 عرض مؤسسات وهيكلية الإدارة الذاتية للأقاليم ولشمال سوريا:

تتكون الإدارة الذاتية وفق ميثاق العقد الاجتماعي من المجلس التنفيذي، المجلس العام التشريعي، المجلس القضائي، المفوضية العليا للانتخابات، المحكمة الدستورية العليا، المجالس المحلية، ويبلغ عدد الإدارات الذاتية في شمال سوريا وعموم المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية 7 إدارات تشكل إدارة مشتركة باسم الإدارة الذاتية لشمال سوريا مقرها في عين عيسى وتألف هذه الإدارة من: الإدارة الذاتية في كل من الجزيرة، الفرات، عفرين، منبج وريفها، الطبقة، الرقة، دير الزور.

وتتألف الإدارة الذاتية من 49 عضواً من المجالس التشريعية في مناطق الإدارة الذاتية ومجالس المدن و21 عضواً من التكنوقراط. تتألف هذه الإدارة من 7 مكاتب وهي: مكتب العلاقات الخارجية، الإعلام، الأديان، الدفاع، النفط والثروات الباطنية، التنمية والتخطيط، ومكتب الاستشارية. لاحقاً تم استحداث مكتب خاص بالتنمية والشؤون الإنسانية لمنح التراخيص للمنظمات العاملة في مناطق الإدارة الذاتية ومتابعة وتقييم عملها .

تتألف الإدارة الذاتية في شمال سوريا من ثلاثة مجالس:

المجلس العام، المجلس التنفيذي، مجلس العدالة.

وعلى صعيد الإدارات المحلية تتألف من 10 هيئات وهي: الزراعة والاقتصاد، إدارة محلية، تربية وتعليم، داخلية، ثقافة، صحة وبيئة، عدل، شؤون اجتماعية وشهداء، مالية، مرأة، وكانت الإدارات المحلية تحتوي على هيئات الدفاع والعلاقات الخارجية والثروات لكن بعد تشكيل الإدارة الذاتية لشمال سوريا تمت الاستعاضة عنها بنظام المكتب فأصبحت مكاتب العلاقات الخارجية، مكتب شؤون دفاعية، ومكتب الطاقة والاتصالات، ويرجح أن يكون سبب التغييرات هو تركيبة الإدارة الذاتية والنظام السياسي المعمول به والذي يلزمها بأن تكون وظائف الهيئات الثلاث (دفاع، طاقة، خارجية) من اختصاص المركز فقط.

يتألف المجلس التنفيذي من الرئاسة المشتركة لها، والرئاسة المشتركة للإدارات

الذاتية المدنية السبع ورؤساء الهيئات العشر والمكاتب السبعة للإدارة في شمال سوريا إضافة إلى خمسة نواب<sup>1</sup> يتم التوافق عليهم. لكن الاجتياح التركي لسري كانيه حتى كري سبي، والموافقة الدولية على ذلك، أدى إلى مُحاصرة عين عيسى مقر الإدارة الذاتية لشمال سوريا عبر قطع الطريق الرئيس، وقطع أوصال المنطقة، ثم دخولهم في حوارات مع النظام السوري برعاية روسيا، ودخولهما إلى منبج وكوباني، فمن المُرجح أن يُفضي إلى تغيرات عميقة تطال الإدارة الذاتية على صعيد المؤسسات وقوى الأمن، بعضها سيُحل، وبعضها الآخر سيندمج مع الدولة السورية وهكذا...إلخ.

## 5 - ديناميكيات العلاقة بين الأطراف المحلية في ظل سياسات الإدارة الذاتية:

بعد الانتهاء من داعش بات من الضروري البحث في الديناميكيات التي يتوجب أن تتحكم بمصير العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة والمؤثرة في شرق الفرات والمكونات المختلفة، والتي من الممكن الدخول في صراعات مستقبلية أو مرحلية ما لم تتم إزالة المُحرضات على ذلك. لا بد من البحث في النقاط التي ستخلف توتراً بين الفرقاء والجماعات العرقية والدينية المختلفة ضمن المجتمع الكوردي. هل بات من الممكن رؤية التنوع والتعددية السياسية في المنطقة كعامل مساهم في ازدهار ورفاهية المنطقة بدلاً من أن يكون مصدراً لخلق التوترات؟ وكيف يمكن البحث في أفضل السيناريوهات التي ستتمكن من الاستفادة من هياكل الحكم والامتداد الشعبي للقوى السياسية الكوردية في المنطقة للضغط بغية الخروج من المخاوف الموجودة.

لكن بالمقابل فإن أي حل لمنطقة شرق الفرات لا يمكن أن يخرج عن سياق الحل العام في سوريا، نتيجة التشابك والتعقيد في بنى العلاقات البشرية في المنطقة ما بين الأطراف والولاء للمركز من جهة، ومن جهة ثانية صعوبة الوصول إلى حل خاص للمنطقة دون حل دولي عام لكل سوريا بسبب الحسابات الإقليمية والعشائرية

1 - ملف الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مركز العلاقات الدبلوماسية لحركة المجتمع الديمقراطي، 2019،

<https://bit.ly/2NsgEZr>

المحلية، خاصة وأن دمشق لا تمتلك أي حلّ سياسي للقضية الكوردية والأزمة السورية عامة خارج السياق العسكري، وبشكل أخص بعد الاجتياح التركي لعفرين وبقاء المجلس الكوردي ضمن الائتلاف المؤيد لعلمية غصن الزيتون أصبحت عملية التواصل والحوار صعبة جداً، دون إغفال جانب تحمل الاتحاد الديمقراطي مسؤولية ما حصل في عفرين.

لا يمكن إغفال أن المنطقة تطفو على سطح التوترات بين مختلف المكونات نتيجة لعاملين، الأول: الخلاف المتجذر تاريخياً بين المكونات حول رؤيتهم للقضية الكوردية متأثرين بسياسات النظام الطويلة والتي كانت دوماً تؤكد على انفصالية الكورد وعدائهم للمكون العربي ما أثر سلباً على الواعظ النفسي لتعاملهم مع الكورد. السبب الثاني: وهو ما يؤثر مباشرة على عمق العلاقات بين الكورد والعرب، المخاوف من نتائج انضمام أبناء المكون العربي إلى تنظيم داعش - لأسباب تتعلق بالعامل المادي والفقر والبؤس الفكري و... إلخ- واستثمارها كمظلومية عربية ناشئة قوامها حالة العداء بينهم وبين قوات سوريا الديمقراطية ما سينعكس سلباً على الوضع الكوردي العام، خاصة وأنه ربما يُراود مخيلة عوائل داعش من أبناء المنطقة حالة فقدانهم لأبنائهم في الحرب التي دارت بين الطرفين وما رافقها، كأى حالة حرب، من خراب للبنى التحتية المتهترئة أصلاً.. إلخ. الوضع سيزداد سوءاً إن لم يتم احتضانهم - لكن بطبيعة الحال ليس على حساب القضية الكوردية والوجود التاريخي للكورد في سوريا - قبل ارتدادهم صوب النظام السوري ليشكلوا خلايا نائمة، أو الانضمام إلى جماعات إسلامية متطرفة منحازة إلى كل طرف يعادي قسد أو الإدارة الذاتية ما قد يؤثر سلباً على نمطية العلاقات بين الكورد والعرب.

خاصة وأن لا حواضن حزبية أو سياسية للعرب في مناطقهم، وعلى مر التاريخ لم يكن يوجد سوى حزب البعث، وإن أرادت الإدارة الذاتية قطع الطريق أمام أي إشكاليات مستقبلية لا بد من إفساح المجال أمام الأحزاب السورية والكوردية السورية بالعمل ضمن تلك المناطق دون قضايا الترخيص أو الخضوع لرغباتها وفرض سياساتها على تلك الجهات، ليس أمام الإدارة إلا فتح باب الحوار مع الجميع وأن تسود لغة التواصل بينهم أو أن المتربصين بالمنطقة الكوردية سيكونوا لكلمتهم

النجاح، لم يعد بالإمكان التغاضي على ضرورة الحوار وما العناد والاعتقاد بفائض القوى الذي تمتلكه الإدارة الذاتية سوى لعب على حافة الهاوية. الخلافات الكوردية والعربية كانت موجودة لكن بشكل مستتر، بحيث لم تكن تتعاطى بشكل عنفي على الصعيد الشعبي والتواصل اليومي، لكن الموقف كان في أغلب الأحيان متماهياً ومنسجماً مع موقف النظام من القضية الكوردية حين كانت النخب الكوردية تحاول فكفكة التموضع عبر الحوارات. لكن مع ذلك لم تكن توجد نزاعات عميقة بين الشعبين الكوردي والعربي سوى ما حصل في انتفاضة 2004 وما تلاها من دخول المحلات التجارية الخاصة بالكورد ونهبها. لكن مع ذلك فإن التوترات الحالية الموجودة اليوم هي نتيجة طبيعية لسياسات النظام الطويلة ضد الكورد، لكن الحرب التي يمكن القول عنها إنها تقترب من مستوى الحرب الأهلية في سوريا أجمت وأوغلت هذه الخلافات والتوترات ولن يكون بالإمكان علاجها بدون عملية سياسية شاملة، خاصة وأن هذه الحرب أجهدت وأرهقت الهويات الوطنية وهويات التواصل بين الأطراف المختلفة وخلقت هويات دون وطنية.

عليه فإن الكورد ملزمون بمزيد من الانخراط في العملية السياسية سواء مع المعارضة السورية أو مسارات الحل السياسي، ويتطلب أولاً الخروج بصيغة توافق كوردي - كوردي لتوحيد الرؤى والمشاريع السياسية والعمل ككتلة واحدة ضمن أروقة المفاوضات وقبل ذلك يتطلب شراكة سياسية إدارية عسكرية حقيقية في الإدارة الذاتية وهذا ما لن يتقبله المجلس الكوردي قبل مشاركة بيشمركة روجافا. هذا الأمر يتطلب مشاركة المجتمع الدولي وخاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي للضغط على الطرفين لجعل ذلك ممكناً

## 6 - العلاقة بين الاتحاد الديمقراطي وبقية الأحزاب ومكانة الحريات والديمقراطية فيها:

أنشأ الاتحاد الديمقراطي سياساته على أساس إلغاء كل صوت مخالف له واتبع سياسات عنفية عبر الإدارة الذاتية تهدف إلى سلب حريات الآخرين وإلغاء أي صوت



مخالف لهم عبر القمع والاعتقال ومنع الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية خارج سياق منفعته ورضاه وربط كل مفاصل الحياة بسياساته، وزج المعارضين بالسجون والمعتقلات، خاصة قيادات ومناصري المجلس الكوردي وأحزابه، ومنهم من بقي في سجونهم حوالي خمسة أشهر لأسباب وتهم سطحية لا وجود لها في الواقع، كالعمل بدون ترخيص أو استقبال جنازة شهيد من البيشمركة بدون أخذ الأذن، ومنع أيّ نشاط سياسي أو مدني خارج سلطتها المطلقة، فلجأت إلى فرض التراخيص على كل نشاط سياسي أو مدني، ومنعت عمل الأحزاب الكوردية ضمن مكاتبها قبل تقديم التراخيص للسماح لهم بفتح مقارهم الحزبية، في الوقت الذي كانت مقار أحزاب قائمة الجبهة الوطنية تتمتع بحرية الحركة والعمل، وجميع مقرات حزب البعث تقوم بأيّ نشاط ترغبه.

ينقسم الكورد في سوريا عبر مشروعين سياسيين: الإدارة الذاتية التي تفتقد إلى أي تمثيل سياسي دبلوماسي ما أفقدها قيمتها الدولية والإقليمية أو أي دور بارز على صعيد المجتمع الدولي سياسياً، والمجلس الكوردي الذي استفاد من تواجده ضمن أروقة المعارضة السورية وهيئة التفاوض لكنه يفتقد لآليات التعامل الميداني والخواغط التي تمكنه من العمل، ما أفقده هيئته وقوته ضمن الشارع الكوردي. اتبعت الإدارة الذاتية والاتحاد الديمقراطي طريقة العنف ما شكل حاجزاً بينهم وبين الشعب، واتبع المجلس سياسة التشكي والتبكي من سياسات الإدارة وPYD ما أفقده بريقه التاريخي، لكن الحق يقال أن من حافظ على المنطقة من أتون حرب كوردية - كوردية كان المجلس الكوردي وإن أثر على وزنه الجماهيري الذي تضرر كثيراً بفعل سيطرة غريمه على مقاليد ونواصي العمل الاقتصادي خاصة والسياسي عامة.

يشكل شرق الفرات سوريا مصغرة من حيث التنوع القومي والإثني، ولطالما لا يحمل الكورد أي مشروع استقلال عن سوريا فإن الدخول في تفاهمات مع المكونات المحلية والاتفاق على شكل ونظام حكم، مع التأكيد على أن كوردستان سوريا هي لحل القضية الكوردية في سوريا والشراكة السياسية مع المكونات الأصلية الفاعلة في شرق الفرات والتي لم تتلطخ يدهم بعداء ودماء الكورد.

يمكن القول: ثمة ترابط عضوي بين الديمقراطية والحريات والإعلام. صحيح أنها لم تكن متبلورة أو مُنتعشة قبل الحدث السوري في 2011، لكن كنتيجة طبيعية للثورة الرقمية ونتائج سلسلة التظاهرات والاعتصامات الميدانية التي أسقطت أعتى الديكتاتوريات، فإن تلك المفاهيم كان لها أن تنتعش بالرغم من كل العراقيل التي وضعت أمام أبناء المنطقة، في محاولة للسيطرة على الأذهان بعد العجز على السيطرة على الأجساد وفق تعبير ميشيل فوكو، وكلما كان الإعلام مصاناً ومتمتعاً بالحرية والقدرة على التعبير وفق المهنية الإعلامية، يكون قريباً من مجتمعه ولسان حاله، وتالياً فإن توسيع هامش حرية العمل الصحفي يعتبر دليلاً ومؤشراً قوياً على ديمقراطية وشفافية السلطة الحاكمة.

وفي هذا الخصوص صدرت دراسات ومقالات عديدة تنتقد العمل الاستفرادي والإلغائي لسياسات الإدارة الذاتية ومنعها الآخرين من مزاوله العمل السياسي، أو القيود المفروضة على العمل الصحفي. سنحاول هنا إيراد مقتطفات من دراسة أدها كاتب صحفي حول الديمقراطية والحريات في مناطق الإدارة الذاتية<sup>1</sup>: جميع مؤسسات الإدارة الذاتية تحمل مفردة الديمقراطية في تسمياتها، إلى درجة أنهم في بدايات تشكيل الإدارة أسسوا اتحاد الحلاقين الديمقراطيين في قامشلي، وهيئة الصحة الديمقراطية في عفرين، وباعتبار أن الاستعمال السياسي لمفردة الديمقراطية شمل كل مناحي الحياة باختلاف تجلياتها وأنواعها فإن المهم هو معرفة الفارق بين الطرح النظري والتطبيق العملي للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والإعلام. صحيح أن مناطق الإدارة الذاتية تتمتع بأمان نسبي مقارنة مع باقي مناطق سوريا، وعدد ونوعية الانتهاكات التي تحصل للصحفيين أقل بكثير مقارنة مع بقية المناطق السورية التي كانت تخضع لمختلف التشكيلات العسكرية والسياسية. لكن ذلك لا يعني أن حرية الإعلام في أبهى صورها. فحادثة واحدة تكفي للتدليل على نمطية التعاطي الأمني مع الحريات الإعلامية، خاصة في تعاملها مع تقارير ومواد صحفية تنتقد بشكل حاد وعميق سياسات الإدارة الذاتية. حيث أن «عدداً من الصحفيين المحسوبين على الأطراف السياسية المعارضة للإدارة، تعرّضوا للاعتداء

1 - الدراسة من إعداد الكاتب الصحفي جانو شاكرا راسل، موقع الحل السوري، ونشرت دراسته في مجلة صور العدد ٦٩٨. الاقتباسات بين التنصيص « مأخوذة من الدراسة المذكورة.

والضرب»، حتى دون أن تصدر من الجهات الرسمية للإدارة أو من «مؤسّساتها الصحفية آية إدانات، فيما يمكن تفسيره إقراراً ضمنياً، أو قبولاً ربّما بهذه الانتهاكات بحقّ معارضيها» هذه الصورة تعطي رسائل واضحة للآخرين للكف عن الكتابة أو المتابعة وتسيء للصورة التي يسعى الشعب لرسمها وتجسيدها. أضف إلى ذلك «فإنّ تغطية العديد من الوسائل الإعلامية المحسوبة على الإدارة الذاتية، تتعارض مع ما يتبنّاه العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية فيما يتعلّق بعدم إثارة التحريض بين المكوّنات في مناطق الإدارة، كما أنّه يأتي متناقضاً أيضاً مع مواد في قانون الإعلام، عبر تبنيها لخطاب تحريضي يثير الكراهية، ويهين الرموز السياسية المحسوبة على أطراف معارضة، كما وتستخدم مصطلحات ك«الخيانة»، ما قد يساهم في نقل الخلافات السياسية إلى الشارع، وترسيخ حالة الشقاق بين العامّة فيه».

عانى المعتربون من مخاوف السيطرة على منازلهم تحت اسم إدارة أملاك الغائبين والمهجرين -تشير بعض المعلومات إلى توقف العمل بهذا القانون لكنه تم تنفيذه لفترات وتضرر منه بعض أصحاب العقارات- «تمّ إصدار قانون إدارة وحماية أملاك الغائبين والمهجرين في العام 2015، والذي أثار الكثير من الانتقادات حوله من كونه يتناقض مع نصّ المادة الثانية والأربعين من العقد الاجتماعي الذي يشرّع وجود الإدارة، والتي تنصّ: (لجميع حقّ التملك والملكيّة الخاصّة مُصانة، ولا يُحرم أحد من التصرف بملكه إلّا وفق القانون، ولا يُنزع منه إلّا لأغراض المنفعة العامّة بشرط تعويضه تعويضاً عادلاً حال رفع يده عن ملكه)، وبالتالي يُعتبر هذا القانون باطلاً لمخالفته الصريحة لنصوص ومواد العقد الاجتماعي». أو كما حصل في حادثة «مصادرة منازل بعض المعارضين أو أقارب لمعارضين على خلفيّة وجود خلاف سياسيّ مع هؤلاء المعارضين، سوى أنه يتعارض مع شرعة حقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان التي تعتمدها «الإدارة كجزء لا يتجزأ من عقدها الاجتماعي».

«إنّ انتهاكات بحقّ الأطراف المعارضة تتمّ بشكل تقليديّ، والمؤسّسات التابعة للإدارة تغضّ الطرف عن هذه الانتهاكات، حيث لم يسبق أن قامت الآسايش، مثلاً، بإجراء

تحقيق حول بعض الانتهاكات التي حدثت بحق مقرّات المعارضين، أو قدّمت بعض الفاعلين للعدالة، إذ حدثت عدّة حالات حرق لمقرّات المجلس الوطني الكوردي وأحزابه».

ومن بين أسوأ مظاهر خنق الحريات وإلغاء الآخر والعمل على التشهير به كانت «حملات تحريض في الشوارع تتنافى مع أبسط القواعد الديمقراطية، كانتشار جمل مثل: «الموت للمجلس الوطني الكوردي أحفاد أردوغان» والتي تحرّض على القتل والفتنة، التي تتعارض مع قوانين العقد الاجتماعي، الذي أقرّته الإدارة الذاتية»<sup>1</sup>.

## 7 - العملية التربوية في كردستان سوريا

### 1-7 شرح الواقع التعليمي في ظل الإدارة الذاتية

تم تدريس اللغة الكوردية مع مناهج الدولة السوريّة في معظم مناطق إقليم الجزيرة، وسط تكرار إغلاق المدارس وفتحها. في العام 2012، وبعد قرار مؤسّسة اللغة الكوردية بتدريس لغتها من ديرك إلى الحسكة، أوعزت مديرية التربية التابعة للنظام السوري بإغلاق المدارس التي تدرّس حصص اللغة الكوردية في عموم مناطق وأرياف محافظة الحسكة، ما دفع الاتحاد الديمقراطي إلى الإيعاز بخلع الأبواب المغلقة والاستمرار بالتدريس.

ثمّ اتّفق الطرفان على تدريس اللغة الكوردية بمعدّل 3 حصص أسبوعياً للصفّ التاسع، و5 حصص للصفّين السابع والثامن على أن تقتطع هذه الحصص من مواد اللغة العربيّة والمعلوماتيّة والاجتماعيّات والعلوم.

في العام 2015، استبدلت الإدارة الذاتية مناهج النظام السوريّ بمناهج خاصّة بها، في مناطق سيطرتها، ما دفع بمديرية التربية التابعة للحكومة السوريّة إلى إغلاق تلك المدارس، ومنعت المدرّسين التابعين إليها من التعاون مع الإدارة الذاتية، وقد نتج عن ذلك توقّف تعليم الصفوف الأولى في غالبية مدارس المرحلة الابتدائيّة التي

1- 00- جانو شاكور، في إعادة الاعتبار إلى الديمقراطية والحريات العامة والإعلام... الإدارة الذاتية نموذجاً، مجلة صور، العدد ٦٩٨، آذار ٢٠١٩. للمزيد يُراجع <https://cutt.us/gUb3F>

فرضت عليها الإدارة الذاتية مناهجها، بينما واصلت المدارس في المناطق الخاضعة للنظام دوامها بشكل اعتيادي.

ولجأت الإدارة الذاتية في 2015 إلى إنشاء «نظام التربية للمجتمع الديمقراطي» ويتضمّن هيئات التربية في مناطق الإدارة الذاتية ومؤسسة تعليم اللغة الكوردية والأكاديميات والمعاهد التي تدرّس باللغة الكوردية، وهو نظام معمول به في كلّ مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ومبدؤه الأساس تعلّم كلّ مكوّن لغته الأمّ في الصفوف الثلاثة الأولى من حياته المدرسيّة، ثمّ إدخال لغة محلّيّة من الصّف الرابع، بمعنى أنّ الطلبة الكورد يدرسون مادّة اللغة العربيّة، والطلبة العرب يدرسون مادّة اللغة الكوردية، ثمّ يتمّ إدخال مادّة لغة عالميّة أجنبيّة، إنكليزي أو فرنسي، بدءاً من الصّف السادس حتى التخرج من المدرسة، وهو النظام المعمول به في باقي المراحل المدرسيّة، وإلغاء مادّة التربية القوميّة أو الوطنيّة، وإدراج مادّة الأمة الديمقراطية بدلاً عنها، وإجراء تعديلات في مادّتي الجغرافيا والتاريخ، وتغيير مادّة التربية الإسلاميّة إلى تاريخ المعتقدات الدينيّة. وقد أثر هذا الأمر على تعلّم الطلبة الكورد اللغة العربيّة. هذه المناهج والتعديلات لا تطبق في المدارس الخاصة التابعة للكنائس المسيحية.

في 2015 كانت البداية واقتصرت على المرحلة الابتدائية، ووسعت الإدارة الذاتية نطاق تدريس مناهجها في 2018 لتشمل المرحلة الثانوية، على أن يقتصر على الصف الأول الثانوي فقط، وتشمل المناهج في العام الحالي 2019 الصف الثاني الثانوي، وتطبيق المناهج الجديدة على الصف الثالث الثانوي في العام المقبل 2020 ولاقت هذه المناهج اعتراضاً كبيراً من غالبية المكوّنات التي رفضت إرسال أبنائها إلى تلك المدارس.

ويشترك طلبة المرحلة الثانوية المنتسبين لمنهاج الإدارة الذاتية، ومنهاج النظام السوري، في مدرسة واحدة؛ نتيجة عدم توفر أماكن جديدة لإيواء طلبة المرحلة الثانوية، بالرغم من تحويل بعض المراكز الحكومية إلى مدارس مؤقتة. النظام التعليمي هو جزء من نظام الدولة في أيّ مكان، بمعنى أن المناهج التربوية تخضع إلى قانون محدّد ودستور وأنظمة واضحة تضعها الدولة، وهناك قانون

ينظّم العمليّة التربويّة والتعليميّة في كل الدولة، كونه نظاماً قائماً على نسق محدّد وقانون محدّد. ثمة ضرورة للاعتراف بالنظام التعليمي وأخذ الشرعيّة قبل أيّ خطوة تدريسيّة حفاظاً على مستقبل الطّلاب. وتأخذ المناهج شرعيّتها من الدولة لطالما هي قائمة وشرعيّة ومعترف بها، وعندما لا توجد صفة الاعتراف بالدولة أو المنطقة أو نظام معيّن، أو تنتهي، تبقى المناهج الدراسيّة والشهادات الصادرة عنها غير معترف بها، فيفقد الطالب حقّه في الانتقال إلى جامعة أخرى لإكمال دراساته العليا خارج منطقته التي تكون خاضعة إلى سلطة محليّة غير معترف بها، لذا فإن مستقبل المنطقة في شمال شرق سوريا غامض الملامح، وغير محدّد في شكل مقونن وواضح، وليس هناك أيّ اعتراف من أيّ جهة أو جامعة بالنظام التعليمي للإدارة الذاتية<sup>1</sup>.

وبحسب الإحصاءات الرسمية للإدارة الذاتية، «بلغ عدد مدرّسي الإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة 20913 مدرّساً ومدرسة، وعدد المدارس الخاضعة للإدارة الذاتية في منطقة الجزيرة 2225، موزعة على الشكل التالي: 1652 مدرسة إبتدائية و405 مدرسة إعداديّة، و86 مدرسة ثانويّة، وبلغ عدد المدارس المختلطة بين المرحلتين الأولى والثانية 82 مدرسة». وتحدّث حاج علي لـ«المونيتور» عن عدد الطّلاب لكلّ مرحلة فتقول: «200901 للمرحلة الإبتدائيّة، 24820 طالباً إعداديّاً، و4768 للمرحلة الثانويّة».

وأضيف إليها مؤخراً أعداد الطّلاب والمدارس المتضررة من سري كانيه وحتى كريسبي نتيجة الاجتياح التركي لها، وعدد من المدارس من مختلف المدن الكوردية الأخرى، لكنّ مصدرراً من مديريّة التربية في الدولة السورية اشترط عدم الإفصاح عن اسمه يشكك بالأرقام التي تصدرها الإدارة الذاتية، حيث يبلغ إجمالي عدد المدارس في منطقة الجزيرة «2423 مدرسة، وتدير مديريّة التربية في النظام 250 مدرسة منها.

سبب الفرق يعود إلى وجود مدارس موزعة بين ما تستعمله الإدارة الذاتية كمؤسسات خاصة تابعة لها، ومنها ما خرج عن الخدمة نتيجة الحرب والدمار

1 - تصريح مقتضب من الدكتور فريد سعدون، اختصاص نقد أدب عربي. «التصريح أخذ لصالح المونيتور لتقرير شامل أعده الباحث لصالح الموقع المذكور».

الذي لحق بها، والقسم الآخر كان نتيجة تحويل النظام السوري بعض المراكز الحكومية في قامشلي والحسكة إلى مدارس مؤقتة لاستقبال الطلاب في مربعاتها الأمنية.

ومن المشاكل التي ترافقت مع هذه الحالة صعوبة الاستيعاب بسبب الأعداد الكبيرة للطلاب في الصف الواحد للمدارس التابعة للدولة الذي يصل إلى حدود 80 طالباً وطالبة في صفوف مخصصة لما بين 30 و35 طالباً وطالبة، وزيادة عدد المتسربين الذي بلغ حتى 2018، 161600 طالب، وهو عدد مرشح للارتفاع هذا العام». وأضاف المصدر أن عدد الطلاب الملتحقين بمدارس الدولة في المربعات الأمنية والأحياء والمناطق الخاضعة لسيطرته يبلغ قرابة 496400 طالب لعموم المراحل المدرسية».

وأثناء الهجوم التركي العسكري وفصائل المعارضة السورية على سري كانيه، تضررت البنية التربوية على صعيد استمرارية العملية التعليمية، من حيث عدد المدارس خارج الخدمة وفق الأرقام الصادرة عن هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية وفق ما يلي:

يبلغ عدد المدارس في سري كانيه 150، وتل تمر 120، ودريسية 114، وزرکان 81. وبلغ عدد المدارس التي تحولت إلى مراكز للإيواء 111 مدرسة موزعة على النحو التالي: قامشلو 1، عامودا 3، ترسبي 1، تل براك 1، ديرك 3، تل كوجر 15، حسكة 56، تلتمر 20، درباسية 18، زرکان 2. بينما خرجت جميع مدارس سري كانيه عن الخدمة بالكامل نتيجة القصف، ولم تتمكن من الحصول على أي معلومات حول عدد المدارس في كريسبي التي خرجت هي الأخرى من الخدمة بشكل كامل.

2-7 مشاكل العملية التربوية والتعليمية في مناطق الإدارة الذاتية:

1 - جميع الأرقام الصادرة عن الإدارة الذاتية لا يمكن الاعتماد أو البناء عليها وفق تصورات مروجي الأرقام. عدا عن غياب الشفافية في الطروحات الرقمية، فإن التداخل الكبير لعمليات التربية التي تشرف عليها الإدارة الذاتية مع تلك التي تُديرها مؤسسة التربية التابعة للنظام السوري، فإن الفروقات واضحة جداً بين الطرفين، خاصة وأن مديرية التربية تقول بأن 52,614 ألف طالب قد ترك مقاعد

الدراسة من 2014 حتى نهاية 2016 في مدارسها التي سيطرت عليها الإدارة الذاتية في مدينة قامشلي وحدها. بينما اعتمدت الإدارة الذاتية على عملية الكم في الطرح الرقمي لنتائج عملياتها التربوية ليس أكثر.

2 - قضية الكادر الغير كفوء هي من بين أكثر القضايا الإشكالية التي تتسبب بمزيد من المتاعب. فثمة أعداد كبيرة من المدرسين غير الكفؤين وغير الجديرين بالدخول إلى الصف، غالبيتهم لم يكملوا تعليمهم الثانوي. دافع قبول الدفعات الأولى للتدريس كان ولا يزال الولاء الأيديولوجي بعيداً عن الكفاءة العلمية، وخاصة بعد هجرة غالبية المدرسين الكفؤين. سوء أو عدم كفاءة الكادر التدريسي يكون جزءاً أساسياً من سوء أداء ووظيفة العملية التربوية والمؤسسة التربوية بذاتها، خاصة وأن المهم في عملية التربية كان ولا يزال الولاء والأدلجة وربط التعليم بالعملية السياسية بعيداً عن الجودة النوعية للعملية التعليمية.

3 - هناك ثلاث لجان يتداخل عملها مع عمل المؤسسة التعليمية، ما يسبب ضياع القرار وتأخره وروتينه، ويسبب تداخل قراراتها في العملية التعليمية. أولها- لجنة إعداد المناهج وتطويرها: هذه بمثابة العقل الأيديولوجي والمحرص على كتابة مناهج تخص جهة حزبية وسياسية واحدة فقط وهو ما يعني تحكمها بعملية التوجيه التعليمي ضمن المؤسسة التربوية. هيئة التربية والتعليم منعت المدارس والمعاهد الخاصة أيضاً من تدريس مناهج الدولة السورية، ثانيها- لجنة خاصة تمنح تراخيص العمل والإذن بتدريس مناهج الدولة بشرط لم تصل الإدارة الذاتية إلى تطبيق مناهجها عليها بعد (حسب المرحلة التعليمية التي تشملها مناهج الإدارة) هذه اللجنة تسمى لجنة التعليم الخاص، وثمة لجنة ثالثة تشرف على تنفيذ قرارات اللجنة السابقة تحت مسمى لجنة تعليم المراكز والمدارس الخاصة بمراقبة المراكز التعليمية.

4- عزوف أعداد كبيرة من الناس عن إرسال أبنائهم لمدارس الإدارة الذاتية مقابل قبولها تعليم أبنائهم مناهج الدولة وأيديولوجيا البعث، يشرح مدى هشاشة الارتباط العضوي بين الإدارة والاتحاد الديمقراطي مع الشارع الكوردي، ويُبين عمق الأزمة التي يعيشها الشارع الكوردي تجاه الجهات الحاكمة.



### 3-7 المؤثرون والفاعلون الرئيسيون في عملية التربية:

أسست الإدارة الذاتية هيئة باسم هيئة التربية والتعليم وهي المشرفة والمتابعة والمسؤولة عن التربية والمدارس واللجان المختصة. بل تشرف على شبكة الفروع والمدارس وأي مؤسسة أو مركز يختص بالتعليم والتربية وتطبيق المناهج، لكنها تصدم بمشكلة عميقة وهي عدم اعتراف أي جهة بها سواء محلية أو إقليمية أو دولية أو شعبية أو حتى النظام السوري نفسه، ومع توسيع نطاق سيطرتها على المدارس، فإن تطبيق مناهجها رُبط بمدى التوسع العسكري في المنطقة، ما يعني أن شرعية هذه المؤسسة ونطاق عملها، ما بين الانحسار أو التوسع، يخضع لشكل تحولات الصراع السوري، ومصير هذه المدارس والعملية التعليمية والتربوية مرتبط بإدارة وإرادة العملية العسكرية وأي انسحاب من أي نقطة أو جهة تحتوي على مدرسة يكون مصير طلاب تلك المنطقة محفوفاً بالمخاطر ما بين ضياع مستقبلهم أو حتمية الترحال وتغيير المسكن وما يترتب عليه من مشاكل.

الموارد المالية التي تُغطي العملية التعليمية في المنطقة تحمل طابعاً مزدوجاً، فالمدخولات الاقتصادية أو الرواتب تتوزع بين النظام والإدارة الذاتية، الأخيرة تحصل على حزمة مالية من عملية بيع النفط وفرض الضرائب على المواطنين، خاصة وأن ضريبة الدخل التي فرضتها الإدارة تقول في إحدى بنود الأسباب الموجبة لتحصيل تلك الضريبة إنها تدعم وتطور التعليم، عدا عن حصص للتربية من الأموال التي تحصل عليها الإدارة الذاتية من المساعدات الدولية. في المقابل فإن رواتب مدرسي وموظفي قطاع التربية حتى في المناطق والمراكز والمدارس التي تقع خارج سيطرة النظام السوري وهي خارج الخدمة، فلا يزال النظام هو من يرسل رواتب موظفيه بذلك لا تزال تحافظ على شرعيتها بشكل أو بآخر.

لكن أكثر ما أثر في العملية التعليمية كان عملية التداخل الكبير بين عمل مؤسسات الإدارة الذاتية في تسييرها للعملية التعليمية ودور المشرف الذي تلعبه حكومات الإدارة الذاتية في مختلف الكانتونات، والدور الذي يلعبه الاتحاد الديمقراطي في ذلك وتدخله في صياغة العمل وكيفية تطبيق المناهج. عدا عن التداخل بين دور

الحزب وحركة المجتمع الديمقراطي الذي يصطدم بتدخل وزارة التربية السورية في عملية التربية والتعليم والمدارس والطلاب والمناهج خاصة في مناطق توزع السلطة بينهما كما في قامشلي والحسكة. والتدخل الأكثر تسبباً بالإشكاليات هو ما يتم عبر كوادرات الاتحاد الديمقراطي في عملية التربية وهي الكوادرات المرتبطة أيديولوجياً مع العمال الكوردستاني.

#### 4-7 المناهج جزء من التوترات السياسية والانغلاق المجتمعي:

الانفصال لم يعد يقتصر على الحدود الجغرافية بين المناطق الكوردية خارجها وداخلها. بل أضحت الانفصال على مستوى الشعور بالانتماء إلى الواقع العيني والمعاش. لدرجة أن تكون المدارس المفصلة والنسبة القليلة للطلبة الملتزمين مع مناهجهم أضحووا جزيرة مفصولة عن باقي أبناء الشعب الكوردي بعقولهم المتحجرة والمتخلفة كما يتم وصفهم، وعوضاً عن البحث في أسباب ابتعاد غالبية الشعب عن التعاطي مع تلك المناهج والمدارس، باتت حجة تقاطع ذهنية المقاطعين مع ذهنية النظام بمثابة المدماك الذي يُعتمد عليه. علماً أن اللغة الكوردية كانت إحدى الأعلام الوردية للكورد طيلة أكثر من نصف قرن مضى.

الأفكار وخطط إدارة الدولة تتولد وتُنجز وتُطبخ في المختبرات الموسومة بشعار لا للنوم، وليس في الشوارع والاعتصامات. هي ثورات التكنولوجيا والعلم والحريات والتعددية وملاحقة الشعوب عبر شاشات الفضائيات لتغيير نمطية العيش الشعبي وتغيير خرائط الدول دون أن تطلب إذناً لعبور الحدود. لا شيء يقف أمام قوى التغيير العلمي. لا السلاح الكوردي ولا شعارات الإرادة الشعبية، ولا منصات استردار عواطف الجماهير عبر بهلوانية الألفاظ المُعبّرة عن حجم الحزن على فقدان شاب كوردي لحياته.

من نافلة القول، أنّ كل هذا لا يفيد الكورد للانخراط في تلك المختبرات، ولا أن يكونوا ضمن حسابات الآخر الفاعل والمؤثر الحقيقي للتوازنات الجغرافية، بل فقط انخراطهم مشروط بالتغيير، ونسف قناعات اعتبرت نهائية، وتغيير أساليبهم التي

شُرحت على أنها قصر الأحلام والاستقرار، أو ليقبوا على قارعة أرصفة العالم، ويجدوا أنفسهم يبحثون عن مبررات الفشل والسقوط. فلا عتب عليهم إن لم يكتشفوا أنَّ قوة جنرالات التكنولوجيا تسحق وتفوق فاعلية جنرالات الجيوش والحروب. تدفع الإدارة الذاتية اليوم غالباً ثمن الفشل في بناء مؤسسات تستقطب الجميع، المؤيد والمعارض، خارج إطار الحاجة الوظيفية، وبعيداً عن الانجرار نحو التعاطي اللحظي مع قوانين تكبل حياته العامة. وستدفع المناطق الكوردية ثمن البقاء الطويل في ظل رجال لا يعرفون العالم ولا يعرفون كيف يخدمون ليُخدموا. ونسي مؤسس الإدارة الذاتية (حزب الاتحاد الديمقراطي) أن العالم تقدم وتغير، وأن الفجوة الإلكترونية والتكنولوجية لم تعد تسمح للجيوش والسلاح والقوة أن تمنع وتُرهب أجيالاً منها من ولدوا ومنها من أنهوا تحصيلهم العلمي في الحرب، وأن الأجيال الكوردية لم تعد ترغب بالالتحاق، بل بالالتحاق بالركب الحضاري. بمطلق الأحوال، أخطر ما يمكن أن يلحق بالمناطق الكوردية هو إهدار الأعمار وضياع الأجيال والبقاء خارج شلال التقدم والمكوث تحت شلالات الدماء. بعد ثماني سنوات من الحدث السوري، لا مدارس تفتح الآفاق أو تخلق القيمة العلمية ولا ثروة إنسانية بمخرجات تعليمية. إهدار وقت الشعب الكوردي عبر استمرار دوامة العنف والقلق والخوف والتوترات لا يقل خطورة عن إهدار الدماء نفسها. قصارى القول، عهد دولة - غرفة مغلقة النوافذ، وعهد الدولة الحزبية، وعهد الدولة المتوقعة التي تقفل نوافذها وأبوابها وتفتح أبواب معتقلاتها لتنام المدينة صامتة في عهدة حكامها، كل تلك الدول قد انقضت وانتهت. لن يدخل الكورد العالم بدون مؤسسات حقيقية، وبدون رجال يحلمون ويحققون حمل المشعل ويتجرأون على الانخراط في العالم. رجال يكتبون ويرسمون أحلام شعبهم بالأرقام.

## 5-7 المناهج الكوردية كجزء من صراع الهويات الكوردية - الكورية

قضية التعليم تحديداً، ستمهد لحالة كراهية وحقد تجاه الإدارة الذاتية مصدرها اقتناع الأهالي المحجمين عن إرسال أبنائهم إلى مدارس الإدارة بعدم جدوى وفاعلية

تلك المدارس على كافة المستويات. تظهر قضية المناهج في ظروف التواصل مع الآخرين. فمن يرسل أبناءه لمدارس النظام هو خائن للغة الأم، ويسعى أن يبقى عبداً تابعاً لفكر وذهنية النظام السوري، وفق «توشيمات» مناصري الإدارة الذاتية وألسنتها التي تختص بالتخوين والإلغاء، في الوقت الذي يحجم عدد كبير من قيادات وموظفي تلك الإدارة عن إرسال أبنائهم إلى مدارسهم، وهو ما دفع الإدارة إلى إصدار تعميم يشرح مدى الخلل وهشاشة التنظيم ضمن الإدارة ذاتها. إذ كيف يتم تهديد الموظفين الذين يحجمون عن إرسال أبنائهم إلى مدارس تُدرس مناهج كوردية، بعد أربعة أعوام من تطبيقها؟ بمعنى: في الوقت الذي حوّن ذوو الطلبة المتعاملين مع مدارس النظام السوري، فإن المنتمين والمحسوبين على صناعات تلك المناهج ومدارسها كانوا ضمن مناهج النظام؟!!

وفي الطرف المقابل فإن من يرسلون أبناءهم إلى مدارس الإدارة همّ أيضاً يحملون همّاً مزدوجاً، مصير أبنائهم في حال غياب أيّ اتفاق سياسي بينهم وبين النظام، وعدم بلورة فكرة واضحة عن غد الإدارة الذاتية. من هنا فإن طبيعة علاقة صراع التعليم بين الكورد يُحدد هوية المنطقة الكوردية، ويعمل كمحدد وموجه لدور الهوية المستقبلية، من حيث الضعف أو القوة، ومن حيث إدخال الطلبة ضمن المساومات السياسية والبازارات المستقبلية في حال وجود أيّ توافق أو تقارب كوردي - كوردي.

تدريس اللغة الأم، من أعظم ما وهبته البشرية والقوانين الطبيعية والفطرية للفرد، وهو الحق الذي حُرمنّا منه جميعاً طيلة عقود في سوريا. كان بإمكان الإدارة الذاتية وكصدق نواياها اللجوء إلى طرائق وأدوات أخرى لترسيخ تدريس اللغة الكوردية كمناهج ملزمة أو كلغة رسمية في المنطقة. لكن النتيجة أصبحت شرخاً مجتمعيّاً على مستوى الانتماء والالتفاف حول الهوية الكوردية عند تعلق الأمر بمستقبل الأبناء، أو ربط حالة الوفاء للهوية الكوردية بطرف سياسي واحد ومشاريعه الخاصة.

فالاتحاد الديمقراطي يسعى نحو خلق جيل تعليمي على مقاسه، فرد له كل ما يمتلك من إمكانيات مادية ولوجستية ومدارس كانت خاضعة لسيطرة النظام،

وعمد إلى قطع أيّ صلة بين الطلبة الكورد ومدارس ومناهج وجامعات النظام السوري. ما يوضح أن الصراع ليس لأجل اللغة الأم كما يتم الترويج، وإن كانت اللغة إحدى وسائل تثبيت الهوية، لكنها تكون من مشبطاتها إن ارتبطت بمشاريع غير محمودة العواقب أو إمكانية التضحية بأجيال لأجل بلورة فكرة لاحقة. إنما الصراع يتجسد في غلبة مشروع سياسي لضم المنطقة إلى نفوذ حزبي سياسي أكبر، وإحدى وسائل ضمان تلك النزعات تتجلى في القبض على ذهنيات وعقليات الأجيال اللاحقة عبر تضييق الخناق على الخيارات وحصرها بطرق تم رسمها بعناية فائقة. التربية هي محرك التآزمات المجتمعية، وهي تُعزز وتثبت أو تُثبط وتعرقل الهوية السياسية والقومية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، لذا فإن جوهر مشكلة المناهج التربوية يندرج في أحد سؤالين:

الأول: لماذا تكون بعض المناهج أكثر قابلية للتأزم من غيرها لدى أبناء الشعب وحتى الحيّ الواحد؟ بمعنى هل ثمة مناهج تنطوي على عوامل تأزم ذاتي؟  
الثاني: ما الظروف التي أفسحت المجال بتحول أهمية اللغة الأم إلى خطوط افتراق، وتالياً سهولة استثمارها في توليد وتأجيج التآزمات والخلافات والتصدعات على كافة الأصعدة وخاصة الهوية، ولماذا تمّ ربط اللغة الأم وحيويتها ووطنيتها بالمجموعات التي قبلت الرضوخ لسياسات حزبية تربوية خاصة.

ازدواجية السلطة في المنطقة واضحة جداً، ومحاولات فرض الهوية الحزبية واضحة أيضاً، وسيبقى الطلبة والتلاميذ وقوداً للصراعات الحزبية ومحاولات فرض اللون والمزاج الواحد، وهو الوضع الذي سيستمر إلى حين بلورة تسوية سياسية سورية عامة وكتابة دستور جديد للبلاد، وإلى ذلك الحين، ليس أمام الطرفين الكورديين سوى الدخول في حوار اجتماعي سياسي هادف وجاد، أو استمرار التصدع الهوياتي.

## 6-7 المدخلات التي تؤثر على العملية التعليمية

لطالما بقيت المناكفات والمشاحنات السياسية موجودة فإن النظام التعليمي سيبقى يعاني من فقدان الالتفاف الشعبي والاعتراف الرسمي بها. فأى منهاج لا بد أن

يكون جزءاً من الاتفاق على مشروع سياسي موحد وأن يرمز إلى التوافق والتواصل المجتمعي والسياسي والحزبي أيضاً. وما تعانيه الإدارة الذاتية في قطاع التربية والتعليم سببه فقدان الكوادر والمؤهلات التعليمية ما ينعكس بسلبية كبيرة على أداء وسرعة العمل.

بعد تحرر المنطقة من داعش، وتأثير الجانب الاقتصادي على الحقلين السياسي والتربوي، يتوجب الخروج بعلاقات إيجابية مع كافة الأطراف المحلية والإقليمية، للتمكن من تحسين الوضع والاستقرار الاقتصادي والسياسي. المشكلة التربوية اليوم تتعلق بالذهنيات التي تصر الإدارة الذاتية على فرضها على الشارع الكوردي، لا أحد بالمطلق يعادي لغته الأم، لكن تكرار مساوئ وكوارث مناهج الدولة بتغيير الاسم والحفاظ على العقلية التي تدير التربية مشكلة أكبر، لا بد من فصل التربية عن السياسية. (هناك فرق بين من يرفض أدلجة التعليم والمدرسين وتأثيره على عقل أبنائه ومن يحلم بتعليم أبنائه اللغة الأم) فهي أفضل وأسهل وأضمن لمستقبل المنطقة، لكنها مؤدجلة ومع أن النظام يدرس مناهج مؤدجلة أيضاً لكنها في الحد الأدنى معترف بها. أغلب مدرسي الإدارة الذاتية تلقوا التدريب وأصبحوا مدرسين خلال بضعة أشهر، إذ كيف لخريج دورة لغة كوردية أن يصبح مدرساً والأسوأ تدريس مادة تخصصية في معظم المراحل التعليمية.

تنمية الموارد البشرية أفضل بكثير من قفزات كبيرة في التعليم غير محموددة العواقب والنتائج. فالتربية والتعليم بالشكل الحالي لا يؤدي إلى إنشاء جيل من الخريجين العلميين بل تخريج جيل شبه أُمي لا يتقن حتى اللغة العربية عدا عن باقي المعارف.

ومع أن الأمم المتحدة تجيز وتدعم ضمن برامجها عمليات التدريس باللغة الأم للأقليات، لكن الاعتراف لدى غالبية الناس أفضل وأبدي من أي شيء آخر.

اليوم لدينا مشكلة أعداد من الذين انخرطوا ضمن مناهج الإدارة الذاتية ومنهم من أكمل دراسته في جامعة روجافا وإن كان قد حصل على شهادة الثانوية العامة للنظام السوري، لكن مصير طلبة المراحل الانتقالية يجب أن ينظر إليه خارج سياق الخلاف الحزبي مع تحميل الإدارة الذاتية المسؤولية عما جرى. استمرار التدريس

باللغة الكوردية أمر مهم لكنه يواجه أربع مشكلات متداخلة: 1 مصير ومستقبل الطلاب الملتزمين معهم نتيجة عدم الاعتراف. 2 قضية الشرعية والاعتراف من أي جهة كانت. 3 عدم تأهيل وقدرة الكادر الموجود على حمل العبء التربوي. 4 ضرورة فصل التربية عن السياسة والعمل الحزبي ومسارات الحل العسكري في سوريا والمنطقة.

## 7-7 مقترحات:

- 1 - الفصل التام بين العملية السياسية والتعليم، وإبعاد أي تأثير لأي شخصيات ذوي تأثير سلبي على التعليم، وإعادة تأليف المناهج من جديد واقتصار المناهج على ما يشجع الطلبة في التربية المجتمعية.
- 2 - ضرورة وجود استراتيجيات لتضمن اللغة الكوردية تدريساً ومناهج ضمن شرق الفرات وعموم سوريا مستقبلاً، وهو ما يتطلب جملة من الخطوات من أهمها:
  - التركيز على تعيين شخصيات كفوءة وإفساح المجال لها للعمل بدون ضغوط حزبية.
  - أخذ المعايير الدولية في التعليم على رأس الأولويات ووضعها ضمن الخطط التنموية واستدامة تطوير المناهج.
  - دعم إنشاء وافتتاح مراكز لتأهيل الخريجين ودعم قطاع التعليم العالي لإنشاء كوادرات تعليمية تخصصية.

## ثانياً: مستقبل التنوع في الشمال السوري

### أولاً- مسارات تمكين الكورد في سوريا ومخاطرها

لم ينجح الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية التي شكلها من كسب ود الأطراف الفاعلة والمعنية بالحدث السوري سياسياً، ولا بمواثيق تقيهم من شبح الحرب وخسارة ما تبقى من الجغرافية الكوردية التي تفككت إلى قرابة النصف فحسب.

فما هو مصير ومستقبل المنطقة ونوعية المشروع السياسي الذي سيحكمها، وتوزع القراءات ما بين العودة إلى حضان النظام، أو خيارات التحالف وتشكيل جسم سياسي كوردي موحد متفق مع إقليم كردستان، أو التفاضل ما بين الحرب مع تركيا أو الدخول في مفاوضات معها لن تُكسب الإدارة الذاتية ما تحلم به، خاصة مع إمكانية التقارب بين النظامين التركي والسوري.

خاصة وأن الجهود التي بذلتها أمريكا لضبط التوترات بين الجانبين التركي وPYD لم تأت بنتائجها بالشكل المطلوب ولم تنجح في تحقيق التوازن الذي سعت وحلمت به الإدارة الذاتية لا عسكرياً على المدى القريب وتجنب الدخول التركي أو المنطقة الآمنة، ولا على المدى البعيد والمنظور للاعتراف السياسي مستقبلاً. ولعله ما دفع بترمب لسحب القوات الأمريكية بشكل متواتر.

الجميع يسعى إلى كسب الحلقة الأخيرة من مسلسل شرق الفرات الذي طال أمده. بل أن تركيا ربطت مصيرها في حلف الناتو بمستقبل ومصير شرق الفرات وكانت على استعداد للدخول في مواجهة حليفها التاريخي «أمريكا» لأجل إبعاد قوات سوريا الديمقراطية وعمودها الفقري وحدات الحماية الشعبية من حدودها الجنوبية.

تحديداً يمكن القول إن المسرح في شرق الفرات أصبح مزدحماً بالجهات الأجنبية، ولكل منها مصالحها المعقدة والمتشابكة والمتضاربة أيضاً هناك، وهي: إيران، تركيا، كردستان العراق عبر المجلس الكوردي، أمريكا، وروسيا والأخيرة تحديداً يمكن لها لعب دور مزدوج سواء في شرق الفرات وشمال سوريا عبر اللعب على ورقة النظام السوري أو عبر دورها وتأثيرها وفعاليتها الكبيرة على غرب الفرات وشمال غرب سوريا، وعلى الكورد وتحديداً الاتحاد الديمقراطي نسيان قضية الفوز عبر القوى العسكرية أو إمكانية اللعب على أكثر من وتر أو التناغم مع أكثر من طرف ذي مصالح متضاربة مع الطرف الآخر.

في ظل هذه اللوحة المتشابكة، تطفو على السطح قضية ديناميكيات التعاطي للجهات المسيطرة في شرق الفرات سواء عسكرياً وإدارياً وميدانياً كالاتحاد الديمقراطي، أو الدور السياسي الدولي الواجب تفعيله أكثر كالمجلس الكوردي الذي



ينشط بين كل حين وآخر حول مصير المنطقة. وحين الحديث عن مسارات تمكين الكورد في شرق الفرات فإن أول التحديات يتجلى في مصير الإدارة الذاتية ميدانياً وسياسياً، وهل سيتمكن الاتحاد الديمقراطي من الحفاظ على مكتسباته بعد بحر الدماء الذي سأل، وبالتالي هل ستشهد سوريا خسارة الكورد لمزيد من أراضيهم. وفق هذه التصورات يتوجب معرفة ماذا يُريد كل طرف في المعادلة السورية من شرق الفرات. لعل أبرز سؤال تلوكه الألسن دوماً هو: هل سيخسر الكورد مناطقهم التاريخية وتصبح قضية الحكم الذاتي واللامركزية السياسية من الماضي؟

## 1 - ماذا تريد أمريكا

بعد التغريدة التي تحدثنا عنها، وما تلاها من تعديلات وتصريحات متضاربة ومختلفة ومتباينة كانت المحصلة ضرورة وجود منطقة آمنة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من ورائها لتحقيق ثلاثة مكاسب وأهداف طويلة الأمد 1- منع عودة ظهور تنظيم الدولة نهائياً والقضاء على خلاياه النائمة والمتبقية. 2- ترسيخ تبعية شرق الفرات كأحد الأعمدة الأمريكية في المنطقة وكمنصة أساسية في مشروع حصار النظام الإيراني 3- وهي مركبة: إحداها حماية شركاء واشنطن المحليين. بيد أن الأخيرة تصطدم بعرقلة عقلية الاتحاد الديمقراطي وسعيه للبقاء وحيداً في المنطقة، والأخرى الدفع بالحل السياسي للمشكلة السورية.

لكن الذي خالف كل التوقعات أكثر من أيّ تصور آخر حدث، وانسحبت القوات الأمريكية من المنطقة الواقعة بين كربي سبي حتى سري كانيه، ومن الممكن أن تنسحب من مناطق أخرى أيضاً.

كما أن التعنت التركي بدوره يشكل إحدى العقبات أمام المشروع الأمريكي. حيث تعتقد أنقرة أن داعش لم يعد يمتلك القوة التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي والمحلي ثم العالمي. عدا عن عدم رغبة تركيا المشاركة في حصار إيران، رُبما تقبل في حال حصلت على ضمانات بإبعاد قوات قسد عن حدودها إضافة إلى حق

التنقيب عن النفط والغاز في قبرص. والهدف الأمريكي الآخر في المنطقة كان منع قوات قسد ومسد والإدارة الذاتية من التوجه صوب دمشق ومنع عقد أي اتفاق معها؛ لأن المحصلة تعني سيطرة النظام على المقدرات الاقتصادية الكبيرة في شرق الفرات وعودة إيران برياً إلى المنطقة وتأثيرها على مسار الحل السياسي إن لم يكن إجهاض مسار جنيف.

لكن الساحة ستشهد العكس تماماً بمجرد الانسحاب الأمريكي وعودة النظام السوري، تحولاً عميقاً في الوضع السياسي والجغرافي ومحاور القوة بين الأطراف السياسية، وهو ما يعني سيطرة روسيا عسكرياً وسياسياً أيضاً.

## 2 - هل يخسر الكورد مناطق سيطرتهم؟

تغريدة واحدة من الرئيس الأمريكي «ترمب» في 19 كانون الأول 2018 كشفت هشاشة البنية السياسية والدبلوماسية للإدارة الذاتية ومستقبل قوات سوريا الديمقراطية. ما أن أعلن عن نيته الانسحاب.

طردت قوات سوريا الديمقراطية، تنظيم داعش ووسعت نفوذها تدريجياً، بدعم من التحالف الدولي، وسيطرت على مناطق واسعة أبرزها الرقة وحقول النفط والغاز الغزيرة الإنتاج في محافظة دير الزور شرقاً. لكن مع ذلك فإن مصير المنطقة وتلك القوات يُخشى أن يكون رهن تفاهمات واتفاقات بين أنقرة وروسيا، والأخيرة حليفة دمشق. والأخيرة أيضاً ترفض بإصرار وبصورة قاطعة تحالف «قسد» مع واشنطن وإن كان عسكرياً فقط، حيث تجد تلك القوات والإدارة الذاتية نفسها بين مُهددين من المحتمل أن يتحدا ضدها، دمشق لشعورها المزدوج بضرورة إعادة سطوتها وهيبتهما على كامل سوريا وبشكل أخص شرق الفرات؟ وهذه ستصدم بالعرقلة الأمريكية لها. وشعورها بالغبن الذي أعلنته أكثر من مرة، من تحالفات الاتحاد الديمقراطي مع أمريكا. أما تركيا فإنها ووفق ما تُعلن وتصرح ستجعل منهم هدفاً لتهديداتها وهي التي تصنف وحدات الحماية الشعبية على أنها مجموعة إرهابية وامتداد للعمال الكوردستاني المحظور لديها.

تشابه أو لنقل تقاطع المواقف بين كل من تركيا والنظام السوري من الوضع في شرق الفرات يدفع عامل التقارب التركي السوري إلى السطح وحينها رُبما نجد تقاسم المنطقة بين الجيش السوري والأترك كأحد السيناريوهات المحتملة، لكن يُضعفه التواجد الأمريكي الذي وفق ما أعلنت عن استراتيجيتها إنها لن تسمح بسيطرة إيران على شرق الفرات. عدا عن الدور الروسي والسعي نحو جر تركيا صوب حلفها، ما قد يُهدد ببقاء تلك المناطق تحت سيطرة تركيا ولو إلى أمد بعيد. لكن الخيار الأخير لقوات سوريا الديمقراطية إن وجدت في السياسة الأمريكية ما لا يناسبها، هو اللجوء إلى دمشق للتحالف وينطبق الأمر على تركيا التي ستحتاج إلى موافقة روسيا.

### 3 - مالذي تُريده دمشق

أحد السيناريوهات هو أن «يعبر الجيش السوري نهر الفرات ويعود إلى الرقة، ودير الزور ومنبج وحتى الحسكة»، والهدف الأبرز لدمشق، استعادة حقول النفط والغاز في محافظة دير الزور، ربما يحصل ذلك إثر تفاهم مع قسد، وما سيسهل مهمة دمشق هو تحالف فصائل عربية ضمن قوات سوريا الديمقراطية وعشائر من المنطقة معها على اعتبار أنها «الأكثر قوة». لكن الهدف الجديد لأمريكا في السيطرة على النفط في دير الزور تحديداً، قد يُقلص حجم المساحة التي يمكن للنظام السيطرة عليها. يسيطر الجيش السوري اليوم على قرابة 70% من مساحة البلاد ومرشحة للزيادة بحسب الوضع الجديد في إدلب وريفها، ولطالما أبدت عزمها استعادة كافة أراضيها، وسبق لرئاسة الجمهورية السورية أن وضعت الاتحاد الديمقراطي أمام خيارين، المفاوضات أو الحسم العسكري، ويعي الطرف الكوردي جيداً، أن لا حقوق أو تنازلات سيمنحها النظام لهم، وبعد زيادة التهديدات التركية لجأت «قسد» إلى دعوة النظام للتوجه صوب منبج في 28 كانون الأول 2018، وأعلنت دمشق انسحاب قرابة 400 مقاتل من المنطقة. ما جعل منبج منطقة تقاسم نفوذ بين روسيا وتركيا

والنظام السوري ووحدات الحماية الشعبية، ويُرجح أن يكون هذا السيناريو قد طُبّق إثر التفاهات الأخيرة بين أنقرة وموسكو بعد القرار الأمريكي بالانسحاب آنذاك.

لكن من الممكن إعادة إحياء عودة النظام إلى منبج وكوباني لو شعر الاتحاد الديمقراطي بدنو أجله.

لوحة شرق الفرات تزداد تشابكاً وتعقيداً خاصة وأنه من المحتمل أن يكون مسار الحل في أستانا الذي ترعاه كل من روسيا وإيران وتركيا إحدى بوابات طرح الحل، ومنها عودة مؤسسات الدولة إليها، لكن السيناريو الأكثر رجحاناً هو عودة النظام السوري إلى دير الزور والرقبة بتفاهم مع الاتحاد الديمقراطي مقابل ضمان عدم طردهم من الشريط الحدودي أو عدم اتفاق النظام مع تركيا التي لا تزال تصر على المنطقة الآمنة وإعادة إحياء اتفاقية أضنة، ويعتقد النظام أن مهمته سهلة جداً نظراً لتحالف قسم من العشائر العربية معه إضافة إلى إمكانية تحالف فصائل عربية ضمن قوات سوريا الديمقراطية التي انضمت للأخيرة خوفاً من داعش، مع النظام إن أصبح أقوى. تبقى نقطة المعارضة الأمريكية لعودة النظام مخافة عودة الحلم الإيراني بالسيطرة على الطريق البري.

#### 4 - ماذا تريد تركيا؟

لطالما حلمت بإقامة منطقة عازلة تُبعد قوات الحماية الشعبية عنها عشرات الكيلومترات على طول حدودها. لذا تسعى لضمان حصولها على طول يصل إلى ما بين 120 و130 كلم في الأراضي السورية وخاصة كردستان سوريا، وبعمق قرابة 25 أو 30 كلم. هذا الأمر يحتاج إلى موافقة روسيا للتقدم ورُبما تتنازل عن إدلب أو نقاط المراقبة لها في العمق السوري لقاء ذلك. بيد أن العين التركية تصل مدها إلى الطريق الدولي الواصل بين قامشلي وباقي المناطق السورية عبر تل تمر وعين عيسى والذي يصل من طرفه الثاني الشرقي إلى العراق وكوردستان ما يعني إمكانية الاستفادة الإيرانية منه. وترغب تركيا من وراء ذلك قطع الاتصال بين قسد في

مختلف مناطق الشمال السوري، ومن جهة ثانية شرط تركيا لمنع عودة النظام وإيران للمنطقة، وإنهاء تواجد شركاء واشنطن المحليين على حدودها الجنوبية. من جهتها تسعى روسيا للحفاظ على علاقات قوية مع تركيا خاصة بعد صفقة 400s لكنها تحتار بين كسب تركيا لصفها وبين رغبتها في عودة سيطرة النظام السوري على كافة أراضيها.

ولو دخلت روسيا مع النظام إلى إدلب وتم استخدام العنف ضد المدنيين فإن ذلك يعني تقويض الدور والوجود التركي في غرب الفرات، ورُها تعود تركيا إلى حليفها القديم أمريكا، وهو ما قد يؤثر على ضمان تنفيذ شروطها في شرق الفرات. التعقيد في المشهد الميداني والعسكري لتركيا في غرب الفرات ودورها في شرق الفرات يضعها أمام احتمالين: الموافقة على الشروط الأمريكية والدخول في تفاهات حول المنطقة الآمنة والشاملة للشريط الحدودي، أو أن تنال تركيا موافقة لشن عمليات عسكرية محددة النطاق الجغرافي وتحديد سقف زمني لذلك، لقاء دعم وجودها عسكرياً في غرب الفرات. بالمحصلة سيكون لتركيا دوريات ووجود عسكري في شرق الفرات لقاء الموافقة على الشروط الأمريكية.

أو مقايضة إدلب للنظام، مقابل مناطق من شرق الفرات لتركيا. تبقى أبرز نقاط الضعف أو الخلل في رغبة تركيا تتجسد برغبة التواجد في مناطق يعيش فيها سكان غير راغبين بقدوم تركيا كقوة عسكرية من شأنها تغيير ديمغرافية المنطقة الكوردية في سوريا عبر نقل السكان العرب اللاجئين لتركيا وإسكانهم في المدن والبلدات الكوردية بعد هجرة سكانها منها.

## 5 - هل سيحافظ الكورد على مكتسباتهم؟ وماذا يُريد إقليم كوردستان العراق؟

ينعكس إي اتفاق تركي - أمريكي، أو تركي - روسي سلباً وعكساً على وضع قوات قسد ومسد لتبدو في أكثر حالاتها ضعفاً، خاصة وأنها لم تتلق أي تظمينات أمريكية جديدة لحمايتها من أي خطر قادم وإدراك الاتحاد الديمقراطي أن النظام مستعد للتخلي عن أي شيء وعشرات الكيلومترات لقاء الوصول إلى

منابع النفط والمياه في الرقة ودير الزور ومنبج. إدارة المنطقة من قبل سكانها التاريخيين من الكورد، شكل الحلم الذي راود الجميع منذ عقود. لكن ما يُخشى هو أن يكون الكورد الخاسر الأكبر جراء التطورات الأخيرة، مع المحاولات للحفاظ على الحد الأدنى من المكتسبات. لكن لا أحد كالكورد لديهم ما يخسرون، ما بين خسارة كلية أو جزئية وإمكانية إنقاذ شيء ما، خارج سياق الشراكة العسكرية مع أمريكا. وللكورد في سوريا خياران للإنقاذ: الأول: الاتفاق مع النظام برعاية روسية، لكن نظراً لسجل تفاوض النظام مع المعارضة وتمكنه من تميع الحوارات والالتفاف حول وفد المعارضة وعدم الالتزام بأي شيء، وعدم استعداد النظام لمنح الكورد أي حق سياسي خارج إدارة الحقوق الثقافية بالحد الأدنى فإن الخطر يُعاد من جديد، خاصة بعد جولات من المحادثات بينهم لم تفض لشيء سوى إصرار النظام على العودة إلى شرق الفرات ورفع علمه حتى آخر نقطة مع كوردستان العراق. وتبقى النقطة الوحيدة هي سيطرة الجيش السوري على كامل المنطقة وبقاء المنطقة تحت إدارة الاتحاد الديمقراطي بحدود أدنى من الآن وبشروط النظام وهي بمثابة انتحار سياسي، إذ يتوقع انقلاب النظام عليهم في أول فرصة تسنح له، أو مساعدة قسد للنظام بالسيطرة على آبار النفط في دير الزور والسيطرة على الرقة.

الثاني: التحالف مع كوردستان العراق بعد حلحلة الأمور السياسية بينهما في كوردستان سوريا، والدخول في تفاهات مع الذراع السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق، في كوردستان سوريا والمتمثل بالحليف التاريخي الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، والحليف الاستراتيجي المجلس الوطني الكوردي ويمكن حينها التفاوض مع تركيا من موقع قوة سياسي ودبلوماسي وحتى عسكري.

## 6 - الوضع الإقليمي لشرق الفرات ودور الدول العربية

لا يمكن الخروج باتفاق نهائي حول شرق الفرات، والموقف من النظام السوري، ومحاصرة إيران بدون مواقف ومشاركات الدول العربية وخاصة الخليج. ما يعني

تأخر المسار الإقليمي وعدم إنجاز سوى جزء منه بالتوافق مع السعودية للتمويل المالي، لكنه لم يحقق المطلوب حتى الآن، بسبب الوضع السعودي وحربها في اليمن. وتبدي مصر عدم استعدادها للعب أي دور إقليمي ضد النظام السوري ما يعني تالياً الموافقة والدخول في عملية حصار إيران. رُحماً نجد عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، كخطوة يفهم منها سعي الدول العربية لإبعاد الدولة السورية من أي تأثير أو سلطة إيرانية.

بيد أن المانع الإقليمي الأكثر خطورة على المشروع الأمريكي يتمثل في الثغرت التركي ورفض قبول أي تواجد لقسد على الحدود، وهو ما يعني أن أمريكا لا تزال بحاجة إلى المزيد من الوقت لسببين مركبين، الأول: الضغط على تركيا واستغلال ورقة الهجوم الروسي والنظام السوري على إدلب، والثاني: محاولة تغيير طبيعة قوات سوريا الديمقراطية عبر تقليل سيطرة العناصر المرتبطة بالعمال الكردستاني، وهو ما يتطلب أمرين: تشكيل مجالس عسكرية محلية يمكن لتركيا أن تتقبل فكرة وجودها وهذه بحاجة إلى أن تكون تلك المجالس خليطاً متجانساً من الكورد والعرب وربما تكون قوات بيشمركة روج إحدى القوى الفاعلة في هذه المجالس وهذه القوة ستكون خارج سيطرة النظام وروسيا وهو يعني أيضاً منح القوة لأمريكا أثناء الحوارات ومسارات الحل السياسي في سوريا وخاصة جنيف. والأمر الثاني تشكيل إدارة سياسية جديدة للمنطقة وإبعاد العناصر المتسببة بالحساسية لتركيا. أو خوض حرب شرسة مع الجانب التركي المدعوم بقوة من الفصائل السورية العسكرية، ضد قوات قسد وما سينتج عنه من أضرار بالغة على الجغرافية الكوردية.

- تواجد العمال الكردستاني في كوردستان سوريا، واستمرار الاتحاد الديمقراطي في حل القضية الكوردية في تركيا عبر الأراضي الكوردية في سوريا يضع المنطقة في خطر يشكل بدوره زيادة الضغط على الفاعلين الدوليين ويعمق في الشرخ وزيادة التوترات، خاصة مع تركيا التي لا يتوجب على كورد سوريا الدخول في حالة عداء معها لأسباب تتعلق بفارق القوى العسكرية والدبلوماسية والسياسية والخاسر الأكبر في أي معركة بين الطرفين سيكون الكورد حتماً وبنيتهم التحتية، كما لا يمكن فصل النزاع بين الاتحاد الديمقراطي وتركيا عن النزاع الكوردي في داخل تركيا وهو ما

يتوجب إعادة تفعيل عملية السلام مُجدداً بين أوجلان والدولة التركية. التحالف الثلاثي: الروسي - الإيراني - السوري، يتأرجح من حيث الموازين ومن حيث نظرتهم للكورد والحل السياسي، فالدور الإيراني أبرز وأكثر وضوحاً من روسيا، والأخير بدورها تدعم أو لنقل لا تعارض فكرة اللامركزية وتعتقد إنه الحل السياسي الأنسب لسوريا، لكن النظام وإيران يعارضان ذلك.

الطرفان المعنيان بالمسألة الكوردية يمكن لهما التفاهم والوصول إلى تسويات سياسية، لكن أولاً يجب التركيز على الانخراط ضمن الديناميكيات الإقليمية والدولية ليكون أي اتفاق قادم مستداماً، وعلى الطرفين الانخراط ضمن أصحاب المصلحة المعنيين خارج نطاق دائرة الطرفين، خاصة تركيا وأمريكا وروسيا.

بيد أن ما سيخلط الأمور كثيراً ويعقد المشهد هي رغبة أمريكا الدفع بقوات قسد نحو حماية آبار النفط كما صرح ترمب أكثر من مرة، ودعوة دمشق وموسكو للاتحاد الديمقراطي للدخول في تفاهمات، ويعني ذلك أن قسد أمام اختيار حليف واحد فقط لا غير.

## ثانياً- التحديات السياسية ومعوقات الوحدة الكوردية ضمن مركزين كوردستانيين

يعيش الكورد في سوريا صراعين في وقت واحد. صراع عام مع الأطراف المتصارعة (نظام ومعارضة) وسعي كل منهما لإنهاء الآخر والوصول إلى السيادة السياسية، يرافقه قلق كوردي مضطرب بعدم الحصول على حقوقه القومية التي أعلن عنها. وصراع خاص. ظاهره عكس باطنه. حيث أن طبيعة الخلاف أو الصراع الكوردي - الكوردي في سوريا يعود إلى صراع فكري سياسي على الوجود والمستقبل الكوردي في المنطقة برمتها وليس سوريا فحسب، وربما أمكنت تسميته بمستقبل المشاريع الكوردية في الشرق الأوسط، ودور وموضع الكتل السياسية الكوردية إقليمياً ودولياً، والدور المرهلي والمستقبلي للأحزاب الكوردية والكوردستانية على حد سواء في الصراع العالمي الحالي ومستقبل المنطقة كلها.

كتحصيل حاصل لخلاف المشاريع الكوردية، ثمة خلافات حادة في التطبيقات



العملية للبرامج السياسية لكل طرف، لجهة التعاطي مع الحلول المطروحة للقضية الكوردية.

يتوزع الكورد في سوريا في ولائهم السياسي بين أبرز قطبين للحركة الكوردستانية، وهما الديمقراطي الكوردستاني «نهج البارزاني»، والعمال الكوردستاني «فلسفة أوجلان» حيث أن المرجعية الكوردية تنحصر بين هذين المرشحين، الأول: يعتبر مدرسة في النضال القومي، يمثلها حزب البارتي الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الرئيس مسعود البارزاني الذي تأسس في العام 1946 والذي ساهم بدوره في تأسيس الحياة السياسية الكوردية في سوريا بشكل منظم في 1957. استطاع الإقليم تأسيس شراكة وحياة سياسية برلمانية وإقليم كوردستاني تديره حكومة منتخبة تتمتع بثقل دبلوماسي وللبارتي دور قوي في التأثير على صناعة قرار داخلي والتأثير في المحيط الإقليمي.

أما الثاني: مدرسة ثورية فكرية وتتمثل في أفكار عبدالله أوجلان، حيث يعتمد مناصروه على أفكاره في إدارة روجافا، كما اعتمدوا مفهوم الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب في السلطة. أسس الحزب كيان أمر واقع منذ عدة سنوات، لديه موارد ويقدم خدمات إدارية للمدنيين في تلك المناطق، لكنه قائم على إلغاء كل صوت مخالف له.

ويجد الشارع الكوردي السوري نفسه إزاء حركتين متناقضتين للقطبين الكورديين المتنافسين في سوريا كامتداد للصراع بين القطبين الديمقراطي - العمال حول الدولة الكوردية والأمة الديمقراطية. فالاتحاد الديمقراطي وبعلاقته مع العمال الكوردستاني، يتحرك وفق أطر الحل المقبولة ضمن حدود القطر الجغرافي والقائم على منع أي فيدراليات قومية خاصة، اشتغل عبر أكثر من ثلاث سنوات على تحالفات متناقضة. يقابله «المجلس الوطني الكوردي»، الذي لم يحدد جغرافية سياسية معينة للمناطق التي يرغب بإدارتها والتي يقول إنه ينطلق من حقائق تاريخية فيسُميها (كوردستان سورية) ويؤكد أنها تتبع للدولة السورية، في شكل اتحادي على أساس فدرالية قومية جغرافية.

كما أن الاتحاد الديمقراطي الحاكم في كوردستان سوريا، يمتلك ديناميكيات فعالة،

يقول عن نفسه إنه طرف ثالث مقابل النظام والمعارضة. أما المجلس فيقول إنه يمتاز بعلاقات قوية جداً مع البارقي في العراق، ومتحالف مع مشاريعه، وله صلات وعلاقات جيدة مع تركيا، ويشارك في المفاوضات الإقليمية. ويضم قوى وأحزاباً تاريخية وقديمة، وله علاقات خارجية اهتم بها أكثر من العمل الميداني، ما أثر عليه داخلياً وخسر قاعدته الجماهيرية.

إحدى المشكلات الأخرى التي تتعلق بالقضية الكوردية، هي مواقف ورؤى المعارضة السورية. فليست لديهم رؤية واضحة لحل القضية الكوردية بما فيها الأطراف المعتدلة من المعارضة، التي لم تستطع تقديم أي رؤية لإنصاف الكورد، إضافة لاتهمهم المتكرر للكورد بالانفصاليين. بالرغم من تشكيل الكورد رمزية للمعارضة الرسمية للنظام، لم يسهم ذلك بإيجاد حل للتمييز ضد الكورد أو التخفيف من حدة خطاب الكراهية.

يعمل المجلس في إطار المعارضة السورية، التي هي على خلاف مع حزب الاتحاد الديمقراطي؛ الأمر الذي يخلق ردة فعل قاسية في تعامل الاتحاد الديمقراطي مع المجلس. في الوقت ذاته، ترفض تكتلات سياسية كثيرة طرح المجلس حول فيدرالية قومية أو غيرها من أنواع الفيدراليات.

يتحرك الكورد في سوريا باتجاهين مختلفين، كل منهما يطرح مشروعاً فدرالياً، ومع فقدان الانسجام بين الطرفين، يدفع برهان رغبة السيطرة على المشهد السياسي الكوردي للواجهة دوماً.

بدأ الاتحاد الديمقراطي بتجميل خسارته وفشل مشروعه بعد عملية غصن الزيتون والانسحاب من منبج، وإمكانية عودة النظام إلى محافظة الحسكة أو الدخول في تفاهم جديد قائم على إلغاء ما تم الإعلان عنه سابقاً.

والمجلس الكوردي لا يزال ضمن أروقة المعارضة والهيئة العليا للتفاوض، وأصبح ككيان مستقل، لكنه لم يصل إلى اللحظة لتفاهمات حول شكل الدولة ونظام الحكم المستقبلي، إن نجحت المعارضة في حكم الدولة السورية ما يدفع بعامل التفرقة الداخلية، بين أن يكون الطرف الكوردي جزءاً من مادة للمساومة بين الدول الكبرى، وبين أن يكون جزءاً حقيقياً من الحل أو القرار، وهو المفقود كوردياً

حتى الآن. ما يعني أن كورد سوريا يعيشون في خطر متوقع خاصة وأن تسارع الأحداث حول المرحلة الانتقالية في سوريا غير واضح، ولا سيما دور وموقع الكورد فيها.

إن التقارب الكوردي- الكوردي المأمول شعبياً ونخبوياً والذي سعى إليه البارزاني خلال أربع اتفاقيات سابقة بين الطرفين الكورديين في سوريا، لم تر مُخرجات أي منها النور؛ ما يُعجل من مخاوف الكثيرين من أي انهيار أو تصادم حاد للجبهة الكوردية داخلياً أكثر مما هي عليه اليوم، واستغلالها من لدن جهات معارضة للتطلعات الكوردية، واستغلالها لحالة الخلاف المتجذرة.

تفاوت الرؤية السياسية الكوردية في سوريا بين الأممية والحقوق القومية، يضع الكورد أمام اختيار إحدى حالتين لا ثالث لهما:

أولاً: إما الدفع باتجاه إلغاء أي بذور للدولة المركزية ووسطها السياسي عبر تطبيق النظام الفدرالي، وحتى هذه منقسمة بين الفدرالية التي يطرحها المجلس الكوردي والفدرالية المطروحة من قبل الاتحاد الديمقراطي.

ثانياً: العمل على إعادة هبة ووسطوة الدولة المركزية.

فالحالة الأولى تدفع بالكورد في سوريا إلى التبنى الصارخ للنظام الفدرالي الاتحادي بخصوصية قومية كوردية.

لذا فإن المجلس الكوردي بحاجة إلى قوة عسكرية ومخطط جغرافي ودعم دبلوماسي قوي للحصول على الكيان المطلوب، خاصة مع عدم وجود تصور موحد تتبناه المعارضة السورية تجاه المكوّن الكوردي كقومية ذات خصوصية في سوريا، ونوعية الحكم وشكل الدولة وإصرار بعض أطراف المعارضة على عروبة سوريا.

الطرف الثاني من الحالة الأولى يتجلى في دعوات الاتحاد الديمقراطي إلى إنشاء كيان يضم السوريين جميعاً. حيث ورد في ديباجة العقد الاجتماعي لفدرالية شمال سوريا النظام الفيدرالي الديمقراطي التوافقي الذي يضمن مشاركة كل الأفراد والجماعات وعلى قدم المساواة في النقاش والقرار والتنفيذ ويراعي الاختلاف الإثني والديني وفق خصائص كل مجموعة منظمة على أسس العيش المشترك وأخوة الشعوب. لكن من أكثر ما يعيب هذا النوع من الفدرالية أنها مُعلنة قبل أن تنال موافقة

الطرف الكوردي الآخر وباقي المكونات، وقد نالها الاعياء والانهيار أكثر مما حققت من تثبيت أو مكتسبات.

أو الخوض في الحالة الثانية للحل المتجلي في البحث عن مشتركات وتقاطعات كوردية مع المعارضة السورية، والعمل على خلق مشروع وطني بهوية سورية جامعة بين كل الأطراف السورية، بعيداً عن أي طرح لشكل الدولة الاتحادية. طرح الاتحاد الديمقراطي مرفوض جملة وتفصيلاً من لدن المعارضة السورية وحتى أوساط من العرب والمسيحيين وباقي مكونات الشمال السوري. خاصة وأن التذليل على أخوة الشعوب عبر طرح رئاسة مشتركة من وضع شخصية عربية أو مسيحية إلى جانب شخصية كوردية في مختلف المراكز والمناصب بما فيها رئاسة المقاطعات، لا يرمز إلى الطرح المبني على حقيقة العيش المشترك.

لا يتقبل الكوردي أن يتم إلغاء مفهوم الأمة الكوردية في سبيل مسايرة الآخر المختلف، في حين أن الآخر لا يجد في تبوئه لمناصب مشتركة دليل على التعددية السياسية والثقافية، مستنداً على شكلية الرئاسة المشتركة لجهة انحصار القرار بيد الجهة الكوردية في المنصب، إضافة إلى مخاوف المكون العربي من عدم رضا الشارع الكوردي عن طروحات الأمة الديمقراطية ونظام المقاطعات.

الحالة الأولى -فدرالية قومية جغرافية- مرفوضة لمخاوف إقامة كيان كوردي، وتعاني من زيادة الضغط الشعبي والرغبة بمعرفة البوصلة الكوردية في المرحلة المقبلة. والحالة الثانية -مفاهيم الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب- مرفوضة بحجة أنها لا تمثل إجماعاً وطنياً وتمت بدون موافقة أو استشارة السوريين، حتى ضمن هالتها الكوردية. فأصبحت تعيش موتها السريري. وبين رفض المشروع القومي، ومُحاربة المشروع الجامع لمكونات شمال سوريا، تعيش القضية الكوردية في سوريا مرحلة يمكن وصفها بالقلقة.

ربما يتوجه مناصرو فيدرالية شمال سورية وحتى أعداد كثيرة من الطرف الكوردي الآخر، نحو الحقوق الكوردية ضمن دولة المواطنة، في حال لم ينجح أي طرف كوردي في فرض مشروعه الذي يُنادي به، فحالة الاستياء في الشارع الكوردي يمكن أن تدفع إلى ارتفاع الصوت الكوردي الداعي للعيش في دولة سورية بصيغة المواطنة

بدلاً من العيش تحت رحمة مشاريع تلغي الخصوصيات القومية كفيدرالية شمال سورية، أو مشاريع فدرالية جغرافية سياسية غير محمودة العواقب ولا مضمونة من الداعمين. لعل تجربة الكورد في تركيا وتوجه مئات الآلاف للتصويت لحزب العدالة والتنمية بدلاً عن حزب الشعوب الديمقراطية خير دليل، قس على ذلك الفئات الكوردية الأخرى التي تقبع خارج الطرفين.

### ثالثاً- التعاون بين المكونات

لعل من أبرز الديناميكيات الواجب الاهتمام بها والبحث فيها، هي قضية معوقات التعاون بين المكونات. من حيث أبرز نقاط الخلاف وأسبابها بين المكونات ومختلف الأطراف العرقية والدينية والقومية المختلفة في شمال شرق سوريا، ومدى تواجد توترات مُحددة يمكن أن تؤثر على السلم الأهلي وضرورات الحفاظ عليه، حتى لا تتسبب التوترات بخلق نوع من الصراع المستقبلي. خاصة وأن المنطقة تطفو على النتائج السلبية للسياسات التي اتبعت لزيادة الشرخ والعداء بين المكونات، وهو ما يُخشى أن يفاقم الأمور إلى صراع يؤثر على العلاقات بين الطوائف. فبات من الضروري جداً البحث في سيناريوهات تُقرب الفرق السياسية وحل يتصوره كل مجتمع من المجتمعات وإمكانية التوفيق بين تلك السيناريوهات. من المهم البحث في المشتركات والمتقاطعات بين الأطراف المختلفة في كوردستان سوريا. كما أن ضم محافظتي الرقة ودير الزور إلى المنطقة سيخلق ردات فعل عنيفة من السكان المحليين، فهي في حدها الأدنى ستؤثر على التركيبة السكانية للمنطقة في ظل شبح الفراغ البشري للمنطقة نتيجة الهجرة المتزايدة. كما ساهمت سياسات النظام السوري في خلق شروخ مجتمعية بين الأطراف كُلها، ما انعكس سلباً على العمق المجتمعي والعلاقات بين الأطراف الباقية نتيجة تأزم عامل الثقة بينهم.

حيث واجه المجتمع الكوردي كقومية وشعب سياسات صهر وإلغاء عديدة، أدت إلى موجات هجرة كبيرة منذ عقود، ودوماً كانت المحاولات من قبل النظام السوري

تهدف إلى إلغاء الوجود الكوردي وقمع هويته وجعله فارغاً من محتواه كشعب مُغاير وقومية متمايضة.

حتى المجتمع السرياني الآشوري أيضاً واجه سياسات مزدوجة لتخييرهم بين خيارين فقط لا غير، إما الوقوف إلى صف النظام والالتزام معه، أو الاستمرار في محاولات تهديده في وجوده القومي عبر تقليصه إلى أقلية دينية فحسب، ومع زيادة حُدّية الجماعات الراديكالية وتوزع نقاط سيطرتها تعرضوا لتهديدات أمنية جديدة زادت معها نسبة الهجرة لهم.

بالنسبة للمجتمع العربي فإن محاولات الإبقاء على تخلفه وارتباطه العضوي بحزب البعث كانت تقوم بفاعلية متزايدة، خاصة وأن ربط مصادر العيش بمدى التفاعل مع الحزب المذكور يُعتبر من أبرز مصادر التوتر وخلق الصراعات مع باقي المكونات. الريف العربي في كردستان سوريا كان يعيش حالة بائسة خاصة في مناطق تل حميس وجنوب الرّد.

لعبت الدولة السورية دوراً كبيراً في زيادة تعميق الانقسامات العرقية والدينية بهدف تسهيل إحكام قبضتها على السلطة، ما زاد من حجم ونوع الصراعات والتوترات وانعدام الثقة بين الشرائح والمكونات.

أكثر ما تحتاجه المنطقة هو استقرار طويل الأمد من خلال الاعتراف بالتنوع العرقي والديني الموجود سواء في كردستان سوريا أو الجمهورية السورية، وهو ما يتطلب التركيز على نوعين من الهويات، هوية جامعة في كردستان سوريا للمّ شمل الفئات والشتات جميعهم. وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية الجامعة بدلاً من فرض هوية معينة بنفس الطريقة التي روجت وسعت وعملت لها الدولة السورية، عبر فرض الهوية العربية على جميع المكونات.

وهذا يتطلب إجراء حوار شامل بين المكونات للخروج بعقد اجتماعي جديد، لكن يُفضل أن يكون في مراحل لاحقة، كي لا تقع بعض المكونات تحت تأثير وسيطرة مؤثرات ضواغط الدولة السورية، وإلى ذلك الحين فإن اتفاق المكونات على آلية إدارة البلد سيكون من أساسيات تخفيف حُدّية التوترات.

لا سلم أهلي دون تنمية اقتصادية، وهما مرتبطان ببعضها البعض بشدّة. تراكمات

وتعزيز حالة العداء بين المكونات، جعل من الكورد في موقع خطر. التأكيد على أهمية الحوار والتواصل لا يجب أن يكون على حساب أصل القضية الكوردية، كشعب ذي هوية قومية خاصة يعيش على أرضه التاريخية؛ لذا فإن تثبيت اللامركزية السياسية في الدستور السوري المقبل هو ما يُحقق المكاسب والطمأنينة للكورد على المدى القريب والبعيد.

### ثالثاً: التهديدات الخارجية

أولاً/ العلاقات البينية بين مختلف الجهات والوضع بعد داعش:

#### 1 - العلاقة بين الاتحاد الديمقراطي والعمال الكوردستاني وتأثيرها على المنطقة:

تفاعلت العلاقة بين الطرفين (الجسد السياسي - شرق الفرات) خلال الحدث السوري، فبات من المنطقي ربطه بالتداعيات السياسية والمستجدات الإقليمية وتأثيرها على شرق الفرات، وتالياً تأثيره على العمال الكوردستاني، والاتحاد الديمقراطي، وتركيا، والقضية الكوردية.

فما حققته الإدارة الأمريكية من انتصار سياسي وعسكري ضد الإرهاب وخلق ضغوطات ضد إيران، سواء في العراق أو سوريا، سيدفع أمريكا للحفاظ على تلك المكتسبات خلال العامين المقبلين مهما كلف الثمن، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في واشنطن.

وهو ما يدفع بالمشرح الكوردي في ما تبقى من شرق الفرات للحفاظ على وضعه الحالي، أيضاً خلال العامين المقبلين، دون أي مخاوف من عودة النظام السوري أو زيادة حدة التهديدات التركية حول المنطقة الآمنة وعمقها، خاصة وأنها لم تنل حتى الآن بطاقة العبور النهائية لخلق تلك المنطقة، ورُبما نجد تركيا تمددت قليلاً في المرحلة الأولى من المنطقة الآمنة تحديداً بين تل أبيب وسري كانيي، لكن وفق الرغبة الأمريكية لن تُخلق أي ضواغط أو تهديدات عسكرية تدمر الهياكل الراهنة. عدا عن أن الجانب الأمريكي يصف المنطقة بـ(آليات أمنية) خاصة وأنها تدرك أن أي منطقة آمنة تعني التواجد الفيزيائي التركي العسكري طويل الأمد، وهو ما لا

ترغبه أمريكا إلا بشروط ضمان مشاركة تركيا في حصار إيران. في علاقة الاتحاد الديمقراطي مع العمال الكوردستاني مشاكل عميقة على صعيدين مركبين الأول يخص الهاجس التركي، خاصة وأن العمال الكوردستاني محظور في تركيا وأي تواصل ما بينهما يعني امتداداً وتواصلاً تنظيمياً وفكرياً وسياسياً وعقائدياً، ورُبما يُفسر هذا الضربة التركية على قره جوخ في 23 نيسان 2017 بمشاركة 40 طائرة تركية حربية استهدفت تحركات لعناصر العمال الكوردستاني. عدا عن أن المنطقة تُدار من قبل أجهزة متداخلة فيما بينها وهي: 1- سياسية، يمثلها الاتحاد الديمقراطي وهو التيار المرتبط عضويّاً وسياسياً وأيديولوجياً بـ استراتيجية وأيديولوجيا العمال الكوردستاني وزعيمه المعتقل، عبدالله أوجلان، وله ذراع عسكري أمني عسكري داخلي أطلق عليه مؤخراً اسم قوى الأمن الداخلي - آسايش - المرتبطة هي الأخرى بالأيديولوجيا والاستراتيجية نفسها ما يعني أن التهديد التركي لن يتوقف عند حدود إبعاد قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحماية الشعبية فقط، لطالما أن هذه القوة تمثل الذراع العسكري للاتحاد الديمقراطي لتفعيل وتطبيق مشاريع حزبية. كما أن القيادة الفعلية لهذا السلك والقوات كسائر المؤسسات الأخرى تخضع لقوانين صارمة تتعلق بتوجيهات وقرارات العمال الكوردستاني، وهذا السلك أمام حالتين إما أنها ستتشكل بما تفرضه أمريكا بعد توقيع اتفاقها مع تركيا، وبالتالي تتعرض لخطر إبعادها نهائياً وما تشكله من فراغ أمني من الممكن استغلاله من قبل النظام، أو العشائر العربية المعادية للاتحاد الديمقراطي، أو من قبل تركيا أيضاً. أو إعادة هيكلية هذه القوات ودمج عناصر كوردية وعربية غير موالية للاتحاد الديمقراطي، وحصص القرار بقوى كوردية معروفة بهويتها السورية. بمعنى أدق، تحويل كل شيء غير مرئي إلى مرئي. والقوى الثانية هي قوات سوريا الديمقراطية المكونة من تشكيلات كوردية وعربية وسريانية، ولم يتم الإعلان عن حلّ أيّ جسد عسكري ضمن هذه القوات، وهذه القوة -قسد- مرتبطة عسكرياً مع الاتحاد الديمقراطي وموالية ومرتبطة بالعمال الكوردستاني، ووفق التصريحات التركية فإنها تؤكد الدور الأساس والبارز للعمال الكوردستاني في قيادة هذه القوات، وأنه هو صاحب القرار والهيمنة في حكم تلك



المنطقة، وهو ما يؤكد إصرار تركيا على إبعاد تلك القوة لعشرات الكيلومترات عن المنطقة المراد تجهيزها كمنطقة آمنة.

- صراع العمال الكوردستاني وتركيا منذ 40 عاماً، ذهب ضحيته عشرات الآلاف من الضحايا إضافة إلى حرق آلاف القرى الكوردية وتهجير الملايين من سكانها. خلال تلك الفترة لم يستطع العمال الكوردستاني تحقيق مطالبه أو السيطرة ميدانياً كمنجز عسكري سياسي على جغرافية كوردستان تركيا. صحيح أنه وصل إلى البرلمان عبر جناح سياسي، وكان منجزاً تاريخياً له، لولا إعادة الانتخابات كأحد الحلول التي لجأ إليها العدالة والتنمية لفرض إيقاعه القومي على البرلمان وكل من يدخل تحت قُبتِه، وفق رؤاه القومية العميقة.

- استفاد الحزب من تجربته في سوريا على صعيد إنشاء شبكة علاقات داخلية شعبية مرتبطة بمصالح اقتصادية عبر خلق طبقة برجوازية حزبية وإفساح المجال أمام كُتل بشرية للاستفادة الفاحشة مالياً منها، ودعم الخزان البشري وتالياً توسيع رقعة الانتشار الشعبي ضمن القواعد الاجتماعية. كما أنه ولأول مرة في تاريخ هذا الحزب حكم مديناً وعسكرياً واقتصادياً مناطق جغرافية شاسعة لمنطقة تعج بملايين السكان ومختلف الانتماءات السياسية والدينية والعرقية، عدا عن الموارد الغنية والموقع الجيوبوليتيكي المهم كشرق الفرات، وقبله شمال سوريا. كما أن تجربتهم في سوريا أفسحت المجال لهم لعقد شبكة علاقات قوية على الصعيد الخارجي وتحديداً مع أمريكا وأوروبا ليكونوا شركاء في القضاء على داعش ومحاربة الإرهاب عبر ممثلهم من كورد سوريا، وكل الأطراف تعي جيداً حجم الترابط بين العمال الكوردستاني والاتحاد الديمقراطي. لهذا كله فإن تركيا باتت تستشعر هذا الخطر أكثر. فأى تطور وتقدم في علاقات PYD و PKK أو تشكيلاته السياسية على الصعيد الدولي تحديداً، وخاصة في المجال السياسي، يؤدي لزيادة حساسية تركيا، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى السعي نحو الدخول في مفاوضات وتواصل مع النظام السوري حول آلية إخراج العمال الكوردستاني من شرق الفرات كأحد الخطوات التي تلجأ إليها تركيا، وهو التواصل عينه الذي تقطعه أمريكا وتضغط على العمال الكوردستاني والاتحاد الديمقراطي لتغيير سياساتها المتبعة

وتقديم تنازلات للعمق والداخل الكوردي وحتى لتركيا، وهذه الأخيرة تدرك جيداً أن أيّ نجاح لتجربة العمال الكوردستاني في سوريا يعني تبدلاً في موازين القوى بين الطرفين لن يكون في صالح تركيا.

عامان مقبلان على الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة سيوضحان على الأقل الموقف من إيران فيما الحرب أو الخناق والحصار العسكري والاقتصادي أو تفاهات رُبما تُفضي إلى إبعادها عن العراق وسوريا ودول أخرى. عامان يشكّلان فرصة سانحة للعمال الكوردستاني وذراعه السوري لتقديم نموذج حكم جديد مغاير للهيمنة السياسية والتفرد بالحكم والإلغاء والإقصاء وإلغاء الممارسات الشوفينية الاستبدادية وهي فرصة جيدة لكي يقدم الحكام المحليون نماذج لهاكل حكم جديدة وتقديم أنفسهم كنماذج حكم انتقالي تعبر بالمنطقة من مجرد هيكل حكم نتيجة ظروف سياسية عسكرية ميدانية وتوازنات مترهلة تتحول وفق كل ظرف جديد أو طارئ، إلى نموذج حكم ديمقراطي مستدام لصالح الكورد السوريين وباقي المكونات وهو ما يتطلب أولاً التنازل عن أجزاء واسعة من حكمهم وسلطتهم المطلقة.

العمال الكوردستاني وذراعه السوري أمام عدوين شرسين الدولة السورية وتركيا، أيّ أنهما مهددان بالخسارة الكلية في سوريا وتركيا إن لم يتجها صوب التغييرات العميقة المطلوبة وتقديم ما هو مغاير لما هو مقدم حالياً من شمولية واحتكارية وممارسات عنفية وقمعية. هو ما يستوجب -ربما- الاعتراف أولاً أن مجموعة الأحزاب الكوردية حديثة النشوء لا تشكل أيّ وزن في المعادلة السياسية، بل ليست سوى اختراع مُشتر فاقد للأهمية وأن إقصاءهم لكامل الطيف السياسي الاجتماعي الكوردي التاريخي ومحقهم للقوة السياسية القومية الكوردية، لم يكن سوى تعزيز للشمولية والإقصاء لم تنجح فيه أعتى الأنظمة الشمولية دولياً، وهو الوضع عينه الذي يُطبق على العرب والسريان ضمن الإدارة والذين لم يتمكنوا من تمثيل مكوناتهم ولم ينجحوا في الحصول على حقوقهم في تشكيل نواة حيوياتهم وكتلهم الصلبة التي يمكن أن يعتمدوا عليها وتم تقييد حركة الجهات السياسية العربية والسريانية والآشورية عبر منعهم، في حال الانضمام للإدارة الذاتية، من تشييد تنظيماتهم وحيوياتهم السياسية بل أن ما تطمح إليه الإدارة الذاتية هو زيادة عدد

التشكيلات والتنظيمات والقوى السياسية سواء الكوردية أم غيرها، شريطة الارتباط العضوي المباشر والكامل بها.

ما تبقى أمام الاتحاد الديمقراطي والعمال الكوردستاني هو إفساح المجال أمام كورد سوريا لخلق نموذج سياسي جديد مختلف قائم على الشراكة السياسية العميقة والتمثيل الحقيقي لكافة القوى الاجتماعية، قوامه الحريات والديمقراطية ومنظومة قيم واسعة الطيف كحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون، وهذه هي الحماية الحقيقية لشرق الفرات من الاجتياح التركي وخلق جبهة داخلية متينة وانتفاء شعبي لحكومة محلية.

## 2 - المنطقة الكوردية بعد داعش

انحصر عناصر داعش العسكريين ببضع أمتار في قرية «الباغوز» مختبئين قبل أن تُنهي قوات سوريا الديمقراطية والضربات الجوية للتحالف الدولي، التنظيم عسكرياً. مع اختباء الفلول المتبقية لهم. ما يشي بإمكانية إعادة إحياء التنظيم، لكن ربما في مدن ودول أخرى خاصة اليمن لتشد يد الخناق على السعودية واستنزاف إيران أكثر، وليبيا وسواحل البحر المتوسط لغزارة آبار النفط وإتمام دوره المنوط به، أو التوجه صوب تركيا وإيران. الأولى لغزارة اقتصادها المصدر للخارج ودورها المحوري في الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي، وعدم الرغبة برؤية دولة قوية بصبغة إسلامية يمكن لها أن تُقابل الهيمنة الأمريكية أو تنجح في خلق موازين قوى جديدة. أو تتجه إيران صوب التغلغل المذهبي في الشرق الأوسط وبعض دول شرق آسيا، إضافة إلى كونها قوة آسيوية رُحما تشكل خطراً على المشروع الأمريكي في المنطقة مستقبلاً، ما لم تكن تحت السيطرة الكاملة.

ويعني استسلام وإلقاء القبض على حوالي 65 ألفاً ما بين مُقاتل أو عوائلهم وفق ما تقوله قوات قسد والإدارة الذاتية.. إلخ، مرحلة مُقبلة شديدة التعقيد، إذا لم تسارع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتدخل، إذ كيف لـ60 ألف مقاتل قوام سوريا الديمقراطية حراسة 65 ألف مُحتجز.

بيد أنه لا يزال مصير المنطقة الكوردية في سوريا والتي تُعرف حالياً بـ(روجافا) غير مستقر ومجهول بنسبة كبيرة، خاصة وأن الطرفين الكورديين تاهتا عن إيجاد مشروع دائم لهما في اللعبة السياسية الدولية والإقليمية، حيث استمر المجلس الكوردي في البقاء ضمن صفوف الحركة السياسية السورية، بينما ادعى الاتحاد الديمقراطي تمسكه بالخط الثالث، وتقربه من النظام تارة ومن الروس لاحقاً، والتفاهم الحالي مع أمريكا عسكرياً، وأدرك الاتحاد ديمقراطي عدم نجاح رؤيته بعد اختصار قوى التفاوض على النظام والمعارضة، وإقحام طرفٍ مُحايد ومستقل تحت اسم المجتمع المدني في اللجان الدستورية، وإعادة الاتحاد الديمقراطي من القوائم الثلاث، لكنه مستمر في تشكيلاته السياسية وتقسيماته الإدارية بشكل منفرد، مع بقاء الطرف الأول على طروحاته النظرية حول إقليم كردستان سوريا.

المنطقة بحاجة إلى قوة لمسك الأرض، ولو أحسن النظام السوري التعامل مع شروط مجلس سوريا الديمقراطية، رُهما وجدنا اليوم تغييراً في الخارطة السياسية والعسكرية والعلاقات بين الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري، لكن بقيت الأمور على حالها. رُهما نجد قوات أوروبية قادمة لمؤازرة الـ200 جندي أمريكي لحماية المنطقة وتوجيه الطرفين الكورديين نحو ما يسعى الغرب لتنفيذه، سواء لجهة المشاركة السياسية في سوريا المستقبل، أو مضاعفة الجهود للقضاء على بقايا وخلايا داعش، وهذه بالتحديد رُهما تكون من مهام التشكيلات العسكرية والأمنية والإدارية الجديدة التي باتت واجبة الوجود وفق رغبة الغرب في هذه المنطقة، وهي ستكون مؤلفة من الأطراف الفاعلة والرئيسية في المناطق الكوردية. رُهما ما يُبقي على امتعاض الاتحاد الديمقراطي، استمرار المجلس الكوردي المطالبة بدخول قوات بيشمركة روجافا إلى المدن الكوردية في سوريا.

ولو توجه الطرفان الكورديان صوب الواقعية التي تحلت بها قيادات إقليم كردستان العراق إبان فرض المنطقة الآمنة شمال خط العرض 36 ثم دستور العراق والمادة 140 وحتى الفترة الحالية وما عاناه الإقليم من ضغط وحرب شرسة بغية إنهائه، لأدركت الأطراف السياسية الكوردية أن أمريكا لن تُطلق يد أحدهم في المنطقة بشكل مطلق دون الآخر، وستحافظ على شكل التوازنات الكوردية المطبقة

في إقليم كوردستان، في المنطقة الممتدة بين نهر دجلة حتى شرق الفرات. انتهى داعش عسكرياً في سوريا. وانتهى معه الوقت المتاح للكورد للتحكم بزمام الأمور والجغرافية، أو هكذا يبدو نتيجة زيادة الضغوطات والتهديدات، خاصة مع زيادة احتمالية سحب القوات الأمريكية وإن تدريجياً من المنطقة، وزيادة حدى التهديدات التركية والنظام السوري بالدخول إلى شرق الفرات، فإن المستقبل الكوردي في شرق الفرات يخضع لجملة من السيناريوهات التي ترتبط بالقوة الفاعلة والمؤثرة في الخارطة العسكرية خاصة، والسياسية والدولية حول سوريا عامة، والمؤثرة في شرق الفرات بشكل أخص. هذا يُسهل من إمكانية القول إن المستقبل والمصير الكوردي مرتبط بالقوى التي تُعتبر الفاعلة ومؤثرة والساعية لتحقيق مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي في شرق الفرات (أمريكا، روسيا، تركيا، إيران ومعها النظام السوري).

### 3 - تضارب مصالح الدول الفاعلة في شرق الفرات بعد داعش

مع زوال داعش، زال الخطر الوجودي على الأمن القومي الأمريكي ومصالحها في المنطقة عموماً. ولم يبق سوى خطر وحيد متمثل بالنظام الإيراني في المنطقة وهو ما يدفع بإمكانية اتفاق روسي - أمريكي وإبعاد خطر إيران عن شرق الفرات، وإنهاء حلم فتح الطريق البري بين طهران ولبنان عبر العراق وسوريا، وربما يكون نموذجاً مشابهاً للاتفاق الموقع بين روسيا وإسرائيل الذي أبعاد إيران 80 كلم عن حدودها<sup>1</sup>.

بالمقابل، فإن تركيا ستكون أكثر الدول تأثيراً في ملف شرق الفرات، وتتلاقى معها بحدود قرابة 500 كلم من عين ديوار إلى كوباني، إضافة إلى رغبتها في التواجد بمحافظتي الرقة ودير الزور، لكنها تجد نفسها حائرة ما بين الحلف الأمريكي أو الروسي. جُلَّ هم تركيا الساعية لحماية أمنها القومي الذي تحصره بإبعاد الاتحاد الديمقراطي المرتبط بالعمال الكوردستاني المحظور لديها، ينحصر في إيجاد مساحة جغرافية كبيرة تكون خالية من أيّ تواجد للأجنحة الأمنية والعسكرية

1 - إبرام صفقة بين روسيا وإسرائيل، موقع سيوتنيك، 22/7/2018، الرابط: <https://cutt.us/FeVpU>

للاتحاد الديمقراطي. كما ترغب روسيا بعودة كاملة لسيطرة النظام السوري على شرق الفرات وإدارة المنطقة الآمنة حين إعلانها. ما قد يدفع تركيا للتفكير جدياً بالطرح الروسي مخافة أن يقبل الاتحاد الديمقراطي بعودة النظام للمنطقة، وسبق أن اشترط النظام لمنع التدخل التركي، أن يلجأ الاتحاد الديمقراطي لتسليم المنطقة بالكامل للنظام.

تدرك تركيا جيداً أن المنطقة الآمنة، تركيا، شبه مستحيلة بدون عملية عسكرية ضد قوات قسد، وتضطدم العملية العسكرية بالتواجد الأمريكي والتحالف الدولي، وهو ما يعيد تركيا مجدداً للحضن الأمريكي للاتفاق على شكل المنطقة الآمنة، أو عملية عسكرية بعد انسحاب أمريكي من المنطقة، كل ذلك يعقّد من مشهد التواجد التركي في شرق الفرات، وربما نجد عملية عسكرية تركية لكن محدودة وبسقف زمني، أو تنفيذ المنطقة الآمنة بعمق يُرضي طلباتها.

أما روسيا فهي صاحبة المصالح الأقل في شرق الفرات مقارنة بتركيا وأمريكا وتنحصر مصلحتها في عودة النظام إلى شرق الفرات استكمالاً لمخططها بسيطرة النظام على كامل الأراضي السورية، واستفادة الدولة من الثروات الموجودة كرافد وحامل للعبء والضغط الاقتصادي الخانق الذي يعيشه النظام نتيجة حرب الثماني سنوات، وسعي روسيا لتحصيل ديونها الكبيرة المترتبة على النظام السوري. ترغب روسيا بلعب دور مميز لكن عبر النظام السوري في شرق الفرات، وإن لم يتحقق ذلك فعن طريق الاتحاد الديمقراطي نفسه لعاملين متداخلين أولهما: حماية روسيا لقوات الحماية الشعبية في تل رفعت ومنغ بريف حلب الشمالي وهو ما يعني ابتزاز روسيا لتركيا حول تلك المناطق التي تسعى تركيا للتدخل فيها واستعادتها. الثاني: جوهر التنازلات التي تسعى لها روسيا مع PYD هو تقديم الأخير تنازلات قوية وجذرية للنظام السوري، خاصة وأن روسيا كانت الضامن للمراقب للحوارين الأخيرين بين قسد والنظام.

بينما تُعتبر إيران أقل الأطراف فاعلية في شرق الفرات؛ بسبب غياب القوة العسكرية الخاصة بها هناك. فمن الممكن أن تلجأ لرعاية الحوارات بين قسد والنظام السوري لتكون مستفيدة من نوعية العلاقة الناشئة أو المتطورة مع الاتحاد الديمقراطي.

من جهته فإن النظام السوري وهو الملزم بتطبيق السياسات التي ترسمها روسيا، لا قدرة له على مواجهة تركيا أو أمريكا، ولا يستطيع العودة إلى شرق الفرات قبل خروج أمريكا والتحالف الدولي وليس بمقدوره لعب دور فاعل بعيداً عن الدعم الروسي.

\* تبقى فرنسا الجهة الأقل قوة وفاعلية في شرق الفرات، وتأثيرها محدود وليس بمقدورها لعب دور مؤثر خارج القرار الأمريكي، مع أنها لم تسحب قواتها من شرق الفرات، وهي على علاقة سيئة وخلافات تاريخية مع تركيا<sup>1</sup> عدا عن خشية فرنسا إطلاق قوات قسد للفرنسيين المنخرطين ضمن داعش والبالغ عددهم 130 داعشياً معتقلاً لديهم. بيد أنها عاجزة عن مواجهة تركيا مالياً وعسكرياً. لذا فإن التأثير الفرنسي قد يكون عبر الأروقة الدولية لتأمين فاعلية عميقة في الملف السوري، أو حماية الكورد لو تعرضوا للخطر.

- ما يهم في كل هذه المعمعة هو الوجود الكوردي، والقضية الكوردية في كوردستان سوريا، بعد التمزق السياسي الحاصل وتأثيره على الراهنية والنمطية المجتمعية. فالقوى الكوردية متضاربة المصالح، ومشتتة القرار والمرجعية.

#### 4 - خيارات القوى الكوردية بعد داعش وسيناريوهات المنطقة الآمنة

خلقت تغريدة<sup>2</sup> واحدة من الرئيس الأمريكي حول الانسحاب السريع، ردة فعل إيجابية لدى تركيا وحلفائها من الفصائل العسكرية، وردة فعل سلبية وشعوراً بالغبن والغدر لدى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحماية الشعبية والاتحاد الديمقراطي، بدد ذلك الشعور إصرار الجانب الأمريكي على حماية حلفائه الكورد في سوريا.

1 - خاصة وأن فرنسا أكثر المتشددین والمعارضین للانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي، وتسعى منذ فترة طويلة لإحياء ملف المجزرة الأرمنية. العلاقات التركية الفرنسية والاستعداد السياسي للتاريخ الأرمني، موقع الجزيرة نت، 22/1/2012، الرابط: <https://cutt.us/Pqm50>

2 - في خطوة مفاجئة واشنطن تقرر سحب قواتها من سوريا، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٨/١٢/١٩، الرابط: <https://goo.gl/94RGzc>

علمًا أن تطور الأوضاع وزيادة حُدّية التهديدات التركية بالاجتياح العسكري لشمال سوريا، قبل تلك الحادثة، وإجهاض مشاريع ووجود الاتحاد الديمقراطي، خاصة مع تضارب المواقف والتصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية حول الانسحاب من سوريا حالما تم القضاء على داعش، دفعا بالاتحاد الديمقراطي وبوساطة إيرانية - روسية للاجتماع مع النظام السوري لطلب المساعدة ومنع تركيا من الاجتياح، لكن الشرط الرسمي للنظام انحصر حول تسليم منطقة الشمال الواقعة تحت سيطرة الحزب بالكامل للنظام السوري بدون أي قيد أو شرط، واستغل النظام قضية عفرين لتذكير الحزب بالخسائر الكبيرة التي سيدفعها، متعهداً له بعدم السماح لتركيا بالدخول حال تنفيذ شرط «تسليم السلاح والمنطقة بالكامل» ثم يبدأ التباحث حول بعض الحقوق الثقافية لا غير<sup>1</sup>.

بات من الواضح، وكمخرج من التهديدات التركية بين الحين والآخر وتلويح النظام بالعودة للمنطقة وارتفاع نسبية خطاب الكراهية لدى بعض تجمعات العشائر العربية ضد قوات سوريا الديمقراطية وسريان نوع من شعور القلق والخوف على الوجود الكوردي من زاوية شيطنة الكورد من باب الاتحاد الديمقراطي وما تراه تلك العشائر من عُبن وظلم وقع عليها على يد قوات الحماية الشعبية كما يقولون، أن المنطقة كمخرج بحاجة إلى نوع جديد من التحالفات والتوازنات يُراعى فيه حجم الكتل السياسية والعسكرية، والوزن والثقل الإقليمي والدولي لهم. خاصة وأن بقاء النظام السوري ضمن المنطقة الآمنة يُعتبر من أحد أبرز السيناريوهات المطروحة، ورُبما برضا تركي إن لم يكن بطلب أمريكي لسببين أحدهما يُلبي شغف تركيا والآخر يُهدد لاستمرار مسارات الحلّ السياسي:

1 - تواجد النظام السوري فيها للإدارة والحماية لتخفيف العبء المالي والعسكري عن تركيا وأمريكا، وهذه مرهونة بتغيير سياسيات النظام السوري، والمساهمة والمساعدة بتشكيل اللجنة الدستورية، وربما الطلب من مجلس الأمن إخراج إيران من المنطقة، كون النظام السوري هو الطرف الشرعي الوحيد دولياً، الذي يمكنه عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن طلب إخراج أيّ قوة عسكرية متواجدة

1 - اجتماع للنظام مع الاتحاد الديمقراطي، وهذا ما طلبه الأول من الثاني مقابل منع الاجتياح التركي، موقع المدن، 17/12/2018، الرابط: <https://cutt.us/LqpOR>



لديها. من المرجح أن يكون الشرط التركي هو ضمان مراقبة تطبيق المنطقة الآمنة، وإخراج قوات الحماية الشعبية وسوريا الديمقراطية من الشريط الحدودي، والمطالبة بإعادة تفعيل اتفاقية أضنة مُجددًا، كما بات يتكرر كثيراً على لسان القادة الأتراك<sup>1</sup>.

2 - ضم مناطق بعيدة نسبياً عن الحدود التركية مع شمال سوريا، كوردستان سوريا، وتحديدًا الحدود بين الأخيرة وكوردستان العراق، كشنكال وغيرها، إضافة إلى ضم تل كوجر لوجود معبر بري يربطها مع العراق، وتل حميس لسيطرة قوات الحماية الشعبية عليها، وضمها للمنطقة الآمنة وشمولها باتفاقية أضنة، وجعل كل تلك المناطق تحت سيطرة تركيا.

يبقى السيناريوان مرهونين بموافقة أمريكا، أو إقناع تركيا للجانب الروسي بالضغط على النظام السوري لتغيير هياكل وطريقة حكمه، وربما تغيير رموز كبيرة بالنظام أو الاتفاق الأمريكي مع روسيا على إبعاد إيران من الشريط الحدودي لمسافة مُتفق عليها.

وفق هذه الاحتمالية، قد يجد الكورد أنفسهم أمام ثلاث سيناريوهات متضاربة ومتناقضة. بعد وضوح التهديدات والمخاطر على مناطقهم، وتوزع النفوذ لدى كل من تركيا كأحد أبرز الفواعل المُهددة باجتياح شرق الفرات، والنظام السوري المدعوم إيرانيًا للحفاظ على الخط البري، وروسياً للتحكم عبره بسوريا كُلها، لأن الأخيرة تسعى كثيراً لعودة سطوة النظام على كافة الأراضي السورية وهو ما يدفع بالكورد إلى اختيار: التحالف مع النظام السوري بضمانات روسية، أو التمسك بالتواجد الأمريكي، أو احتمالية أن تفكك تركيا المزيد من الجغرافية الكوردية في سوريا، وفصل كوباني وتل أبيض عن باقي المناطق على شاكلة عفرين، والعبء الأكبر والمسؤولية التاريخية والأخلاقية تقع على عاتق الاتحاد الديمقراطي بوصفه القوة المسيطرة على الأرض، والجهة العسكرية الوحيدة في شرق الفرات، عدا عن النظام طبعاً.

1 - اردوغان يشدد على ضرورة إعادة تفعيل اتفاقية أضنة، موقع الأناضول، 24/1/2019، الرابط: <https://goo.gl/ydg2u9>

## ثانياً- الحوار والتحالف الكوردي مع النظام السوري

### 1 - احتمالية الحوار بين قسد والنظام السوري

- بعد نشر الرئيس الأمريكي ترمب تغريدة على تويتر يُشير فيها للانسحاب المباشر للقوات الأمريكية من الشمال السوري عقب القضاء على داعش، وارتفاع وتيرة الخطاب التركي والتصعيد إزاء شن حملة عسكرية ضد مناطق سيطرة الاتحاد الديمقراطي. لجأ مجلس سوريا الديمقراطية لفتح باب الحوار مع النظام السوري وبتوسط روسي<sup>1</sup>.

لكن الأكثر وضوحاً كان موقف النظام، وتحديداً عدم ذكر أي نقطة تشير إلى فدرالية شمال سوريا أو الإدارة الذاتية أو نظام المقاطعات. اشترط النظام فقط فرض سيطرته على كامل الحدود السورية الشمالية<sup>2</sup>، ثم تتم مناقشة قضايا الحقوق الثقافية، وأشار بعض التسريبات إلى حصر النظام السوري خياراته فيما يخص القضية الكوردية بنظام الإدارة المحلية.

- الانسحاب الأمريكي كشف ظهر قوات سوريا الديمقراطية، وجعلها هدفاً سهلاً للقوات التركية وفصائل المعارضة السورية المسلحة. فكان أمام الاتحاد الديمقراطي خيارات قليلة جداً: التوجه صوب إقليم كوردستان، ما يتطلب تجرع السم وفق العقلية الخاصة بهم، إذ لا يرغبون بشراكة الإقليم وتحديدًا الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق، في روجافا.

أو التوجه صوب النظام، وهذا يتطلب وجود روسيا كضامن للاتفاق، ومن بين البنود التي طرحها الوفد الذي مثل الإدارة الذاتية في المرة الأولى بعد تغريدة

1 - مسئول كوردي: أكراد سوريا يسعون للاتفاق مع النظام، رويترز، ٢٠١٩/١/٤، الرابط: <https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1OY1EV>

2 - خارطة طريق كوردية للتفاوض مع دمشق برعاية روسيا، الموقع: الشرق الأوسط: 10/1/2019، الرابط: <https://aawsat.com/home/article/1539661>

ترمب، جعل قوات سوريا الديمقراطية جزءاً من قوات الجيش السوري<sup>1</sup>، ويبدو أنه شرط النظام أيضاً، وهو ما يعني خضوع هذا الاتفاق لثلاث مُتغيرات:

الأول: هذا كفيل بإنهاء أي صبغة حزبية أو حتى تواجد كوردي خاص ضمن هذه القوات. فالنظام السوري لن يقبل بتواجد إدارة أو مصدر قرار أو مظلة سياسية غيره تقود هذه القوات، ما يعني أن القوة العسكرية الخاضعة لسيطرة الاتحاد الديمقراطي ستنتهي، عدا عن إمكانية انسحاب أطراف عسكرية عديدة من جسد قسد فيما لو انضمت للنظام، لتبادر بمفردها للانضمام لقوات النظام السوري. فكما ذكر، لا تزال قسد حتى اليوم، مشكّلة من مجموعة من أجسام عسكرية لم تحل نفسها، بل بقيت بأسمائها ورموزها ضمن هيكلية قسد، سواء خوفاً من النظام أو طمعاً بالسلطة وفرض القوة، أو الاحتماء تحت المظلة الأمريكية، والمشاركة مع قوات التحالف للقضاء على داعش وهذه لوحدها كانت كفيلاً برفع المنسوب السياسي والعسكري لتلك القوات. عدا عن إمكانية امتلاك النظام لأوراق ضغط على بعض الفصائل العسكرية للانسحاب من قسد والانضمام للجيش السوري. كما أن انضمام قسد لجيش النظام السوري سيقطع الصلة بينها وبين والجانب الأمريكي حتماً، لذلك فإنه يبدو خياراً غير وارد، وهو بمثابة انتحار عسكري وسياسي.

الثاني: جعل قوات قسد جزءاً من قوات النظام والابقاء على قيادة كوردية - عربية مشتركة لها، لكن القرار النهائي سيكون بيد الدولة السورية، ومن الممكن أيضاً تحريكهم للتوجه صوب إدلب.

الثالث: ستسعى روسيا بثقلها لتنفيذ الاتفاق لأن من شأنه تقويض ومحاصرة مسار الحل في جنيف، وانتصار مساري الحل السياسي في سوتشي وأستانة.

الرابع: قد تشهد المنطقة عودة أمريكية أكثر فعالية، وربما يعني ذلك محاصرة ضامني أستانة وتوريطهم في الحرب الدائرة. ثم أن عدم الانسحاب الأمريكي، سيجعل حتى الاتحاد الديمقراطي يدفع الثمن.

الخامس: الخيارات ستحسم نوع التوجهات، وإن حصل تغيير في الانتشار العسكري الأمريكي، سيؤدي إلى خلق مفرزات وكتل سياسية جديدة - قديمة.

1 - البند التي ستناقشها الإدارة الذاتية مع النظام، وكالة هاوار، 19/1/2019، الرابط: <https://cutt.us/FDzUM>

## 2 - توجه القوة الكوردية صوب التحالف البيئي الداخلي وتشكيل إقليم كوردي

تعثر المفاوضات الأولى بين الإدارة الذاتية والنظام السوري، وإظهار الرفض الأمريكي لأي دور إيراني في شرق الفرات، كان أحد السيناريوهات المطروحة، ومن نتائجه لو تم، تشكيل كيان كوردي في شرق الفرات، وهو ما كان يتطلب أولاً ترتيب البيت الكوردي، وخلق أرضية للعمل المشترك ثم إشراك القوة الفاعلة غير الكوردية في الإدارة الجديدة. حينها سيكون الإقليم الكوردي متمتعاً بصلاحيات واسعة تمكنه من حماية المصالح الأمريكية، لكن الانسحاب الأمريكي أجهض كل هذه السيناريوهات.

## 3 - التدخل التركي عسكرياً لتفكيك المزيد من الجغرافية الكوردية

تطرح تركيا سيناريوهات تحمي وجودها ومصالحها الحيوية، وما أن تعجز عن تطبيق إحدى تلك الطروحات، فمن المتوقع أن تلجأ لعملية عسكرية محدود المساحة، كبيرة النتائج. فقد تكون المنطقة الواصلة من كوباني حتى تخوم سري كانيه مسرحاً لعمليات عسكرية تركية مدعومة بالفصائل المسلحة للمعارضة السورية. هدفها فك ارتباط وقطع شريان التواصل بين محافظة الحسكة وتل أبيض حتى كوباني. خاصة وأن أعداداً كبيرة من أبناء العشائر العربية من دير الزور والرقعة وتل أبيض وعين عيسى استقروا في تركيا وسيجدون في تلك العملية الفرصة الأنجع لعودتهم لديارهم. هناك جملة عوامل مركبة سيساعد تركيا في تنفيذ هذه العملية، فأبناء العشائر العربية الذين يقولون إنهم عانوا من سياسات الاتحاد الديمقراطي سيؤيدون هذه العمليات وقد ينخرطون فيها، العناصر العربية التي انضمت لقسد ربما تنشق وتنضم للقوات التركية خاصة إذا وصلت تلك العمليات إلى مناطق مثل الريف الشمالي للرقعة، أو عين عيسى، أو ما شابه. إضافة إلى فشل الاتحاد الديمقراطي بإخفاء هويته الأيديولوجية اليسارية الماركسية المتبينة للثورية

في مؤسساته وأفكاره ومشاريعه، وهو ما لم يجد تقبلاً شعبياً في تلك المناطق، عدا عن عدم استعداد أبناء تلك المناطق لقبول السيطرة المستدامة لقوات قسد على مناطقهم. في مطلق الأحوال لا تستطيع تركيا الدخول إلى شرق الفرات بالكامل لأسباب تتعلق بتواجد المربعات الأمنية للنظام السوري في الحسكة والقامشلي، والكلفة الباهظة للحرب في مناطق مكشوفة وواسعة، والاكتفاء التركي بفرض حالة تحمي مصالحها وتضع باقي المناطق تحت شبح وخطر والقلق الوجودي لتوسيع العمليات التركية، عدا عن ارتفاع موجة الهجرة أضعافاً من معظم مناطق شرق الفرات لو تدخلت تركيا عسكرياً. العائق الوحيد أمام تركيا هو الرفض الأمريكي ودول التحالف الدولي تحديداً فرنسا وبريطانيا، لكن رُبما لو شعرت تركيا بالخطر الوجودي عليها، قد تلجأ إلى تلك العمليات وإن كانت بمناطق أكثر محدودية، وهو ما حصل فعلاً وجاء القرار الأمريكي بالانسحاب فرصة ذهبية للدولة التركية في تحقيق حُلْمها بالاجتياح.

**لو تدخلت تركيا بدون موانع دولية، فإن توجه الاتحاد الديمقراطي صوب النظام السوري سيضع المنطقة أمام عدّة احتمالات:**

- 1 - اتفاق سري بين الدولة السورية وروسيا وتركيا على إنهاء السطوة والسيطرة العسكرية للاتحاد الديمقراطي عبر ما تشهده المنطقة من الهجوم التركي على مناطق متفرقة من شرق الفرات.
- 2 - إرجاع الاتحاد الديمقراطي إلى تحالفه مع الدولة السورية والتحكم بقرار التشكيلات العسكرية التي أسسها.
- 3 - بعد إعادة سيطرة الدولة السورية على طول الحدود شرق وغرب شمال سوريا، قد نجد تغيرات في طبيعة وديناميكية التعاطي والتعامل السوري الرسمي مع الاتحاد الديمقراطي ورُبما إعادة الحال إلى ما كان قبل 2011، وإن على مراحل ودفعات متتالية وليس دفعة واحدة.
- 4 - وهذه تتعلق بالسر وراء الانسحاب الأمريكي، وربما نجد إغراق روسيا وإيران وحتى الاتحاد الديمقراطي بالمزيد من المستنقع وتحويل سوريا إلى أفغانستان

جديدة من نتائجه التأثير السلبي العميق المباشر على كافة التشكيلات التي دخلت في تحالفات جديدة.

## رابعاً: مرحلة الدستور السوري

من المرجح أن لا تشهد اللجنة الدستورية تقدماً في عملها، خاصة وأن اللائحة الإجرائية تتطلب موافقة 75% من الأعضاء للموافقة على أي قرار أو بند إن لم يحصل عليه التوافق، ووفق ذلك يمكن القول إن الكورد لن يكونوا المتوجسين الوحيدين من نتائج الدستور، بل باقي المكونات والقوميات، وبقى الحل رهين مواقف وقرارات الدول ذات الشأن والفاعلية في الملف السوري (أمريكا وروسيا) لتثبيت مواد فوق دستورية لتثبيت حقوق القوميات والأقليات، على أقل تقدير في المرحلة الحالية. خاصة وأن الدول الضامنة والفاعلة يبدو أنها تتجه صوب التنمية الاقتصادية والازدهار والاعتماد على الموارد المحلية لإعادة إعمار سوريا، وتفعيل ملف القضاء النهائي على الإرهاب فكرياً بعد شبه القضاء عليه عسكرياً. الدستور أمام مرحلة مفصلية، إما الاتفاق عليه والدخول في مرحلة جديدة، وهذه تعاني من غياب الجمعية التأسيسية التي ستدعوا إلى الاستفتاء على نتائج كتابة الدستور، وليس ثمة برلمان عام يحظى بقبول الطرفين (موالاة ومعارضة) عدا عن غياب عامل الاتفاق بين وفدي التفاوض حول الدستور، عدم الاتفاق رُهما يُفضي إلى انهيار جميع المساعي الأممية لوقف إطلاق النار والدخول في مزق أخطر وأصعب ورُهما أفغنة سوريا. بيد أن عودة الاتحاد الديمقراطي إلى الحلف الروسي - السوري، سيفضي لتواجد ممثلين عن PYD على أقل تقدير كمستشارين ومراقبين ضمن قائمة الدولة السورية.

### 1 - أربع مُشاهدات حول الدستور السوري كوردياً

اختارت الحركة السياسية الكوردية منذ بدايات 2011 الانضمام إلى جانب المعارضة السورية، رافضة أيّ دعوات للحوار أو التفاوض منفرداً حول مصير المنطقة الكوردية.

بالمقابل يعيش الكورد اليوم هاجس استمرار أطراف من المعارضة في رفض أي مطالب ترتبط بالخصوصية الكوردية، وهو ما يُحمّل المجلس الكوردي حجماً من الوزر حول عدم تثبيت صيغة شكل الدولة الاتحادية في اتفاهه مع الائتلاف السوري قبيل انضمامه إلى صفوف الأخير.

لا آمال كبيرة تُعقد على اللجنة الدستورية خاصة مع اللاتحة الإجرائية وانبثاق هيئة مُصغرة عن الهيئة الموسعة للجنة الدستورية أن تراجع دستور 2012 وتعده أو صياغة دستور جديد، وغالبية الدساتير السابقة وتحديداً منذ استيلاء البعث على الحكم لم يرد لا في ديباجتها ولا موادها الثابتة ولا بنودها ولا دستور 2012 أي شيء يُشير إلى التعددية السياسية في سوريا، ولا الحقوق القومية للشعب الكوردي في سوريا، أو غيره من المكونات الأخرى، ويمثل الكورد عبر كيان سياسي واحد هو المجلس الكوردي، إن لم يتم تضمين ممثلين عن الاتحاد الديمقراطي في اللجنة، وهو ممثل ضمن المجتمع المدني بثلاثة مقاعد، لكن بالمطلق فإن التواجد الكوردي يعتبر نقلة نوعية على صعيد التمثيل السياسي وأهميته، أما قضية الأهمية للموضوع برمته فحديث آخر. عليه ثمة أرق كوردي وهو اجس شعبية يمكن تلخيصها في أربع مُشاهدات:

الأولى: يدخل المجلس الكوردي وفي جعبته صفر من الضمانات الدولية لمصير كتابة الدستور، وهو العالم بمدى صعوبة الخروج بتوافق سوري - سوري حول الدستور، ومع رفض غالبية الكتل المنضوية في المعارضة لشكل الدولة الاتحادية الفدرالية، فإن أياماً صعبة ستكون بانتظار موقف المجلس إن كُتب الدستور دون رضا الشارع الكوردي. لكن انسداد الأفق منذ البداية أمام اللجنة يجعل من المجلس مُرتاحاً قليلاً لجهة تمثيله الضعيف عددياً. لأن لا إمكانية لتوافق وفدي المعارضة والنظام على كتابة دستور جديد أم مُراجعة دستور 2012 خاصة وأن الدولة السورية تعتبر تعديل مادة واحدة من الدستور الحالي بمثابة دستور جديد، إضافة إلى أن المُشكلة الأخرى تكمن في إيجاد توافق على آلية الاستفتاء على بنود الدستور «إن تم الاتفاق عليه» وهو ما يمنح المنطقة الكوردية شيئاً من إعادة الأمل فيما لو كان للمحافظات وضع خاص في آلية الاستفتاء. لم يبق أمام المجلس سوى الدخول في عملية دبلوماسية جديدة مع الوفد المفاوض، خاصة وأن الطرف المُختص بعرقلة الفدرالية كمطلب

كورددي -وفق أطراف كورددية- كان جماعة الأخوان المسلمين، وهم الغائب الأبرز عن اللجنة الدستورية اليوم.

الثانية: صرحت قيادات الاتحاد الديمقراطي عبر جميع تشكيلاته العسكرية والإدارية والسياسية، بعدم اعترافهم باللجنة الدستورية وما سيتمخض عنها. تصريحات وإن بدت قوية في شكلها، إلا أنها تحتوي على ارتباك واضح مُركب، فهي من جهة تُخاطب جمهورها بشكل غير مُعلن ساعية للرد المُباشر على استفسارات مؤيدي وعناصر وأعضاء وكُل ما يمت للاتحاد الديمقراطي بصلة. من جهة ثانية تسعى لإرسال رسائل مختلفة لتركيا وأمريكا والنظام السوري معاً، مفادها أن قوات قسد ستبقى تُحارب حتى حصولها على ما تُريد. لكن في العمق هي تعلم أن لا قدرة لها على إطلاق رصاصة واحدة بدون موافقة التحالف الدولي وأمريكا.

لم يعد أمام الاتحاد الديمقراطي سوى خطين متعارضين. الأول التوجه صوب النظام السوري والدخول معه في تحالف جديد، ويعي مجلس سوريا الديمقراطية جيداً أن ذلك يعني تقديم تنازلات حادة ومؤلمة، والدخول لاحقاً في تفاهات حول الحقوق الكوردية ثقافياً. أو التوجه صوب عقد شراكة سياسية كوردية - كوردية والاتفاق أولاً على شكل المطالب والحقوق التي يسعيان لتثبيتها دستورياً. حينها يمكن الاتفاق على أن من يحضر جلسات مسارات الحل السياسي أو اللجنة الدستورية وهيئة التفاوض سيكون باسم الشعب الكوردي. هذا الخيار تحديداً هو بمثابة تجرع السم للاتحاد الديمقراطي لأنه يعني عملياً قطع أي شكل من أشكال التواصل مع العمال الكوردستاني، وفق الشرط التركي للدخول في عمليات تفاوض وتواصل بينهما. كما أن الوفد الكوردي المفاوض سيمتلك من القوة وأوراق الضغط ما يجعله في موقف أكبر وأكثر ندية من موقعه الحالي عدا عن تحول الكورد إلى قبة الميزان في المعادلة السورية.

الثالثة: قال نصر الحريري وهو من أبرز قيادات المعارضة السورية «لا فدرالية في سوريا»، صحيح أن لا أحد من الكتل الرئيسية في المعارضة السورية ولا الدولة السورية وافق أو تحدث علانية عن نيته فتح باب النقاش حول الفدرالية، لكن بما يمثله الأستاذ الحريري وفي هذا التوقيت، فإنه يفتح الباب مُجدداً على قضية التوجه



الوطني السوري لحل القضية الكوردية. ففي كوردستان العراق على سبيل المثال، بقيت القيادات الكوردية تحاول مع نظام البعث العراقي الدخول في مفاوضات تارة أو تنفيذ بنود الاتفاق تارة أخرى، وبقي السجال دائراً حتى تطبيق حظر الطيران بمفاعيل دولية. هو الهاجس عينه، لا توجه وطني صوب زرع الطمأنينة لدى الكورد. وماذا لو تم الإقرار بالفدرالية بتوافق روسي - أمريكي، حينها سيتساءل الكورد عن حجم التزام العمق السوري بقضايا وهموم الأطراف وحقوق الأقليات ضمن دولة اتحادية واحدة.

الرابعة: كسائر السوريين، لا آمال كوردية تعقد على عمل اللجنة الدستورية، فشكل الدولة ونظام الحكم ما بين المركزية أو الاتحادية، وما بين البرلماني أو الرئاسي أو البرلماني الرئاسي. وما بين المخاوف من فيتو تُركي أو لا على الطرح الكوردي حول اتحادية الدولة السورية المُقبلة. وبعد كلمة إيران من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة والحديث المشوق «نظرياً» عن العدالة العالمية والحقوق، وهي الدولة التي تحرم شعبها كورداً وباقي القوميات من أبسط حقوقهم وشروط الحياة الكريمة. وليس بإفشاءٍ للأسرار أن روسيا وإيران تتمتعان بكلمة عُليا بعمل الدولة السورية، فإن الكورد في سوريا يجدون أنفسهم إزاء مُتناقضين إما الدخول في تفاهات مع تركيا حول مصير ما يُعرف بشرق الفرات، أو التفاهم مع إيران وروسيا وهو ما يعني التفاهم مع الحكومة السورية الحالية مُباشرة.

يشترك الكورد مع السوريين بقناعة شبه مُطلقة بأن عمل اللجنة الدستورية لن يصل إلى مراحل الحديث عن الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات الفردية والجندرة وأزمة التعددية السياسية ومستقبل الأجيال القادمة والموقف من أزمة البيئة وحيويات الناس. وبتفصيل أدق لا يهتم الشارع الكوردي في قامشلو وما حولها بهذه اللجنة ويكادُ الموقف عينه لدى باقي المناطق وسائر السوريين لمعرفتهم أن لا أمل ولا أهمية للجنة توقف عملها عشرين شهراً من قبل طرف بينما تقول الأعراف الدبلوماسية للحوارات والمفاوضات بضرورة تساوي الطرفين بالحقوق والواجبات، إلا أن الواضح أن هذه اللجنة ليست سوى مضيعة للوقت وتجميع للقضية السورية وما تحتويها من قضايا وهويات فرعية.

## آشوريو وكورد سوريا في اللجنة الدستورية

قدّم بيدرسون إحاطة إلى مجلس الأمن، جاء في بندها الثالث «تحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد» والواضح أن الدولة السورية رافضة تماماً للبندين، فلا قبول لديها لجدولة كتابة الدستور، ولا لكتابة دستور جديد. ويُكمل بيدرسون إن الإصلاح الدستوري من بين أمور أخرى لتجسيد المبادئ الأساسية الاثني عشر الحية السورية - السورية التي انبثقت عن مسار جنيف. حيث المادة الأولى في تلك المبادئ بصورة ربما تكون ضربة قاصمة للتطلعات الكوردية:

1 - الاحترام والالتزام الكامل بسيادة سوريا/ الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها أرضاً وشعباً.

\*بينما في البند الـ11 للوثيقة الموقعة بين الطرفين، اتفق المجلس الكوردي مع الائتلاف حول تسمية الدولة السورية بـ“ تبني اسم الدولة في عهد الاستقلال“ أي تسميتها باسم الدولة السورية أو الجمهورية السورية.

في تنمة المادة نُقطة مهمة تُشير إلى إلزام المعارضة السورية بالمطالبة بعودة الأراضي السورية إلى أصحابها:

- وفي هذا الصدد لا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية ويظل الشعب السوري ملتزماً باستعادة الجولان المحتل بكافة الوسائل المشروعة والقانونية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولل قانون الدولي.

المطالبة بالجولان إن تمت تتطلب المطالبة بعودة عفرين ومناطق درع الفرات وسري كانيه. وهو المطب الآخر للمعارضة السورية التي تقيم في تركيا ولن يكون بمقدورها الطلب من الأخيرة مُغادرة تلك الأراضي.

كما جاء في البند الرابع:

4- تكون سوريا/ الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية غير طائفية تقوم على التعددية السياسية والمواطنة المتساوية....إلخ

حيث ورد في هامش نص الوثيقة ما يلي: «لم يستخدم مكتب المبعوث عبارة علمانية، ويسجل، أن غير طائفية، وردت في قرار مجلس الأمن رقم 2254، وأن عبارة علمانية، غير واردة في الدستور السوري والذي يشمل عناصر علمانية وأخرى دينية. وهذه مسألة يقرها السوريون وحدهم»

\* وهو ما يؤرق السريان والأشوريين حول مصيرهم في سوريا والدستور الجديد ومطالبتهم بدستور علماني يفصل الدين عن سلطة الدولة ويفرضون أن يكون النص الديني مصدراً وحيداً للتشريع.

ولو تم تضمين ممثل أو أكثر عن منظومة الاتحاد الديمقراطي في اللجنة الدستورية، وهذه واردة لو تم الاتفاق بينه وبين الدولة السورية، فلن تتغير معادلة الهاجس الكوردي، وربما يتعقد المشهد الكوردي ضمن الهيئتين الصغيرة أو الكبيرة للاحتتمالات التالية:

1 - تواجد المجلس والاتحاد الديمقراطي سيشكل خطراً على القضية الكوردية، ما لم يتم الاتفاق على مشروع ومطلب سياسي مُحدد وصريح دون ألفاظ وتراكيب يمكن تأويلها مستقبلاً.

2 - انسحاب المجلس من اللجنة الدستورية، هو مساهمة في تمييع ونسف القضية الكوردية لسببين مُركبين:

أولهما: لن يتفق الوفدان المفاوضان على مبدأ أساسي وواضح وهو «هل سيحق للنظام الحالي الترشح لانتخابات 2021 أم لا. وهو المبدأ الفصل بينهما واستحالة القبول به، مع الإشارة إلى أن ممثلي الحكومة السورية ضمن الثلث الثالث أكثر من المستقلين أو المُقربين من المعارضة السورية.

وثانيهما: إن اللجنة تشكلت بقرار وضغط ومفاعيل دولية وفاعلة وصاحبة القرار في الملف السوري، وحتى المعارضة السورية والتي كانت تشتت رحيل النظام أو الشروع بالمرحلة الانتقالية وهي التي تشرع بكتابة دستور جديد، تركت كل قرارات جنيف 1 والقرار الأممي 2245 وقبلت باللجنة الدستورية، فلم على الوفد الكوردي الانسحاب؟

اللائحة الإجرائية للمفاوضات واضحة. حتى لو ارتفع التمثيل الكوردي في الهيئة

المصغرة إلى 10 ممثلين من أصل 50، وهي تحتاج إلى 34 صوتاً، وضمن الهيئة الكبيرة 20 ممثلاً من أصل 150 وهي المحتاجة إلى 113 صوتاً للموافقة على أي بند لم يتم التوافق عليه، فإن القلق الكوردي لن يُحل عبر الزيادة العددية وحدها. وفق ذلك فإن الآشوريين أيضاً تحت خطر الإبقاء على عروبة الدولة السورية، ومخاوف بقاء التشريع وتحديد دين رئيس الدولة والموقف من الحريات وحقوق الأديان وفق ما ترتأيه المصلحة الخاصة بتلك الأديان وليس كما يرغب المفاوضين من الطرفين.

لطالما ارتضى الكورد وسائر القوميات والأديان الأخرى الذهاب بعيداً مع المعارضة السورية، والانضمام إلى هيئة التفاوض، فإن الحل المتبقي أمام تلك الأقليات يخضع لعدة طروحات:

1 - البقاء ضمن هيئات التفاوض واللجنة الدستورية والاعتماد على المجتمع الدولي بما يفرضه على المتفاوضين من مبادئ فوق دستورية، أو شكل الدولة ونظام الحكم بحيث يحمي الحقوق الدستورية ويحفظ الهويات القومية لتلك الشعوب في الدستور المقبل.

2 - حتى لو وجد الكورد أنفسهم متجهين صوب الدولة السورية، فإن الأكثر قوة هو تأكيد الحقوق السياسية بضمانة روسية، والذهاب مُجتمعين برؤية سياسية موحدة.

3 - من المتوقع أن يطول أمد الصراع الدستوري وأن تكون معركة شرسة بين الطرفين، تُفضي في نهاية الأمر إلى فض اللجنة وعودة كل طرف إلى مواقعه، وهو ما يعني أن مرحلة أكثر شراسة وفتكاً ستبدأ في سوريا؛ تحديداً لو كانت لأمريكانية في إغراق روسيا وإيران أكثر من ذلك في الوضع السوري، كحالة شبيهة بالأفغنة وما ستعانيه روسيا حينها، وتأجيج الصراعات والتوترات ضمن الداخل الإيراني مُجدداً. وبخصوص البندين المذكورين أعلاه فإن شرائح مجتمعية عديدة ستعترض على تثبيتهما، ومن الممكن أن تشهد اللجنة تحالفاً للأقليات يليه اتخاذ موقف يُخرج الوضع أكثر.

لكن أكثر ما يشد الانتباه يتجسد في ارتفاع وتيرة رفض المعارضة السورية للطرح

الفدرالي أكثر من أيّ طرح آخر. وهو ما يستعجل باستذكار الصورة السياسية في العراق إبان كتابة الدستور الجديد بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق في 2003.

### 3 - المعارضة السورية واجترار أخطاء نظيرتها العراقية حول الفدرالية

تعتقد روسيا أنها نجحت في فرض رؤاها حول آلية عمل اللجنة الدستورية لمستقبل سوريا. وهي الداعية لإصلاح دستور 2012 وليس كتابة دستور جديد. رغبة منها في فرض نتائج مساري سوتشي وأستانا عوضاً عن جنيف وما قد تحققه من نتائج إيجابية أقلها عودة سيطرة الدولة السورية على كامل الأراضي بعد نجاحها في تقويض مناطق خفض التصعيد سواء في إدلب أو درعا.

سبق وأن طرح ديمستورا في 2016 بإمكانية نقاش الفدرالية كشكل للدولة السورية وكحل يحميها من التقسيم. رافقه تصريح لكبير المفاوضين آنذاك في الهيئة العليا للمفاوضات «محمد علوش» قائلاً «إن المعارضة لم تقرر بعد المشاركة في مفاوضات جنيف وتتوقع الابتزاز السياسي، مؤكداً أن المشاركة مرتبطة بتحقيق شروط التفاوض على أساس واحد هو تشكيل هيئة حكم انتقالي وليس حكومة وحدة وطنية».

هكذا كان ردّ المعارضة السورية تجاه الطروحات الدولية قبل ثلاث سنوات. اليوم تذهب المعارضة إلى ما كانت ترفضه جملة وتفصيل، بل توافق على مخرجات مساري الحل السياسي في سوتشي وأستانة والتي يمكن القول إن وظيفتهما شطب كل بيان جنيف ومجلس الأمن والقرار 2254 الساعي صوب مرحلة الحكم الانتقالي ثم الإعلان عن تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد. وبات من الممكن أن سلال ديمستورا أيضاً أنيط بها الفشل والتفريغ قبل أن ترى النور. ويبدو أن الوضع السوري أمام احتمالين إما أن النظام السوري بات ومفاعيل حلفائه أقوى من الجميع، وخاصة مع حضور المعارضة جلسات اللجنة الدستورية دون أيّ شرط أو آليات واضحة لعملها. أو ثمة ما يؤكد المساعي الأمريكية صوب أفغنة سوريا. ومؤخراً تتم إعادة الحديث حول الاستخدام الكيماوي في سوريا ضد المدنيين وكأن

ثمة مساعي صوب مُحاصرة روسيا وإيران عبر مساراتهم التي يرغبون بحل المشكلة السورية عبرها.

قبل حوالي عقد ونصف ألحَّ الكورد في العراق في إسداء النصيحة لأشقائهم العرب السنَّة لإقامة فدرالية في المنطقة السنيَّة على الفور، لكنهم حتى اليوم يدفعون ثمن رفضهم للنصيحة الكوردية. عقد ونيف والمنطقة السنيَّة تنوء تحت وزر وحمل السلطة الشيوعية الصرفة المتثوبة برداء المواطنة، وحين أدركوا حجم وغلاء النصيحة الكوردية في اللامركزية/ الفدرالية، لم تشفع لهم ساعة الندم. وما الهوان والضميم الذي يعيشونه اليوم سوى تشبثهم بهوس حكم العراق كلَّه وفقاً للعرف السنيِّ الموغل في القَدَم مستنداً على إرثٍ قديمٍ قد يعود بملكيتِه إلى عهود صراعات مضت وتشبثهم بأحقيتهم في إدارة وامتلاك كلِّ شيء دون سواهم، ما ساهم بعيداً في تأخرهم عن اللحاق بالتطور التاريخي. لازالت نتائج مواقف القيادات السنيَّة، سابقاً، ضد تجربة الإقليم بادية، وهي الحالة عكسها تماماً ما يعيشه السنيُّ العراقي اليوم من تغنٍ وتمجيد بالتجربة الكوردية. وها هم السنَّة في سوريا يستعدون وبهمة عالية لقضم أظافرهم قريباً ندماً على مُحاربتهم للطرح الكوردي حول فدرلة سوريا. محاربتهم للظفر بالمركية ويُخال إليهم إنها تعني السيادة المطلقة والوحدة عكس اللامركزية التي تعني إنهاء الدولة وتمزيق نسيجها الوطني، وهو النسيج عينه الذي لم تشهده سوريا منذ نشأتها وليومنا. يُخال لي القول ثمة سُنِّيَّة سياسية ينحصر تفكيرها وفق المثل الكوردي (عقل بخط واحد) ككناية حول كلِّ شيء أو لا شيء، تُفكر تحت مُسمى أن أخذ كلِّ شيء، أو لا شيء إلى حين الظفر بالكل.

ترفض المعارضة السورية الطرح الفدرالي، وهي الساعية لإنهاء حكم النظام السوري. ورفض المجلس الكوردي التخلي عن المعارضة السورية، حتى مع الموافقة الروسية عينها على الفدرالية. تذهب المعارضة اليوم خالية الوفاض من أيِّ شروط قبل اجتماع الهيئة الكبرى للجنة الدستورية وما سينبثق عنها من هيئة صغرى. ولن تتمكن المعارضة من فرض شرط رحيل النظام السوري، ولا حتى منعه من الترشح مُجدداً لانتخابات 2021، فشرط موافقة 75% على أيِّ طرح يُجهض جميع تصورات المعارضة السورية. لا تحتاج الجغرافية السورية اليوم إلى مقاربات أو دراسات معمقة لمعرفة

حجم الضرر العميق الذي لحق بمناطق السنّة وسُكناهم، وهم الأكثر لزومية بطرح الفدرالية لصعوبة العيش معاً مُجدداً، فلا الساحل ولا دمشق ولا المنطقة الكوردية في سوريا تضررت بحجم رُبْع الكارثة البشرية التي لحقت بالجغرافية السنيّة، ولو تهلت السنيّة السياسية قليلاً لاستفادت من عاملين أساسيين في الدستور المقبل، أولهما: تجربة كورد العراق مع سنتها وتعنتهم المصر على المركزية مقابل دعم إيران وبكل ثقلها الجنوب العراقي، وعداء السنة لكوردستان العراق، وخسارتهم نتيجة ضعف قراءة المشهد السياسي والدور الدولي والوَأد الإقليمي لهم. وثانيهما: وهو ما تعيشه المعارضة السورية من وهم الانتصار المُحتم.

بعد مشاركة المعارضة السورية في لجنة صياغة الدستور السوري، ودون أن تفرض أي شرط أو دور في صياغة اللائحة الإجرائية، وحتى دون أيّ توضيح منها حول مستقبل هذا الدستور وآلية الاستفتاء حوله، ومشاركتها عكس ما كانت تُنادي به حول القرار الدولي ومسار الحل السياسي في جنيف، فإن القرار الحازم الأكثر قطعاً ورفضاً تمحور حول رفضهم للفدرالية المطروحة من قبل الكورد في سوريا.

إن كان ثمة مظلومية سنيّة واضحة في سوريا، إلا أن المحق الأكبر لهم سيتجلى قريباً في نتائج الدستور إن تم التوافق عليه، أو فإن أفغنة سوريا ستكون إحدى الأدوات القادمة لتمريخ الروس والإيرانيين في وحل ومستنقع الأزمة السورية، وهو ما يتطلب تواجد جماعات راديكالية جديدة تتكئ عليها الأفغنة في حربها ضد روسيا وإيران. وغالباً ما تكون المناطق الموبوءة والفقيرة حواضن لتلك الجماعات.

### خامساً- هل تتفق الدولة السورية وتركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية

من بين السيناريوهات الواردة في مُخطط المنطقة الآمنة: توافق سوري - تركي حول عدّة نقاط في مصلحة الطرفين.

خاصة وأن الإدارة الأمريكية تُصرح بين الحين والآخر عن نيتها الانسحاب من المنطقة في حال التدخل البري التركي، لذا من الممكن أن يحدث اتفاق سوري - تركي برعاية روسية تتم مقايضة تسليم إدلب للنظام السوري مقابل السماح بالدخول التركي إلى

عمق رُجماً يصل عشرات الكيلومترات في ملاحقة عناصر العمال الكوردستاني وقوات سوريا الديمقراطية، في إعادة لأحياء اتفاقية أضنة 1998، إضافة إلى احتمالية مساندة قوات النظام السورية للقوات البرية التركية في ذلك. أما الاستفادة المتبادلة من هذا السيناريو فهي على الشكل التالي:

1 - إنهاء القضية الكوردية في سوريا وهو مطلب سوري تركي إيراني، عبر توطين ثلاثة ملايين سوري لاجئ في تركيا.

2 - الاستفادة من انهيار التجربة والقضية الكوردية في سوريا وتأثيرها على مطالب الكورد في إيران وتركيا.

3 - إنهاء العناصر المسلحة في إدلب وعودة النظام إليها لضمها لمناطق نفوذه.

4 - دعم وتطوير الاقتصاد التركي والسوري على حدّ سواء.

5 - تستفيد روسيا من زيادة الشرخ بين تركيا وأمريكا.

6 - عودة الأمل بالممر البري الإيراني من جديد.

7 - رغبة النظام السوري والروسي بإعادة السيطرة على تلك المنطقة، وتقديم ضمانات بعدم ملاحقة اللاجئين السوريين في تركيا لو أرادوا العودة، والاستفادة منهم في العملية الانتخابية في 2021، بما يشكله من رمزية قوية بتواجد ملايين السوريين العائدين إلى وطنهم بعد أعوام من اللجوء والهجرة، وعودتهم للاستقرار مُجدداً في سوريا، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ظل وجود الملايين العائدين. في ذلك كانت رسالة وزير الخارجية السوري إلى تركيا واضحة وتخبرها بين أن تكون دولة جارة فثمة مجال للاتفاق وهي اتفاقية أضنة، وإن أرادت تركيا إعادة اللاجئين فعليها التواصل مع الحكومة السورية<sup>1</sup>.

- رُجماً يكون خيار التفاوض بين الاتحاد الديمقراطي والدولة السورية، وتضمن حقوق كوردية دستورية أحد المخارج والملاذات لأكثر من طرف، وهو سيكون ضربة قاصمة للطرف التركي.

لذلك من المستبعد بشكل عميق الانسحاب الأمريكي قبل وضع حل مُناسب للمنطقة، لأن تحقيق البنود أعلاه يُعيد الخطر على الأمن القومي الأمريكي.

1 - المعلم يقترح على تركيا اتفاقية أضنه بدلاً من المنطقة الآمنة، روك أون لاين، ٣ / ١٠ / ٢٠١٩، الرابط:

<https://bit.ly/31Uc6j8>



## الخاتمة

### مقترحات وتوصيات

يعد نموذج منبج من بين الحلول المقترحة، من حيث إخراج قوات الحماية الشعبية وتأسيس إدارة مدنية من أبناء المنطقة. لكن المشكلة أن هذا النموذج إن تعمم على مناطق أخرى يعني بالضرورة تعميمه على شرق الفرات بأكمله بما فيه الرقة ودير الزور، لسبب مركب إن تواجد الاتحاد الديمقراطي في أي منطقة سيدفع تركيا لاحتلال المزيد من الأراضي الكوردية في سوريا. عدا عن أن تطبيق ذلك النموذج يتطلب قوة عسكرية إدارية سياسية لا تتوافر حالياً سوى لدى النظام والاتحاد الديمقراطي أو تركيا وحلفائها، ومن شبه المستحيل تعاون تلك الجهات معاً لتضارب مصالحها منها الوجودية ومنها السياسية والاستراتيجية. ما يرفع من احتمالية التدخل التركي بغض النظر عن حجم المساحة المتوقعة.

من الواضح أن المنطقة تتجه نحو نفق مظلم، ما لم تُبادر القوى السياسية الفاعلة في شرق الفرات (مجلس كوردي، اتحاد ديمقراطي) إلى وضع حد لإضاعة الفرص التي أتاحت لهم للخروج بجسم سياسي عسكري إداري موحد. لن يتمكن الاتحاد الديمقراطي من الحفاظ على فرض سيطرته على المنطقة وفق التحديات الموجودة، ولن يتمكن المجلس من العودة إلى العمل الميداني وفق ضوابط وموانع<sup>1</sup> PYD\* لهم. بأكثر دقة التحالف الكوري-الكوردي اليوم وخاصة الجانب العسكري هو ما يقي ما تبقى من المنطقة الكوردية من زيادة القضم والتجزئة والتفكك. هذا إن لم يكن قد فات الأوان.

وتكبر مسؤولية الاتحاد الديمقراطي أكثر بكونها مهددة بخسارة جغرافية قدمت في سبيلها آلاف الشهداء، ولو انضمت قواتها العسكرية للنظام فإنها ستخسر قوتها وسيطرتها على تلك القوات. ما يعني أن الحزب أمام لزومية تقديم تنازلات إما للنظام السوري، أو لتركيا، أو لقوة كوردية عربية للشراكة في إدارة المنطقة. وهذه

1- \* كما حصل في الاتفاقيات التي وقعت بينهم في هوليبر ١، هوليبر ٢، دهوك، وملحق دهوك.

## تتطلب جملة من الشروط والنقاط:

- 1 - تجميع السلاح والقرار السياسي في جهة واحدة متمثلة بائتلاف جديد مشكل من أبناء شرق الفرات، أي القبول بالمبادرة الفرنسية والضغط الأمريكية للدفع نحو تشكيل جسم سياسي إداري جديد للمنطقة.
- 2 - اتفاق أمريكي - تركي لدعم ومؤازرة الإدارة الجديدة والتي ستشترط تركيا عدم تواجد أي عنصر كوردي غير سوري في تلك المنطقة.
- 3 - اتفاق أمريكي - روسي لإنهاء أي تواجد لقوات إيران في منطقة الشريط الحدودي.
- 4 - اتفاق الكورد والنظام بدعم وموافقة روسيا للتنسيق والتشبيك حول القضايا الإدارية وتوزيع النفوذ والثروات في المنطقة.
- 5- إعادة محافظتي الرقة ودير الزور ومدينة منبج إلى أهلها، ودعم الحوكمة من المنطقة الكوردية باتجاه تلك المناطق مقايضة بتشكيل كيان كوردي من ديرك إلى كوباني ضمناً.
- 6 - دخول قوات «بيشمركة روجافا» وقوات النخبة للفصل بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، إن لم تكن قوات سوريا الديمقراطية قد تحالفت مع الدولة السورية.
- 7 - أعتقد أنه ليس بالإمكان القضاء نهائياً على قوات الحماية الشعبية وملحقاتها العسكرية والأمنية. لكن على المرجعية السياسية لتلك القوى الخروج من ديماغوجية التعامل مع الشعب الكوردي والاعتناع أن أفكارهم ومشاريعهم فشل قسم منها وفشلت في مناطق جغرافية، ومهددة بالمزيد من الخسائر لو لم تتعظ وتوافق على الطروحات الأمريكية.
- 8 - دمج كامل شرق الفرات بما فيها الرقة ودير الزور يعتبر بمثابة انتحار سياسي وإنهاء للقضية الكوردية، وسيعود الكورد أقلية مقابل أكثرية عربية.

